

«شرح»
سوانح التوجهات على
نظم الموجهات لمؤلفها هيمولى العلوم
الحكيمه وعنصر الصور العليمه الشيخ
عبدالله وافي الجامى الفيوى
رحمه الله وجعل
الفردوس

مؤلاه
ي من حضرة السيد حسين الحسيني نجل

«وبهامشه الشرح المسمى بالذلى المنشورات على نظم
الموجهات لمؤلفها العلامة المحقق الشيخ أحمد المجرى»

«طبع»
على ذمة حضرة الخشاب الفاضل الشيخ
محمد طفي تاج الكتبي بطنطا

الطبعة الاولى
«بالمطبعة الخيرية»
مالهما ومديرها السيد (عمر حسين الخشاب)
بمصر القاهرة سنة ١٣٢١

هجريه ١٣٢١

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد سيد المرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين
(أما بعد) فهذا شرح
على نظم في التوجهات بحل
ألفاظه ويبين مراده
على حسب ما يفتح به المولى
الكريم وبه أستعين ولا
حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم (وسميته بالمدآني
المنشورات على نظم
المسوجات) ولما كان
أولى كلام يسطرفي
الصفائف وأسنى أذكار
تفتح بها السنة ذوى
المعارف ذكر واجب
الوجود مفيض الطول
والجود وكان ما افتتح به
القرآن الكريم همسوا
بسم الله الرحمن الرحيم
ابتدأت ككثيرى بها

(بسم الله الرحمن الرحيم)

سبحانك اللهم ما خلقتنا إلا لنطوق جسد النعم من درر الجود قلاندا وتنظم في سلك المنى ولا تلى الآلاء
من غرر الشكر فرائدا وتوجه مطايا التوجهات الى مناهل الاماني وموارد الآمال حتى نشقى غليل
الفؤاد بنسيم التيسيم وظليل الظلال ونطفي غليل الابدان برحيق التيسيم وزلال الزلال ونكس وحلائل
القرب من مستند السن على نبي المثل حل الصلاة وخلق السلام ونثمر من رياض الازهار على حياض
الافسار أشجار الامثال وأوراق الاستسلام حتى نأمن رذائل الغوائل وغوائل الرذائل ونهل من
مناهل الفضائل وفضائل المناهل هذا وقد طلبتم أيها الطلبة ففتح الله لكم باب المطالب وأفاض عليكم
من فيض جوده غرائب الرغائب أن أنظم لكم قلاندا التوجهات وعقود المنحرفات ثم أشفع لكم ذلك
بشرح يسفر عن مخياخدراتها انام الجاهلات وكأن الحوادث حاكم الله لم تطرق ساحة أذهانكم
وصاعقة الخطوب والاضطراب تصرب طيلة آذانكم وأنى لغريق بحورها وأسير شروورها جريح
الخاطر كليل الناظر مضغوط الافكار مقسور الاعصار أن يسوم نظم العلوم ونثرها أويروم
شرح المتن ونشرها

ومما أمان على الزمان * عفاف يدي وعلاوهم

على أن الحكمة في هذه الاعصار قد هبت على رياضها ريج ذات اعصار فتفصلت بها أذبال الظلال
ونخطب الجهل على منابر الاطلال وعفارسم الكرام فعليه منا السلام

متى تصل العطاش الى ارتواء * اذا استقمت البهار من الركاب

ومن يثنى الا صاعر عن مراد * وقد جاس الا كبر في الزوايا

وان ترفع الوضوء يوما * على الرفاء من احدى الزوايا

اذا استوت الاسافل والاعالي * فقد طابت منارمة المنايا

ولكن انتباهنا لفتح الفضلاء واشارتنا الى هذا الكتاب اوجب دعوة هذا الطالب متبحرا ذاعن محامل
الدهر فانه أبو العجب فيكم ما طلبتم ودونكم ما فترحتم

﴿ يقول عبد الله ذو التقصير * من نجا ازالة التعسير ﴾

﴿ حمدا لمن وجهنا لبابه * حتى اقتطفنا الشهد من لبابه ﴾

﴿ مصابيا على فصيح المنطق * وآله أهل البيان المنطق ﴾

﴿ و بعد الموجهات فحصر * في أضرب أربعة مستذكر ﴾

المشروع في المقصود على صيغة مستلزم تقديم غيدين

﴿ في التمهيد الاول ﴾

قد قرع سمعنا في حاشيت من منطق ان القضية هي القول المحتمل للصدق والكذب وانما اصبحت بذلك
لاشتمالها على انقضاء وهو الحكم قال تعالى وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه وقال

قضى الله ان لا تعبدوا الا الله * اذن حتى يعمد العين من بعض

والحكم يستلزم محكوماته ومحكوم عليه ونسبة بينهما وهذه النسبة كيفية فكيف بها في نفس الامر
فكما ان لكل من هذه الثلاثة وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ وبالاختبار بين الاولين تكون

المد كورات جزئية المعقولة وبالاختبار الاخير تكون جزئية القضية الموقوفة وكذلك كيفية النسبة
لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ فباختبار وجودها في نفس الامر تسمى مادة القضية

لان مادة الشيء اصله الذي يتقوم منه والقضية وان كانت تقوم بجميع اجزائها التي عنها الكيفية
فكل واحد منها يسمى مادة لكن الاصطلاح يخص هذا الاسم بكيفية النسبة وكان له اهميتها وضرورتها

ولو سميت مادة النسبة لكان له وجهه وباعتبار وجودها عند العقل وملاحظة اياها في القضية المعقولة
او ذكرها في اللفظ في القضية الموقوفة تسمى جهة وباعتبار كونها جزءا من القضية المراد بها الاجزاء

عند ذكر اللفظ الدال عليها تسمى عنصر الان العناصر اربعة وهي اجزاء للمولدات المادية والقضية
المعقولة الملاحظة فيها تسمى الكيفية باعتبار نسبة كيفية نسبتها في العقل وفي اللغة تسمى جهة

في ملاحظة جهة اربعة اوجه كونه في جهة او تسمى ايضا متنوعة رابعة ولم تسم باعتبارها في السور خمسة
لانه ليس يلزم كالجهة وان لم تذكر فيها الجهة ولا تلاحظ تسمى مهيولة والكيفية كناية عن الحكم

العقلي المحصور في الوجوب والاستحالة والجواز مع ملاحظة في نسبة من التقيد بالوقت المميز وغير المعين
والحين ودوام الوصف والحكم اولاد واهم اوصاف ذلك مما سيرد عليك وهي محصورة في الضرورة

واللا ضرورة اذا للضرورة تشمل الجائز والمستحيل وكان يكفي ذلك في تقسيم الموجهات لان الضرورة
تشمل الضروريات وبعض الدوام والمستحيل كذلك لان الاستحالة ان كانت وصفا لا يجاب كان السلب

ضروريا وبالعكس والجائز يشمل بعض الدوام والمطلقات والممكنات لكنهم ينسبون الى الاختلاف
المفاهيم في ادوام الدوام والادوام لان مفهوم الضرورة اعتبارا في شكك الشئ عن الموضوع ومفهوم

الدوام تحول النسبة جميع الازمان ومتى كانت النسبة متممة لانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في
جميع ازمان وجوده بالضرورة ولا عكس لجواز انفكاكها عنه وعدم وقوعه لان الجائز لا يجب ان

يكون واقعا فالضرورة اخص من الدوام والادوام اخص من اللا ضرورة لان نقيض الاعم اخص
من نقيض الاخص فاللا ضرورة تشمل الجواز والاستحالة فيدخل فيها الممكنات والمطلقات وبعض

الدوام غير الضرورية والادوام لا يدخل فيه شئ من الدوام وكان يحسن هنا ان يقال لا مشاحة في
الاصطلاح والافتقار يتارح ايضا في عدم المطلقات والممكنات من الموجهات لعدم ذكر ما يدل في الاولى

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

انضم القضايا الموجهة
واحكامها وانما قدسونا

ذلك لانه اخص ولوقود
ابتدى اسكان لوجه وهو

مواقفة لفظ الحديث
وهو كل امر ذي بال

لا يسد اقبسه بسم الله
الرحمن الرحيم فهو اجزم

او اقطع او ابرأ او ابرص
على الروايات المشهورة

في الترغيب في الابتداء
والمعنى انه ناقص قليل

البركة وهذا الحديث
ليس لذكر في فيمن

يستدل به على طلب
الابتداء بالبسملة في هذا

التأليف ونحوه بأن تقول
هذا التأليف امر ذي بال

وعلى امر ذي بال يطلب فيه

على جهة النسبة وكيفيةها وعدم فعلية النسبة في الثانية كما سيأتي

﴿ التمهيد الثاني ﴾

اسكل من موضوع القضية ومحمولها ماصدق ومفهوم فما صدق الموضوع يسمى ذات الموضوع وافراده ومفهومه يسمى وصف الموضوع وعنوانه وكذلك في المحمول فصدقه باعتبار مفهومه على افراده أو على مفهوم الموضوع وعنوانه غير مراد في القضية بل المراد فيها أحران الاول صدق الموضوع باعتبار عنوانه ووصفه على افراده وذاته واختلف فيه الشيخان فقال الفارابي ان صدق الموضوع باعتبار وصفه وعنوانه على افراده بالامكان وقال ابن سينا انه بالفعل فاذا قلنا كل أسود زنجي فالمراد بالاسود عند الاول ما يمكن ان يتصف بالاسود ولو لم يتصف به بالفعل أزلا وأبد افيشمل الرومي مثلاً والمراد به عند الثاني ما اتصف به بالفعل في أي زمن والثاني هو التحقيق لموافقته اللغة والعرف

الثاني صدق المحمول باعتبار مفهومه وعنوانه على افراد الموضوع وذاته وهذا الصدق هو الذي يكون باعتباره كيفية النسبة بكيفية مخصوصة في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ المسمى اللفظ الدال عليها في القضية المملوطة وملاحظة العقل اياها في القضية المعقولة جهة وبذلك جاءت الموجهات وانقسمت الى ما ستمع من قوله

﴿ وهي الضروريات والدوامات * والمطلقات الممكنات اللزوم ﴾

فالوجهات محصورة في هذه الانواع الاربعة فان ضروريات نسبة للضرورة ولذا كرها في القضية المملوطة أو لحكم العقل بها في القضية المعقولة والدوامات ما ذكر فيها لفظ يدل على الدوام في المملوطة أو ما لوحظ فيها الدوام في المعقولة والمطلقات ما أطلقت نسبتها عن التقييد باثبات جهة مخصوصة أو بنفيها عنها بل حكم فيها بمجرد ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل قال الرازي في شرح المطالع والحق ان الفعل ليس كقيمة للنسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد أن تكون أمر مغاير لوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما عدت المطلقة في الموجهات بالمجاز كما عدت السالبة في الخليات والشرطيات وان الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم وانما هي قضية بالقوة القرينة من الفعل باعتبار اشتغالها على المحمول والموضوع والنسبة وعددها من القضايا كعدد الخيلات منها مع انه لا حكم فيها بالفعل اهـ ورده السعد ساهو مردود عليه وأجاب عنه عبد الحكيم بقوله ان الذي يقتضيه النظر الصائب ان الثبوت بطريق الامكان ان كان مغاير الامكان الثبوت فالممكنة مشتملة على الحكم وعلى الجهة فتكون قضية وموجهة وكذا المطلقة العامة لا يكون الفعل جهة مقابلة للامكان حينئذ وان لم يكن مغايراً فلا حكم فيها والمطلقة العامة هي القضية المطلقة وعددها من الموجهات باعتبار كونها في صورة الموجهات لاشتغالها على قيد بالفعل فتدبره فانه تحقيق بالقبول اهـ وأي قبول وهو ما خرج عن حيز الاشكال وذلك لان حسم الاشكال انما يكون اذا جزمنا بان الثبوت على طريق الامكان مغاير لامكان الثبوت وهو لم يجز بزم بذلك وقوله وان لم يكن مغايراً فلا حكم الخ لغو محض لانه معنى كلام صاحب المطالع حيث قال وانما عدت المطلقات في الموجهات بالمجاز الخ بل نقص عنه افادة وجه عدم الممكنات من الموجهات على هذا بل نقص أصل عددها في الموجهات وهذا هو عبد الحكيم الذي تمدح بالنقل عنه اسراء التقليد وقولنا في التنظيم اللزوم خبر لمحمد بن أبي بالعكس أي هذا اللزوم أو اللزوم هو ما ذكر من التقسيم الى ما رأيت ثم أشار الى تقسيم كل نوع من هذه الانواع الاربعة بقوله

﴿ أولها في سبعة قد حصرها * أقسام ثمان في ثلاث ذكرها ﴾

﴿ أنواع ثالث بخمس شهرت * أنواع رابع كذلك قصرت ﴾

الابتداء بالبسملة يتبع من الضرب الاول من الشكل الاول ان هذا التأليف يطلب فيه الابتداء بالبسملة ودليل الصغرى المشاهدة لان ما في هذا التأليف من المسائل مشاهد الاهتمام به واستشكال ههنا بما حاصله ان الحديث قضية كلية تقتضي العموم في افرادها ومن جملة افرادها البسملة فتحتاج الى بسملة أخرى وهو لم يجز فيلزم التسلسل وأجيب بان البسملة تفصل البركة لنفسها وغيرها كالشاة من أربعين تركي نفسها وغيرها وبأن المراد بل أمر ذي بال ليس وبسملة

اعلم ان الموجهات لا تكون الا في الجمليات وانما باعتبار العقل لا تنحصر في عدد لان صفات النسبة التي
تتكيف بها في الواقع تابعة للاعتبار فقد تعتبر بالضرورة ازاوية او ذاتية او وصفية ووقعية معينة
وغير معينة وحينئذ وبغير حينية ويعتبر الدوام كذلك ان لما رذاتيا ووصفيا الخ ويعتبر الاطلاق بالفعل
مطلقا او في وقت معين او غيره من الخ واعتبار تركيب هذه الامور وتقييد بعضها بنقائص بعض ما يمكن
واعتبار الامكان في مقابلة سبيل ضرورة لكن القضايا التي جرت العادة بالبحث عنها وتحقيق
مفهوماتها وبيان نسبها واحكامها من التناقض والتعاكس حصرت عند بعضهم كصاحب الشهادة
في ثلاث عشرة قضية وعند بعض آخر كصاحب التمهيد في خمس عشرة وعند بعض آخر كصاحب
المختصر في تسع عشرة وعند بعض آخر كصاحب الجمل في اثنتين وعشرين وانكل وجهة وقد حصرنا هاهنا في
عشرين لما رأيناها في ذكر وفي التعاكس والتناقض ما أهملوه هنا وفي أحدهم ما أهملوه في الآخر
والعشرون محصورة في أربعة أنواع الضروريات والدوام والمطلقات والممكنات والمطلقات نقائص
الدوام والممكنات نقائص الضروريات وكل من هذه الأنواع ينقسم الى بسيط ومركب فالضروريات
هي كمية وبسيطة سبع الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والوقعية المطلقة
والمنتشرة المطلقة والوقعية المنتشرة والمركب منها ثلاث المشرطة الخاصة والوقعية المنتشرة
والباقي بسيط والدوام ثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة والمركب منها الأخيرة
والباقي بسيط والمطلقات خمس المطلقة العامة والوجودية الدائمة والوجودية الا للضرورة والمطلقة
الوقعية والمطلقة الحينية والمركب منها الوجوديتان والباقي بسيط والممكنات خمس الممكنة العامة
والممكنة الخاصة والممكنة الوقعية والممكنة الحينية والممكنة الدائمة والمركب منها الممكنة الخاصة
والباقي بسيط فالمركب من الجميع سبع والبسيط ثلاث عشرة وقد أشار الى تعريف افراد كل نوع منها على
هذا الترتيب فقال

﴿الضروريات﴾

﴿أولى الضروريات ما قد ذكرنا * ضرورة بها عليها اقتصرنا﴾

يعني ان القضية الاولى من الضروريات هي التي ذكرت فيها الضرورة فقط بدون زيادة عليها ما لها
موجبه كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشئ من الحيوان بحماها بالضرورة
﴿وهي الضرورية المطلقة * لانها عن قسدها مطلقة﴾

أي وهذه الضرورية المتقدمة هي المسماة بالضرورية المطلقة من الضروريات السبع وتعريف
بانها ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة أي في جميع أوقات وجوده لا في بعض
دون بعض وتسمى أيضا الضرورية الذاتية ومعيت ضرورية لتكون جهة الضرورية ومطلقة لعدم
تقييدها بغير ذات الموضوع (ولا يقال) ان التعريف غير مانع لصدقه على الممكنة الخاصة التي جعل
محمولها الوجود فكل انسان موجود بالامكان الخاص لان ثبوت الوجود للانسان مادام موجودا
ضروري (لانا نقول) ان معنى مادام ذات الموضوع موجودا أن تكون أوقات وجوده ظرفا للضرورة
لا شرط فلا يرد المثال المذكور لان الضرورة فيه بشرط الوجود لا في زمان الوجود (فان قيل) انه يلزم حينئذ
حصر الضرورية المطلقة في الضرورية لازية لانها لا تصدق حينئذ الا في الموضوع الواجب والمتنع
لانه ما لم يجب وجوده لم يجب له شئ في أوقات وجوده (قلنا) لا نسلم ذلك لان ثبوت الذاتيات للذات ضروري
في زمان وجوده لا بشرط الوجود فكل انسان حيوان بالضرورة فان الذي من تقدم على الذات وجودا
وهو ما قيل في الجواب ان الضرورة في المثال المذكور لاحقة من جانب المحمول وقد نصوا على انه لا عبرة

الى غيره وبسهولة وبسيلة
الى الغير ونقض بالوضوء
فانه وسيلة الى الصلاة مثلا
ويطلب الاتساع في أوله
بالسهولة وأجيب بأن
الوضوء له اعتباران فهو
مقصود في نفسه ووسيلة
الى غيره فطلب الابتداء
فيه بالسهولة من حيث انه
مقصود في نفسه على ان
الوضوء ليس وسيلة نحو
الصلاة دائما والباء
للاستعانة أو الملازمة
على وجه التبرك وهو من
عرضيات الملازمة
كالضاحك للانسان
وأخص منها لانها تكون
على جهة التبرك وعلى
غيرها وليس من جزئياتها
كما توهم والملازمة هو

بها عندهم ولا يتكلم عليها هنا لأنه معلوم ان الشيء مادام متصفا بشئ فهو متصف به أو منسلبا عنه فهو
منسلب عنه وهو وجيه وانما قلنا في النظم ذكرنا دون حكموا حتى يشمل العقلية لسهولة الضبط ووضوحه
في الموجهات اللفظية دون العقلية حتى ان بعضهم خصها بما اصطلحوا

((وما بها ضرورة ولازما * معها دوام الوصف لا دائما))

((فهذه مشروطة أي عامة * لانها عما يليها عامة))

الثانية من الضروريات المشروطة العامة وهي التي ذكرت فيها الضرورة مقيدة بدوام وصف الموضوع
لزم ما وليس فيها لفظ لا دائما الذي يذكره تصير مشروطة خاصة وتعرف بأنها ما حكم فيها بضرورة ثبوت
المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع وسميت مشروطة لاشتغالها على شرط دوام
الوصف وعامة لانها أعم من المشروطة الخاصة الآتية مثالها موجبة كل كتاب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتبها وسالبة لاشئ من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبها فادام كاتبها هو
شرط دوام وصف الموضوع وهو الكتاب في الاولى والساكن في الثانية بمعنى ان ثبوت التحرك للكتاب
لا يكون ضروريا بالاشتراط اتصافه بالوصف وهو الكتابة بالفعل فادام الكاتب متصفا بالكتابة بالفعل
فلا بد ان يكون متحرك الاصابع واما اذا لم يكن كذلك فلا يكون متحرك الاصابع ضروريا له وكذلك سلب
سكون الاصابع عن الكتاب لا يكون ضروريا الا اذا كان متصفا بالكتابة بالفعل (فان قلت) لا حاجة
الى هذا الشرط لان المحكوم عليه في القضية هو الكتاب فالشرط مأخوذ من لفظه (قلنا) تقدم للثاني
التمهيد الثاني ان المراد في القضية هو صدق المحمول على افراد الموضوع وذاته فقط بدون وصفه العنواني
وانما وصفه العنواني آله الملاحظة الذات المحكوم عليه فالكتاب في المثال كناية عن الذات التي تصلح لان
يصدق عليه لفظ الكتاب وقتما فاما الملاحظة وقت الحكم هو خصوص الذات فلو لا الشرط لتوهم ضرورة
المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع فترجع للضرورة الذاتية وليس كذهب النجاة من ان اسم الفاعل
حقيقة في المتبلس بالحدث بالفعل وسميت مشروطة عامة لاشتغالها على اشتراط دوام الوصف مع أهميتها
عن المشروطة الخاصة الآتية ثم ليس المراد من الشرط ما هو المتبادر من معنى الشرطية وهو ما كان
خارجا عن الماهية لان الحكم في هذه القضية بضرورة المحمول ليس لخصوص ذات الموضوع والوصف
خارج اذا ضرورة فيه غير متحققة بالنظر الى الذات ولو قيدت بألف قيد بل هي بالنظر الى مجموع الذات
والوصف فالحكم وان كان على ذات الموضوع فقط الا ان الوصف دخل في تحقيق الضرورة وانما سمي
شرطا حينئذ باعتبار انه خارج عن الضرورة وان كان داخلا فيما تنسب له الضرورة والا لكانت عين
الضرورة الذاتية

((واعلم)) ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه العنواني بان يكون العنوان نوعا فكل انسان حيوان
فان مفهوم الانسان عين افراد التي يصدق هو عليها فكل فرد منها انسان لان النوع تمام ماهية افراد
وقد تكون غيره بان يكون العنوان خارجا عن ماهية افراد خاصة أو عرضا عاما فكل كتاب متحرك
الاصابع فان ذات الموضوع هي افراد الكتاب التي يصدق عليها وهي غير الوصف العنواني الذي هو
الكتاب مع وصف الكتابة لتحقيقها بدونه أو جزأ بجزأ أو فصلا فصلا فكل حيوان حساس أو كل ناطق انسان
وحيثما فالنسبة بين المشروطة العامة والضرورة المطلقة هي العموم والخصوص الوجهين يجتمعان
فيما اذا اتخذت الموضوع وصفه وكانت المادة مادة الضرورة الذاتية فيصح ان نقول فيها بالضرورة
فقط حتى تكون ضرورة مطلقة أو ترتب مادام انسانا حتى تكون مشروطة عامة وتنفرد الضرورة
فيما اذا تعاريف الذات والوصف وكانت ضرورة النسبة لذات الموضوع فقط وليس للوصف دخل في تحقيق
الضرورة فكل كتاب حيوان فتقول بالضرورة ولا نقول مادام كاتبها لان ضرورة الحيوانية انما

ما يعنيه النجاة بالمصاحبة
و بقوله اسم الباء تكون
بمعنى مع ويصح ان تكون
بمعنى من الابتدائية أي
أولف الكتاب مبتدئا
من اسم الله لان البسملة
من الكتاب ولا يلزم
ذكر المنتهي اليه وهذه
الباء لها من عظيم وهي
مبدأ الاعداد لان الواحد
ليس بعدد ومن كانت في
اسمه حذف بكثرة الاطاف
واعلم ان مقدرات
القرآن ليست منه وانما
تذكر لاظهار المعنى كما
ذكره شيخنا عن بعض
أشباخه والاصل لابن
العربي المفسر الاندلسي
وهذا سقط ما لبعضهم من
المنافسات التي لا طائل

هي لذات الموضوع لا الوصف منه وتنفرد المشروطة العامة فيما اذا تغيرت الذات والوصف وكان للوصف دخل في تحقق الضرورة وليست لذات الموضوع فقط فتحوّل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة فلا يصح الاقتصار على ذكر الضرورة بدون شرط الوصف حتى تكون ضرورة لان تحرك الاصابع ليس ضروريا لذات الموضوع بل بشرط دوام وصفه

وقد يطلقون المشروطة العامة على ما اذا جعل القيد المذکور فيها ظرفا لشرط الحكم والفرق بين المعنيين انه على جعله ظرفا لا يتعين أن يكون للوصف دخل في تحقق الضرورة بل يجوز أن يكون له دخل ويجوز أن لا يكون له دخل فهي أعم منها على المعنى الاول عمومها وجهيا بحيث معان فيما اذا كان للوصف دخل في تحقق الضرورة وكان ضروريا للذات في وقت ما فتحوّل متخسف مظلم بالضرورة مادام متخسفا فيصدق سواء جعلت مادام متخسفا شرط له دخل في تحقق ضرورة لانه لا تلازم الذات المتخسف أو ظرفا بمعنى ان ضرورة نسبة الاطلام للمتخسف متحققة في جميع اوقات الاختصاص لان هذا المعنى لا يمنع أن يكون للوصف مدخل في تحقق الضرورة كما هنا لان الاختصاص دخلا في الاطلام فليس ضرورة لانه الاطلام لخصوص ذات المتخسف وهو القمر والالكان كل قمر متخسف دائما وهو باطل وهو ضروري للقمر في بعض الاوقات وهو وقت جيلولة الارض بينه وبين الشمس على ما زعم علماء الهيئة وتنفرد المشروطة العامة بالمعنى الاول فيما اذا كان للوصف دخل في تحقق الضرورة ولم يكن ضروريا للذات في أي وقت فتحوّل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبان لو وصف الكتاب دخلا في تحقق الضرورة كما تقدم وليس هذا الوصف ضروريا للذات الكتاب في وقت ما ذ ليس هناك من العوارض ما يوجب به بخلاف الاختصاص للقمر فهناك ما يوجب به وهو الجيلولة والنسبة بينهما وبين الضرورة المطلقة على المعنى الثاني العموم والخصوص المطلق وهو ظاهر مما ذكرنا ومتى أطاعت المشروطة العامة فالمراد بها ما كانت بالمعنى الاول لا الثاني

﴿ مشروطة أي خاصة ان صحبت * زيادة لادائما وركبت ﴾

الثالث من الضروريات المشروطة الخاصة وهي عين المشروطة العامة مع زيادة لادائما عليها وهي من القضايا المركبة وهي كل ما فيها الفعلة لادائما أو لا ضرورة كإثباتي لانها مشتملة على حكمين ايجاب وسلب مثالها موجبة كل آكل متحرك القم بالضرورة مادام آكلا لادائما وسالبة لاشي من الاكل يساكن القم مادام آكلا لادائما ومعنى لادائما في اني دوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالنسبة لذات الموضوع لا الوصف أي ان ذات الموضوع يقطع النظر عن انساقه بأي صفة لا يستلزم دوام ثبوت المحمول للموضوع أو دوام سلبه عنه فهي لنفي الدوام الذاتي وأما الدوام المستفاد من التقييد بدوام وصف الموضوع فانما هو بحسب الوصف لا الذات فالضرورة الموجودة في القضية المستلزمة للدوام انما هي بحسب الوصف كما هو معنى المشروطة العامة ونفي الدوام الذي به صارت هذه العامة خاصة انما هو بحسب الذات فلا تضارب وفائدة هذا القيد افادة ان الوصف المستلزم للضرورة في المشروطة العامة ليس بدائم للذات بل يقتضي عنما في بعض الاحيان تقتضي الضرورة المستلزم هولها لان انتفاء المستلزم يستلزم انتفاء اللازم ولذا يشترط في هذه المشروطة أن يكون وصف الموضوع مفارقا للذات ليس ضروريا لها والنسبة بينهما وبين المشروطة العامة العموم والخصوص المطلق بحيث معان فيما اذا تغير وصف الموضوع وذاته وكان للوصف دخل في تحقق الضرورة فتحوّل كتاب متحرك الاصابع وتنفرد المشروطة العامة فيما اذا انحدا وكانت الضرورة بحسب الذات وليس للوصف دخل في تحققها فتحوّل كل انسان حيوان بالضرورة مادام انسا فتصدق العامة دون الخاصة لانه لا يصح هنا في الدوام الذاتي حيث ان الوصف غير مفارق للذات بل هو ضروري لها بالنسبة بينهما وبين الضرورة المطلقة المبينة لان الضرورة المطلقة ما حكم فيها

تحت او الاسم مشتق من السهو وهو العلو فيكون محذوف اللام أو من السمة وهي تعليم الشيء بعلامة فيكون محذوف الفاء وقيل من السيمما وهي العلامة فيكون محذوف العين والله اعلم للذات الواجب وجوده القديم الموصوف بالصفات القديمة الخالق للعالم ولا يتوهم من هذا انه اسم لفهوم ما ذكر بل المراد انه علم للذات المعينة المرفوع عنها التعدد بهذه الصفات أي المسمية لذاتها وأما القول بأنه اسم لفهوم الواجب الوجود أو المستحق للعبادة وكل منهما كلي

بالضرورة بحسب الذات وهي يلزمها الدوام الذاتي وهذه في فيها الدوام المذكور وقوله مشروطة خبر
لمبتدأ محذوف والضمير في صحتها للمشر وطية العامة المتقدمة والقطعة زيادة في النظم تقر بألتنوين مع
النصب مفعول محب بمعنى زائد أو ما بعد ما بدل أو عطف بيان أو ما بعد ما مفعول محب وهي حال منه
ووجه تسميته بما ذكرنا كظاهر مما ذكرنا

﴿وقية مطلقة ما بينوا * ضرورة ما بوقت عينوا﴾

الرابعة من الضروريات الوقتية المطلقة وهي ما بينت ضرورتها أي قيدت بوقت معين من أوقات وجود
الموضوع سواء كان ذلك الوقت مضافا لوصف أو غيره وتعرف باسم ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت
معين من أوقات وجود الموضوع ويشترط فيما أضيف إليه الوقت أن يكون ضروريا للذات في وقت ما مثالها
موجبة كل قمر مختسف بالضرورة وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس وسالبة لا شيء من القمر
بمختسف وقت التربع والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة العموم والخصوص المطلق يجتمعان في
نحو كل إنسان حيوان الحصة بالضرورة أو في وقت كذا لأن ضرورية الحيوانية للإنسان في جميع
الأوقات وتنفرد الوقتية المطلقة في نحو كل قمر مختسف بالضرورة وقت الحيولة لأن الضرورية ليست
ذاتية للقمر حتى تصدق الضرورية المطلقة وبينها وبين المشر وطية العامة العموم والخصوص
الوجهي يجتمعان في نحو كل مختسف مظلم بالضرورة الحصة قولك وقت الانخساف أو مادام مختسفا وتنفرد
المشر وطية العامة في نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبًا فلا تصدق فيه الوقتية المطلقة
لأن الوقت لما لم يكن ضروريا للذات لم يستلزم ضرورية الكتابة وقد علمت أن شرط الوقتية أن يكون
ما أضيف إليه الوقت ضروريا للذات في وقت ما الكتابة هنا ليست ضرورية للذات في أي وقت بخلاف
الحيولة للقمر فإنها ضرورية في وقت ما وتنفرد الوقتية المطلقة في نحو كل قمر مختسف بالضرورة وقت
الحيولة لعدم صحة التقييد فيها بدوام وصف الموضوع حتى تكون مشروطة عامة وبينها وبين
المشر وطية الخاصة العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في نحو كل مختسف مظلم بالضرورة الحصة قولك
وقت الانخساف أو مادام مختسفا دائما وتنفرد المشر وطية الخاصة في نحو كل كاتب متحرك الأصابع
بالضرورة مادام كاتبًا دائما وتنفرد الوقتية في نحو كل قمر مختسف بالضرورة وقت الحيولة وتسميت
وقتية للتقييد فيها بوقت معين ومطلقة لعدم تقييدها بالدوام الذاتي

﴿وسمها وقتية إن سلبت * دوامها الذاتي وهذا ركب﴾

هذا إشارة إلى الخامسة من الضروريات وهي الوقتية أي وسم الوقتية المطلقة المتقدمة وقتية بدون
زيادة لفظ مطلقة إن سلبت معها الدوام الذاتي بأن زدت به اللفظ لا دائما وهي من القضايا المركبة
مثالها موجبة وسالبة ما تقدم مع زيادة لفظ لا دائما الذي معناه أن ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه
عنه ليس دائما باعتبار ذات الموضوع بل باعتبار وقت معين من أوقات وجوده فينبغي عدم اعتدال هذا
الوقت فهو في الدوام الذاتي لا الوقتي لا باعتبار الوقت لازم والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة
المباينة وبينها وبين المشر وطية العموم والخصوص الوجهي يجتمع مع الثلاثة في نحو كل مختسف
مظلم الحصة بالضرورة مادام مختسفا فقط أو مع لا دائما أو في وقت الانخساف لا دائما وتنفرد الوقتية
في نحو كل قمر مختسف بالضرورة وقت الحيولة لا دائما وتنفرد المشر وطية في نحو كل كاتب متحرك
الأصابع بالضرورة وبين الوقتية المطلقة العموم والخصوص المطلق لأن المقيد أخص من المطلق
وتقدم في الوجه ما يعني عن التطويل ووجه التسمية بما ذكرنا كظاهر مما تقدم

﴿منشورة مطلقة ما أرفقوا * ضرورة ما بوقت أطلقوا﴾

السادسة من الضروريات المنشورة المطلقة وهي ما أرفقوا أي ذكرها مع ضرورتها المذكورة فيها

المختصر في فسر فلا يكون
علما فقول باطل لا يثبت في
معناه شيء من عقائد
التوحيد داخل في لا اله الا
الله بل يلزمه عدم الفائدة
لأنه يكون فيه استثناء
الشيء من نفسه اذ المعنى
حينئذ لا واجب الوجود
الا واجب الوجود أولا
مستحق للعبادة المستحق
العبادة اذ الله هو الذات
الواجب الوجود أو المستحق
للعبادته وهذا واجب
بالله تعالى يدندن حول
الكفر وأيضا فالكلمة
المشرفة كلمة توجب
بالإتفاق من غير أن
تتوقف أقادتها التوحيد
على اعتبار عهد ولو كان
اسم الجلالة اسم الله هو

وقد اطلقنا عن التعريف بانها ما حكم فيها الضرورة النسبية في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقنا ما وسالبه لاشئ من الانسان بمتنفس بالضرورة وقنا ما فان ثبوت التنفس للانسان وسالبه عنه ضروري في وقت غير معين وسميت منتشرة لاحتمال الحكم فيها أي وقت فيكون منتشرا في الاوقات ومطلقة لعدم تقييد دها بنفي الدوام الذاتي والنسبة بينهما وبين الضرورة المطلقة العموم والخصوص المطلق يجتمعان في كل انسان حيوان الحكة بالضرورة مادام الذات اوفى وقت ما وتنفرد المنتشرة المطلقة في نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقنا ما و بينهما وبين المشروطة العامة والخاصة العموم والخصوص الوجهي تجتمع الثلاثة في كل منخسف مطلق الحكة وقتا مادام منخسفا لا دائما وتنفرد المنتشرة المطلقة في نحو كل منخسف بالضرورة وقنا ما وتنفرد المشروطة في نحو كل كاتب متحرك الاصاب بالضرورة الحكة مادام كاتب فقط أو مع لا دائما وعدم صحة وقتا ما و بينهما وبين الوقتية المطلقة والوقتية العموم والخصوص المطلق تجتمع معهما في نحو كل قمر منخسف بالضرورة الحكة وقت الحيلة فقط أو مع لا دائما أو وقتا ما وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما لا يصح التقييد بوقت معين ووجه التسمية ظاهر مما تقدم

﴿ وسعها ان زدتها لا دائما * منتشرة تركب اجالا زما ﴾

هذا اشارة الى السابعة من الضروريات وهي المنتشرة أي وسر المنتشرة المطلقة المتقدمة منتشرة بدون لفظ مطلقة ان زدت فيها على التقييد بالوقت غير المعين لفظ لا دائما وهي من القضايا المركبة مثالها موجبة وسالبه ما تقدم مع زيادة لفظ لا دائما فهي عين المنتشرة المطلقة مع نفي الدوام الذاتي والنسبة بينهما وبين الضرورة المطلقة المبينة و بينهما وبين المشروطين العموم والخصوص الوجهي فجمع الثلاثة في نحو كل منخسف مطلق الحكة بالضرورة في وقت ما لا دائما أو مادام منخسفا فقط أو مع لا دائما وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما وتنفردان عنهما في نحو كل كاتب متحرك الاصاب بالضرورة مادام كاتب لا دائما و بينهما وبين الوقتية المطلقة والوقتية المنتشرة المطلقة العموم والخصوص المطلق فجمع مع الثلاثة في نحو كل منخسف مطلق الحكة بالضرورة وقت الحيلة فقط أو مع لا دائما أو وقتا ما فقط أو مع لا دائما وتنفرد المنتشرة عن الوقتية في نحو كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما لا دائما وتنفرد المنتشرة المطلقة عنهما في نحو كل انسان حيوان وقتا ما ووجه التسمية ظاهر مما تقدم ولا يفرغ من الضروريات شرع في الدوام فقال

﴿ (الدوام) ﴾

﴿ (دائمة مطلقة ما ذكر * فيها الدوام دون قيد يظهر) ﴾

الاولى من الدوام الثلاثة الدائمة المطلقة وهي ما ذكر فيها اللفظ الدال على الدوام دون قيد آخر معه سوى دوام الذات وتعرف بانها ما حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا مثالها موجبة كل انسان حيوان دائما وسالبه لاشئ من الحيوان بجزا مادام هو واسمى الدائمة الذاتية وسميت دائمة لاشتمالها على الدوام بطلقة لعدم التقييد بدوام وصف لا وشيوع أو غيرهما والنسبة بينهما وبين الضرورة المطلقة العموم والخصوص المطلق يجتمعان فيما يمتنع فيه انفصال المحمول عن الموضوع كالمثال المتقدم وتنفرد الدائمة المطلقة فيما يجوز فيه الانفصال المذكور وان لم يقع نحو كل كافر فهو ما أب في الاستحالة دائما و بينهما وبين المشروطة العامة والوقتية والمطلقة العموم والخصوص الوجهي فجمع مع الاول في نحو كل انسان حيوان من كل ما يتحد فيه الموضوع ذاتا و صفا وكانت المادة مادة الضرورة الحكة قولنا دائما مادام انسانا وتنفرد الدائمة المطلقة في نحو كل كاتب حيوان دائما من كل ما يتحد فيه الموضوع ذاتا وكانت المادة ان ضرورية الدوام الذاتي وتنفرد المشروطة

المذكور لا علم على ذات
مولانا لما أفادت التوحيد
لان المفهوم من حيث هو
يحتمل الكثرة ولا يصح
الجواب بانها تقيده بحسب
العسرف أو القسراف
للا اتفاق على انه تقيده
من غير اعتبار عرف ولا
قسراف واطلاق لفظ
الجزئي في حقه تعالى صحيح
من حيث المعنى لكن
يتمنع عند الاحكام اذ قد
يؤهم النسبية الى جزء
الشيء وذلك مستحيل في
حقه تعالى وكذا يؤهم ان
للقديم صورة تحصل في
العقل لانهم أخذوا في
تعريف الجزئي التصور
المعرف بأنه حصول صورة
الشيء في العقل أي

انطباعها في نفسه وذلك
مستحيل في حقه تعالى وان
أمكن حمل التصور في
تعبيره على مطلق
الشعور لبقاء الأيهاام مع
انه لم يرد فيه توقيف من
الشرع ولذا قال الامام
شرف الدين ابن التماسي
في شرح المعالم لا يسوغ
اطلاق التصور على علم
الله فانه لفظ يوهم انطباع
صورة الشئ في النفس
وهو ممنوع في حق الله تعالى
وان أريد به معنى صحيح
فلا يجوز اطلاقه مع ايهاامه
لانه لم يرد فيه توقيف من
الشرع انتهى وبحمل
التصور في تعريف الجزئي
على مطلق الشعور
انفس مع ما يقال اذا كان

العامه في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً من كل ما تغاير فيه الموضوع ذاتاً ووصفا ولم
تكن المادة مادة الضرورة الذاتية ولا الدوام الذاتي وكان لا وصف مدخل في تحقق الضرورة ولم يتحد مع
الذات وتجمع مع الثانية فيما اجتمعت فيه مع الاولى نحو كل انسان حيوان للحكمة قولاً دائماً وفي وقت كذا
وتنفرد الوقتية في نفسه وكل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة من كل ما كانت ضروريته ليست لذات
الموضوع ولا لوصفه وتنفرد الدائمة في نحو كل رومي أبيض دائماً وتجمع مع الثالثة فيما اجتمعت فيه مع
ما قبلها نحو كل انسان حيوان للحكمة دائماً وفي وقت كذا وتنفرد المنتشرة المطلقة في نحو كل انسان متنفس
بالضرورة وقتاً دائماً مما اتحد فيه الموضوع ذاتاً ووصفاً وكانت فيه الضرورة لذات الموضوع ليست دائماً
وتنفرد الدائمة في نحو كل رومي أبيض دائماً وبينها وبين المشروطية الخاصة والوقتيتين المباينة لان فيها
ثبوت الدوام وفي كل نفي الدوام الذاتي

﴿عرفية أي عامة ان ذكرنا * معها دوام الوصف قيداً شهراً﴾

الثانية من الدوام العرفية العامة وهي عين الدائمة المطلقة ان قيدت بدوام الوصف وتعرف بانها ما حكم
فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك
الاصابع دائماً مادام كاتباً وسالبة لا شئ من الكتابين الاصابع دائماً مادام كاتباً وسلبت عرفية
لان العرف يفهم منها هذا القيد وان لم تقيد به فانه اذا قيل لا شئ من المستيقظ بنائهم دائماً يفهم منه
العرف ان سلب النوم عن المستيقظ انما هو عند اتصافه بالاستيقاظ وكذلك اذا قيل كل ماش على قدميه
مستيقظ دائماً فان العرف يفهم منه ان دوام الاستيقاظ لا ما شئ المذكور انما هو مادام ماشياً وعامة
لانها أعم من العرفية الخاصة الآتية والنسبية بينها وبين الدائمتين الضرورية والدائمة المطلقتين
والمشروطتين العامة والخاصة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الدائمتين في نحو كل انسان حيوان
مما اتحد فيه الموضوع ذاتاً ووصفاً وكانت المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيتين للحكمة قولاً بالضرورة
أو بالدوام فقط أو مع قولاً مادام انساناً وتنفرد عنهما في نحو كل كاتب متحرك الاصابع مما تغاير فيه
الموضوع ذاتاً ووصفاً ولم تكن المادة مادة الضرورة ولا الدوام الذاتيتين وينفردان عنهما في نحو كل
كاتب حيوان مما فيه التغاير وكانت المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيتين وتجمع مع المشروطتين في
نحو كل كاتب متحرك الاصابع من كل ما فيه التغاير ولم تكن المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيتين
الحكمة قولاً بالضرورة مادام كاتباً دائماً أو دائماً مادام كاتباً لعرفية عنهما في نحو كل حص أبيض
دائماً من كل ما كانت المادة فيه مادة الدوام الذاتي دون الضرورة وبينها وبين الوقتيات الاربع
العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع الوقتيتين المطلقتين في نحو كل انسان حيوان مما فيه الاتحاد
وكانت المادة مادة الضرورة والدوام الذاتيتين للحكمة قولاً في وقت كذا أو وقتاً دائماً أو مادام انساناً
وتنفرد عنهما في نحو كل رومي أبيض مما كانت المادة فيه مادة الدوام الذاتي دون الضرورة وينفردان
عنهما في نحو كل انسان متنفس من كل ما كانت المادة فيه مادة الضرورة الذاتية لاني جميع الاوقات
وتجتمع مع الوقتيتين في نحو كل منخسف من كل ما فيه المادة مادة الضرورة الوصفية للحكمة قولاً
بالضرورة في وقت الحيلولة أو وقتاً فقط فيهما أو مع لادائماً فيهما أو دائماً مادام متنفساً وتنفرد عنهما
في مادة الدوام دون الضرورة في نحو كل زحبي أسود وينفردان عنهما في مادة الضرورة الذاتية في بعض
الافاق نحو كل انسان متنفس

﴿عرفية أي خاصة ان صحت * لادائماً زيادة وركبت﴾

الثالثة من الدوام العرفية الخاصة وهي العرفية العامة ان زدت عليها لفظ لادائماً الذي هو انفي
الدوام الذاتي وهي من القضايا المركبة فله عرفية خاصة بخلاف تقديره وهي يعود مع التعريف في صحت

الى العرفية العامة مثالها موجبة وسالبة ما تقدم في العرفية العامة مع زيادة لفظ لا دائما والنسبة
بينها وبين الدائمتين المماثلة لا شتمالها على نفي الدوام الذاتي وثبوتها فيهما وبينها وبين المشر وطئة العامة
والوقتيات الاربعة العموم والخصوص الوجهي فجمع مع المشر وطئة العامة في نحو كل كاتب متحرك
الاصابع لصحة قولك بالضرورة مادام كاتب لا دائما وتنفرد العرفية الخاصة عنها
في مادة الدوام دون الضرورة نحو كل زنجي أسود دائما مادام زنجيا لا دائما وتنفرد المشر وطئة العامة
عنها في نحو كل انسان حيوان من كل ما فيه الضرورة لذاتية وتجتمع مع الوقتية بين المطلقين في نحو
كل منخسف من كل ما فيه المادة مادة الضرورة الوصفية وتنفرد عنها فيما فيه الدوام دون
الضرورة نحو كل زنجي أسود وينفردان عنها في مادة الضرورة الذاتية في بعض الاوقات نحو كل قهر
منخسف بالضرورة وقت الحيلة وبينها وبين العرفية العامة والمشر وطئة الخاصة العموم والخصوص
المطلق فجمع معهما في مادة الضرورة الوصفية نحو كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد عن المشر وطئة
الخاصة في مادة الدوام الوصفية دون الضرورة نحو كل زنجي أسود وتنفرد عنها العرفية العامة في نحو كل
انسان حيوان دائما مادام انسانا ما فيه الاتحاد والضرورة والدوام الذاتيين

§ (المطلقات) §

§ (مطلقة أى عامة ما طاعت * نسبتها عن قيدها بل حقت) §

تقدم ان المطلقات هي القضايا التي حكم فيها بفعالية النسبة بدون تعرض لضرورة ولا دوام والمراد
بفعليتها خروجها من القوة الى الفعل في أي زمن ماضيا أو حالا أو مستقبلا فزيد قائم كزيد يقوم محتوية
على فعالية النسبة وكل انسان ميت محتوية على فعالية النسبة أيضا وهي خمس أولها المطلقة العامة وهي
ما طلقت نسبتها عن أي قيد مما تقدم ولم يتعرض فيها للاتحقق النسبة وفعليتها وتعرف بانها ما حكم فيها
بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مثالها موجبة كل انسان متنفس بالفعل أو بالاطلاق
العامة وسالبة لا شيء من الانسان متنفس بالفعل ووجه تسميتها بما ذكر اطلاقها عن التقييد واعميتها
عما بعد ما قال السعدوسمي مطلق لان المطلقة في الاصل ما لم تكن مقيدة بجهة من الجهات وهي نعم
الفعليات والممكنات لكن لما كان المفهوم من القضية عرفا وانعته ما تكون النسبة في فعلية خصوص
المطلقة بهذا وخرجت الممكنات اهـ والعلة مراده بقوله ما لم تكن مقيدة بجهة من الجهات أي من
الضرورة والدوام والافهوقائل بانها من الموجهات وبالغ في الرد على صاحب المطالع في استشكله المتقدم
والنسبة بينها وبين جميع القضايا المتقدمة العموم والخصوص المطاق وهي الاعمال لانه يلزم من ضرورة
النسبة اردوامها مطلقه ومقيدة فعالية النسبة ولا عكس فجمع مع كل واحدة وتنفرد عنها في نحو كل
انسان متحرك بالفعل § (وما بالادائم لازمه * فهي الوجودية الادائمة) §

الثانية من المطلقات الوجودية الادائمة وهي عين المطلقة العامة مع زيادة لفظ لا دائما التي هي بمعنى نفي
الدوام الذاتي والمعنى ان المطلقة التي بها لفظ لا دائما حال كونها لازمة فهي المسماة عندهم بالوجودية
الادائمة ولفظ الادائمة يقرأ في البيت بقطع اهمزة للضرورة وسميت بذلك لوجود نسبتها بالفعل مع
ذلك للدوام معها وتعرف بانها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مع نفي الدوام
الذاتي مثالها موجبة كل انسان متحرك بالفعل لا دائما وسالبة لا شيء من الانسان متحرك بالفعل
قال شارح المطالع في تسميها اسكندرية لان المعلم الاول وهو اوسط الذي هو معلم اسكندر كان كثيرا
ما يميل اليها لفظه عبارة الادوام تعريزا عن فهم الدوام ففهم اسكندر لا فرودومي من ذلك الادوام
اهـ والنسبة بينها وبين الدائمتين المباينة لان نفي الدوام الذاتي وهو ما يشتهر بينهما وبين الوقتية

الجزئي هو الذي يمنع
تصوره من صدقه على
كثيرين والتصور حصول
الضرورة في العقل أي
انطباعها فنأين انما أن
اسم الجلالة معناه جزئي
أي لا يقبل التعدد
والقديم لا يحصل له صورة
وقد أجاب عنه القاضي
السكتاني بأن معناه انه
اذا كان لا يقبل التعدد
فارجا بدليل التمايز فلا
يقبل له ذهنا على تقدير
تصوره ولا يخفى ان السؤال
والجواب بآتيان في معنى
الأيضا وأصل اسم
الجلالة هو اله كلى من
أسماء الاجناس وهو
المعبود بحق فاذا قلت لا اله
الا الله فعناه لا معبود

والمنتشرة المطلقين والعرفية والمشروطة العامة بين العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع الوقتية في نحو كل قهر منخسف بالحكمة بالافعال لادائما أو بالضرورة في وقت الحيلولة أو في وقت ماوتنفرد عنهما في نحو كل انسان يعيش على اثنين لادائما وينفردان عنهما في كل انسان حيوان بالضرورة وقتا ما أو في وقت كذا وتجتمع مع العامة بين في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالحكمة ان يقال بالفعل لادائما أو بالضرورة أو دائما مادام كاتبان وتنفرد عنهما في نحو كل انسان ضاحك بالفعل لادائما وينفردان عنهما في نحو كل انسان حيوان بالضرورة أو دائما مادام انسانا وبينها وبين الخاصة بين والوقتية بين والمطلقة العامة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الخاصة بين في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالفعل لادائما وتجتمع مع الوقتية بين في نحو كل قهر منخسف بالحكمة بالضرورة وقت الحيلولة أو وقتا ما أو بالفعل لادائما وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالفعل المطلقة العامة في نحو كل انسان ضاحك بالفعل وتنفرد المطلقة العامة في نحو كل انسان حيوان بالفعل

﴿واللا ضرورة بقاء صحتها * لا ضرورة وذات ركبا﴾

الثالثة من الضروريات الوجودية اللا ضرورية وهي عين المطلقة العامة مع زيادة لفظة لا بالضرورة التي هي لنفي الضرورة الذاتية وتعرف بانها ما حكم فيها بشبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مع نفي الضرورة الذاتية عما لها موجبة وسالبة ما تقدم في الوجودية الدائمة بتبديل الالادوام باللا ضرورة ووجه التسمية ظاهرة مما تقدم والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبينة وهو ظاهر وبينها وبين العامة بين والوقتية والمنتشرة المطلقين والدائمة المطلقة العموم والخصوص الوجهي فتجتمع مع العامة بين في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالحكمة بالضرورة أو دائما مادام كاتب أو بالفعل لا بالضرورة وتنفرد عنهما في نحو كل انسان يحرك يده بالفعل وينفردان عنهما في نحو كل انسان حيوان وتجتمع مع الوقتية بين المطلقة بين في نحو كل قهر منخسف بالحكمة بالضرورة وقت الحيلولة أو وقتا ما أو بالفعل لا بالضرورة وينفردان عنهما في نحو كل انسان حيوان وتنفرد عنهما فيما انفردت فيه قبل وتجتمع مع الدائمة المطلقة في نحو كل زنجي أسود بالحكمة دائما أو بالفعل لا بالضرورة وتنفرد الدائمة في نحو كل انسان حيوان دائما وتنفرد الوجودية اللا ضرورية في نحو كل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة وبين الخاصة بين والوقتية بين والمطلقة العامة والوجودية الدائمة العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الخاصة بين في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد عنهما في نحو كل انسان متنفس بالاطلاق لا بالضرورة وتجتمع مع الوقتية بين في نحو كل قهر منخسف وتنفرد عنهما في نحو كل انسان يعيش على رجلين وتجتمع مع المطلقة العامة والوجودية الدائمة في نحو هذا المثال وتنفرد عن الوجودية الدائمة في نحو كل حص أبيض بالفعل لعدم صحة نفي الدوام وصحة نفي الضرورة وتنفرد عنهما المطلقة العامة في نحو كل انسان حيوان

﴿مطلقة حينية ما قيدت * بحين وصف الوضع لا ان يحدث﴾

الرابعة من المطلقات المطلقة الحينية وهي ما قيدت نسبتها الفعلية بحين وصف الموضوع أي بعض أوقات الوصف نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل حين هو كاتب أي في بعض أوقات كونه كاتباً

﴿مطلقة رقبية ما قيدت * اطلاقها بقيد وقت تدبنا﴾

الخامسة من المطلقات المطلقة الوقتية وهي ما بين اطلاقها أي قيدت فعالية النسبة في وقت معين وتعرف بانها ما قيدت اطلاقها بوقت معين من أوقات وجود الموضوع نحو كل انسان طالب لاد كل بالفعل وقت الجوع ووجه التسمية في هاتين المطلقتين ظاهر ﴿سافهة﴾ اعلم ان المزمع تعرض للمطلقة الوقتية لاهنا ولا في النقيض والعكس فان كان ذلك استثناء عنها بالمطلقة الحينية فتدرك رابع الممكنات الممكنة الوقتية مع ذكرهم فيها بالممكنة الحينية وليس تغنى بإحداهما عن الاخرى وان كان الامر آخر فلم

بحق الا الله وأما القول بأن
الها يطلق على المعبود
بحق والمعبود بساطل
فيعيد عن التحقيق
بمراحل وقد رد جل من
قائل في كتابه العزيز
على من توهم من الكفار
في المعبودات الباطلة انها
آلهة في غير ما آية كقوله
تعالى ان الذين تدعون من
دون الله عبادة أمثالكم
فيستحيل كون المعبودات
الباطلة آلهة عقلا ونقل
ولا يخفى ان من استحال
كونه الها لا يصح أن
يسمى باسم الاله لعدم
وجود حقيقة الاله
فيه ومثال الغلط في
تسمية الجاهلية
معبوداتهم الباطلة آلهة

(ب) ممكنة أي عامة ماقد نفى في ضمنها ضرورة المخالف (ج)
 فكانت نصيبا في بقاء وجود القوة الغريبة من الفعل والسيرات بالذات أم لا وانفصلت
 فوجبه عند هذا من الموجهات وهي خمس أولاها الممكنة العامة وهي ما حكم فيها بعدم استحقاق اعتبارها أعم
 من أن تكون ضرورية أو دائمة أو غيرهما وأعم من أن يكون نقيض نسبتها ممكنا أو دائما أو معتدلا ولا
 يكون ضروريا ولا لا يمكن كانت نسبتها معتدلة فلا تكون ممكنة ففي الأخير ورقة عن نقيض نسبتها الذي هو
 الطرف المخالف لازم لها لا بد إلى الحقيقة في ذلك من أن يعرفهم إياها بأنهم ما حكمكم فيها بسبب
 ضرورة الطرف المخالف إلى قولنا في ضمنها فإنه لا معنى لتعريف القضية بما هو وصفة من صفات نقيضها
 مثالها ما وجبه كل إنسان كاتب بالامكان العام فهذه القضية مثل كل قضية لها طرفان طرف موافق
 وهو مفهوم القضية المصريح به أو طرف مخالف فهو مفهوم نقيضها وهذه كانت القضية ضرورة
 بالامكان لا بد من أن لا يكون مستلزما له ولا مستلزا له ليس بضروري وهو كذلك ونحوه ما يوجد
 بالامكان العام بمعنى أن ثبوت الوجود لله تعالى غير ممكن أعم من أن يكون ضروريا أو دائما
 ولكن الدليل العقلي عين الأول وكذلك عدم الوجود لله تعالى غير ضروري أعم من أن يكون معتدلا
 أو دائما أو ممكنا ولكن الدليل العقلي عين الأول وسبب إمكانية الاشتغال بها على الامكان وعامة لازم
 أعم من الممكنة الخاصة بالنسبة بينهما وبين المطلقة العامة لعدم والخصوص المطلق يتخذه من
 في فهو كل إنسان حيوان وانفرد الممكنة العامة في نحو كل إنسان عشي على أربع فهي أعم من المطلقة
 العامة لأنه متى تحققت فعلية النسبة كانت غير معتدلة سواء كانت إيجابية أو سلبية وتقدم أن المطلقة
 العامة أعم من جميع القضايا المتقدمة فتكون الممكنة العامة أعم أيضا من جميعها لأن الأعم من
 الأعم أعم والنسبة بينهما بين جميع القضايا المتقدمة بما فيها المطلقة العامة والخصوص المطلق
 فخرج مع كل واحد من الأفراد عن الجميع فيما إذا لم يتحقق في بقية الأفراد من القواعد الفعلية كالمثال
 المتقدم

الثانية من المهمات الخاصة وهي ما سابت فيها، انصر وروا الذائبة عن الجوانب أي الطرفين
الموافق والخالف فهو كل انسان كاتب بالامكان الخاص بمعنى أن كل من النفسية تشبهية والسلبية
تدبر خمس وزكي الى جائز وهي من الخصائص التي تميزها وبين الخمس ورواية المظاهرة في اربعة وعشرون
طابق ويظهر اي بين الامانة بين و ثوبه بين المطابقة بين الدائمة والمطلقة والماثلة والامتداد وهو الصواعق

هو اعتقادهم ألوهيتها
تبعاً لوساوس الشيطان
والأقنيسم لم انها ليست
باللهة لعدم وجود
حقيقة الإله فيها فكيف
يطلق عليها أنها آلهة
والأقنيسم من جهة إلى
التمزاع في كونها آلهة
وهو نفس الكفر فانها
لا تعصى إلا بصارولكن
نصبي القلوب التي في
الصدور والحاصل ان الها
انما يطلق على المعبود
بحق لكن لما اعتقدوا ان
معبوداتهم جادة بحق
أطلقوا عليها اسم الالهة
حيث كانوا معبودة
بحق في أذهانهم فثبت
لهم إطلاق الأعلی المعبود بحق

الوجهي فتجتمع مع العامة بين الوقتين في نحو كل من خسف مظلم لصحة بالضرورة أو دائماً مادام منخسفاً
أو في وقت الانخساف أو وقتاً ما أو بالامكان الخاص لأن ضرورة الاطلاء ليست لذات الموضوع بل
لوصفه وهي لا تنافي بالامكان الخاص لأنه سلب الضرورة الذاتية على ما تقدمت من ضرورة تفرد عن الجميع في
نحو كل انسان يعيش على اثنين بالامكان الخاص وينفرد الجميع عنها في نحو كل انسان حيوان وتجتمع
مع الدائمة المطلقة والمطلقة العامة في نحو كل زنجي أسود لصحة دائماً أو بالفعل أو بالامكان الخاص
وتنفرد عنها في نحو كل زنجي أبيض وينفردان عنها في نحو كل انسان حيوان وبينها وبين الممكنة
العامة والخاصة بين الوقتين والوجوديتين العموم والخصوص المطلق فتجتمع مع الكل في نحو كل
كاتب منصرف الاصابع لصحة بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً لا دائماً أو في وقت الكتابة أو وقتاً ما لا دائماً
أو بالفعل لا دائماً أو بالضرورة أو بالامكان العام أو الخاص وينفرد عن الجميع في نحو كل انسان
يعيش على أربع وتنفرد عنها الممكنة العامة في نحو الله موجود

﴿ممكنة حينية ماقيدا * امكانها بحين وصف قصدا﴾

الثالثة من الممكنات الممكنة الحينية وهي ماقيدا مكانها العام بحين وصف الموضوع أي بأي وقت من
أوقاته نحو كل كاتب منصرف الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب

﴿ممكنة وقتية ماحكما * فيها بوقت بين قد علما﴾

الرابعة من الممكنات الممكنة الوقتية وهي ماحكما فيها بالامكان العام مع التقييد بوقت معين معلوم
وتعرف بانها ماقيدا مكانها العام بوقت معين من أوقات وجود الموضوع نحو كل انسان طالب للكل
وقت جوعه بالامكان العام والفرق بين هاتين الممكنتين هو ما تقدمت من الفرق بين المطلقة بين الوقتية
والحينية فتذكر واعتصم به تسلم مما شوش به بعضهم هنالك ان الفرق هو ان الحين يدل على بعض
الاوقات والوقت يدل على جميعها وان الحين يدل على وقت غير معين والوقت يدل على وقت معين وما
اعترض به الاخر من لزوم التحكم

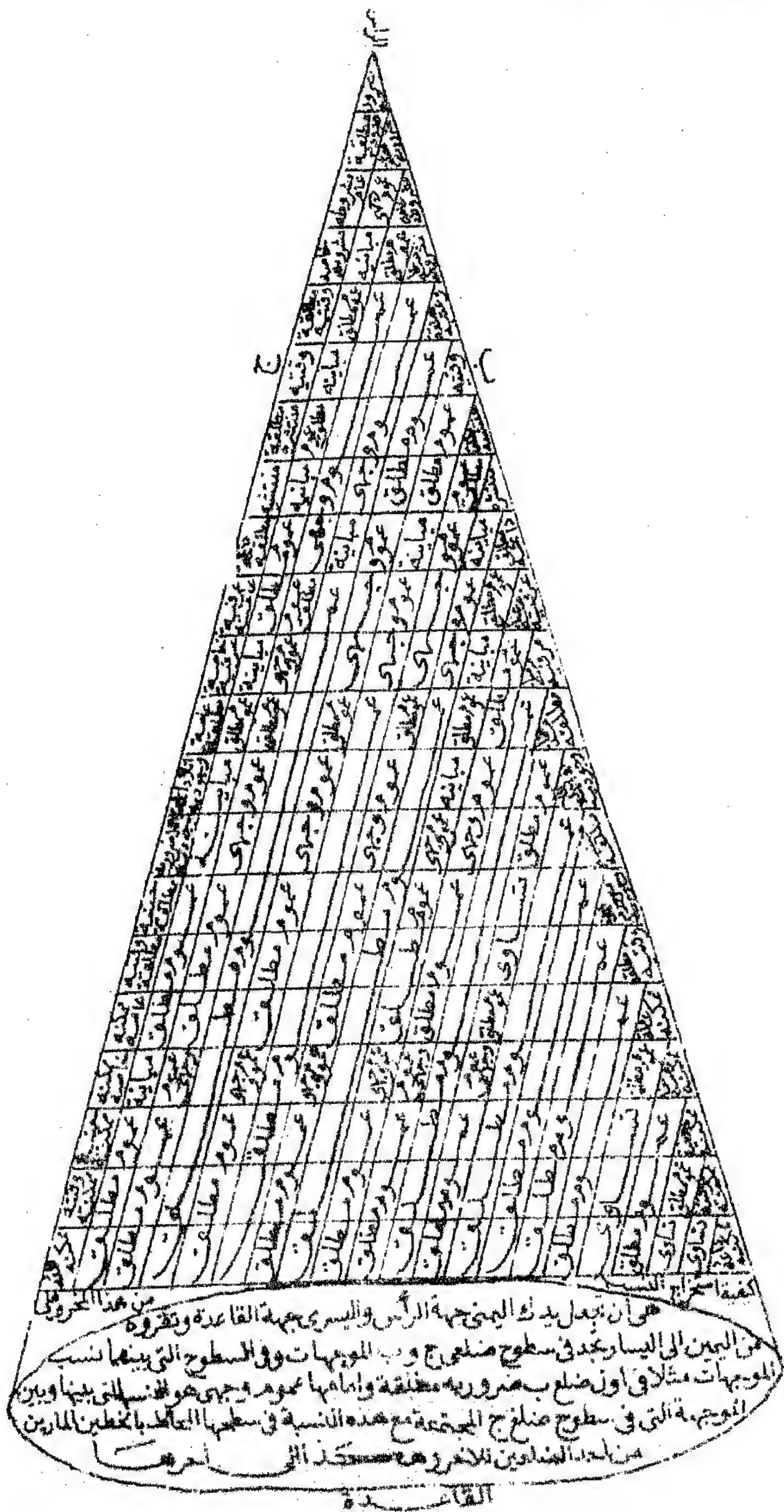
﴿ممكنة دائمة مارافقا * وصف الدوام الوصف فيها السابق﴾

الخامسة من الممكنات الممكنة الدائمة وهي مارافقا أي صاحب وصفها السابق وهو بالامكان العام
وصف الدوام وتعرف بانها ماقيدا مكانها العام بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان العام دائماً وقيد بقوله
السابق اشارة الى الامكان العام المتقدم في الممكنة العامة لا الامكان الذي في الممكنة الخاصة لأن
هذه الممكنات الثلاثة تقدم للدوام العام كالممكنة العامة والنسبة بين الممكنة الحينية والوقتية
العموم والخصوص المطلق والوقتية الاعم على قياس ما تقدمت في المطلقتين والنسبة بينهما وبين الممكنة
الخاصة العموم والخصوص المطلق وهما أعم وهو ظاهر والنسبة بين هذه الثلاثة وبين الممكنة
العامة التساوي فالنسبة بينهما وبين جميع القضايا هي ما بين الممكنة العامة وجميعها وهذا غاية
ساويات اليه أفهامنا في تعريف الموضوعات وقد كررنا في أولنا من المناطقة تعرض لها على هذا
الوجه فان من حصرها في التسع عشرة لم يذكر لها نسباً ومن ذكر نسبها لم يزد فيها عن خمس عشرة (سابعة)
رأينا بعض حواشي الخبيص اعماداً كترتيب خمس عشرة قضية لا غير الخد من تراجيح الشمسية
رسمها في شكل سماوي الشكل المنبري وكذا أن يطأ بذلك الترياقراً زعماء منسوبة بأنه أتى به المخطئ خبراً به
وهو مع مفسده من خلال الانتظام والبعيد عن مناهج الافهام ليس فيه الا الانتظام بحسن الظاهر
على ان تهجته بالمنبري مما نادى على جهل واضعه بعلم الهندسة يدرك ذلك من يدرك فانه ليس عندهم
من الاشكال ما يسمى بهذا الاسم وذلك لان الاشكال عندهم اما طبيعية أو جسمية والاولى هي المربع
والثانية هي الدائرة والثالثة هي المثلث وشبهه المتعريف وكثير الاضلاع والدائرة والثانية هي المكعب

عندهم لكن هذا الاطلاق
خطأ من التعنت في الكفر
كما طلاق لفظ الرب ولفظ
الرحمن معربين بأل على
غير الله تعالى فقد علم أن
الها كلى أي لا يمنع مجرد
تقبل مدلوله من التعدد
الا انه قام البرهان القطعي
عقلاً ونقله على استمالة
وجوده غير مولى لانا
تبارك وتعالى وانه جعل
وعلا واحداً لا شريك له
وبيان ذلك على ما أشار
اليه الامام السنوسي أن
هذه الوحدة الواجبة
عقلاً ونقله لا تقدر في
اطلاق الكلى عليه لان
الوحدة لم تعرف من جهة
مجرد عقله وانما عرفت
من البرهان وقد تعقدت

والمنشور والهرم والاسطوانة والمخروط والكرة نعم قد يسمى شكله على ما فيه بالمثلث قائم الزاوية
 لا بالمنبري (ولعله علم قديم وثر)

جاهلية العرب والمبتدعة
 معناه ولم ينفهم تعقله من
 اعتقاد الشريعة فيسه
 والتعدد حين ضلوا عن
 برهان استحالة الشريعة
 فيه والتعدد وبالجملة انما
 يتضح في اطلاق الكلي
 أن يكون مجردة عن
 المدلول وحده مانع من
 التعدد كاني زيد وعمر
 أما اذا كان المانع غير
 فلا والرجح صفة مشبهة
 مشتقة من مصدر ورحم
 بعد جعله لازما ونقله الى
 فعل بضم العين لان الصفة
 المشبهة لا تشق من
 المتعدي والواو في قولهم
 ونقله الى فعل لا يقتضي
 الترتيب فلا حاجة الى
 استحالة الاسم



ولقد أبرزنا لك العشرين بنسبها تحتال في حال الكمال والظهور من تسعة في هذا الشكل الخروطي
أو تقسام الصور في مرآة البلور غريبة الوضع بدعية الصنع تكاد تسبق الأذهان إلى الإفهام والحدائق
على هذا الإلهام

﴿هذه عشرين منها ركبا * سبع بسيط ما بقي فلتكتبها﴾

الفضيلة ان اشتملت على حكم واحد ايجابا أو سلبا فهي بسيطة فتحو كل انسان حيوان بالضرورة أو لا شيء
من الحيوان بجماد بالضرورة وان اشتملت على حكمين أحدهما ايجاب والآخر سلب فهي مركبة فتحو
كل انسان كاتب بالفعل لا دائما فان معناها ايجاب الكتابة للإنسان وسلبه اعنه بالفعل على ما ستعرف
فهذه الموجهات المذكورة عشرين منها سبع مركبات مشتقة على حكمين مختلفين وثلاث عشرة
بسيطة مشتقة على حكم واحد والسبع المركبات منها ثلاث من الضروريات المشروطة الخاصة والوقتيتان
واحدة من الدوام وهي العرفية الخاصة واثنان من المطلقات وهما الوجوديتان وواحدة من الممكنات
وهي الممكنة الخاصة والثلاث عشرة البسيطة منها أربع من الضروريات وهي الضرورية المطلقة
والمشروطة العامة والوقتية والمنتشرة المطلقتان واثنان من الدوام وهما الدائمة المطلقة والعرفية
العامة وثلاث من المطلقات وهي المطلقة العامة والمطلقة الحيزية والمطلقة الوقتية وكل الممكنات
ماعد الممكنة الخاصة

﴿المركبات﴾

﴿مركب مافيه لا وخاصة * لا دائما مطلقة أي عامة﴾

﴿واللا ضرورية هنا ممكنة * ممكنتان عامتان الخاصة﴾

هذان البيتان إشارة إلى ضابطي تمييز المركب من البسيط وضابط آخر لمعرفة معنى ما حصل به
التركيب فإشار بقوله * مركب مافيه لا وخاصة * إلى الضابط الأول يعني ان المركب من الموجهات
نوعان النوع الأول هو القضايا التي فيها زيادة عن اللفظ الدال على جهة اللفظة لا سواء كانت لثني الضرورية
لذاتية وهي الوجودية اللا ضرورية أو لثني الدوام الذاتي وهي باقي المركبات والنوع الثاني هو الممكنة
الخاصة وأشار بقوله لا دائما إلى الضابط الثاني يعني ان لفظة لا التي حصل بزيادة تركب القضية
ان كانت لثني الدوام فهي بمعنى قضية مطلقة عامة مخالفة لصدر القضية في الكيف موافقة له في الكم وان
كانت لثني الضرورية فهي بمعنى ممكنة عامة وان الممكنة الخاصة بمعنى ممكنتين عامتين وقد علمت ان مافيه
لا دائما هو الخاصتان والوقتيتان والوجودية اللادائمة وبيان ذلك في المشروطة الخاصة انما ان كانت
موجبة فتحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كتابا لا دائما فهي مركبة من قضيتين موجبة
مشروطة عامة وهي المصدر وسالبة مطلقة عامة فائدة لا شيء من الكتابات فتحو كل اصابع بالفعل وهي
معنى الجبر الذي هو لا دائما وانما كان لا دائما في قوة هذه المطلقة العامة لان القضية أفادت ان ايجاب
العمول الموضوع ليس بدائم وان لم يدم كان معناه ان الايجاب ليس منه في جميع الاوقات فيكون
السلب مقفلة في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة وان كانت سالبة فتحو لا شيء من الكتابات بساكن
الاصابع بالضرورة مادام كتابا لا دائما فهي مركبة من مشروطة عامة سالبة وهي المصدر ومطلقة
عامة موجبة فائدة كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق لعام وهي معنى الجبر الذي هو لا دائما وانما
كان لا دائما في قوة هذه المطلقة العامة لان القضية أفادت ان السلب المحمول عن الموضوع ليس
بدائم واذا لم يدم كان معناه ان السلب ليس به في جميع الاوقات فيكون الايجاب مقفلة في الجملة
وهو معنى المطلقة العامة الموجبة وعلى ذلك القياس في كل مافيه لثني الدوام الذي لم يعرفه لا دائما
وعامة ان مافيه لثني الضرورية الذاتية هو الوجودية اللا ضرورية وقد علمت ان ذلك في البيتان كانت

الاشنوائى وتكلف الجواب
بأن فائدة النقل بعد
يجعله لازما أن يكون من
الغسائر مع مافيه من
النظر فان فصل لا يدل
دائما على الغرائز بالدليل
تظفيل المظف للتفسير
أو الوالو للتفسير أى بعد
تنزيله منزلة اللازم من غير
نقل أو بعد نقله إلى فعل
بالضم وقول بعضهم كيف
يشق والاشنوائى يقتضى
الحادث ليس بشئ لان
المشتق هو اللفظ وكل
لفظ حادث كابرهن عليه
في محله وجهنا سقط قول
بعضهم أيضا الوضع لا سم
الجلالة يقتضى الحادث
والرحمة موهبة تقتضى
الفضل والاحسان ولهذا

موجبة نحو كل انسان متنفس بالنفوس لا بالضرورة فهي مركبة من مطلقة عامة موجبة وهي المصدر
وممكنة عامة سالبة قائلة لاشئ من الانسان بمتنفس بالامكان العام وهي معنى العجز الذي هو لفظ
لا بالضرورة وانما كان لا بالضرورة مفيدة لهذه الممكنة العامة السالبة لان القضية أفادت ان ايجاب
المحمول للموضوع ليس ضروريا واذا لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة
الايجاب هو معنى الممكنة العامة السالبة وان كانت سالبة نحو لاشئ من الانسان بضاحك بالنفوس
لا بالضرورة فهي مركبة من مطلقة عامة سالبة وهي المصدر وممكنة عامة موجبة قائلة كل انسان
ضاحك بالاطلاق العام وهي معنى العجز الذي هو لا بالضرورة وانما كان هذا العجز مفيدة لهذه الممكنة
العامة الموجبة لان القضية أفادت ان سلب المحمول للموضوع ليس ضروريا واذا لم يكن ضروريا كان
هناك سلب ضرورة السلب وسلب ضرورة السلب هو معنى الممكنة العامة الموجبة وعلمت ان الممكنة
الخاصة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الذاتية عن الطرفين وبيان ذلك فيها انا اذا قلنا كل انسان كاتب
بالامكان الخاص اولاشئ من الانسان بكتاب بالامكان الخاص كان معناه ان سلب الكتابة عن الانسان
واجبا لها ليس بضروريا بين وسلب ضرورة الايجاب امكان عام سلب وسلب ضرورة السلب امكان
عام موجب فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة مركبة من ممكنتين عامتين احدهما موجبة
والاخرى سالبة فهي في معنى ممكنتين عامتين قائلتين في المثال كل انسان كاتب بالامكان العام لاشئ من
الانسان بكتاب بالامكان العام ولما انتهى الكلام على الموجهات وتعرفنا وانسبها وتقسيمها الى
مركبة وبسيطة وعرفنا كل منهما بأوضح اشارة وبأبسط عبارة فمرع في احكامها من التناقض والتعاكس
مقدمة التناقض فقال

﴿ التناقض ﴾

فقد علمنا ان المنطق ان التناقض في القضايا هو اختلاف القضية بين ايجابا وسلبا لاختلافها في ذاتها
بصدق احدهما وكذب الاخرى وذلك لا يكون الا بالاتحاد في وحدة النسبة فان كانت القضية مخصوصة
فلا يراد على ذلك شئ يجوز بدعاه ان يكونا وان كانت مسورة زيد على ذلك شرط آخر وهو الاختلاف
في الحكم فان كانت كلية فنقيضها جزئية وبالعكس وان كانت موجبة زيد على ذلك شرط آخر وهو
الاختلاف في الجهة ولما كان لا يعرف حال التناقض في الموجهات بمجرد ذلك بل لابد من معرفة أنه هذه
الجهة تناقض هذه الجهة وذلك غير معلوم أفرد تناقضها بالذكر والمراد بالنقيض في الموجهات احد
أمرين اما النقيض الحقيقي أو اللازم المساوي له كما سيظهر لك

﴿ تناقض الموجهات تنقسم * بسيطا او مركبا كالزم ﴾

والمعنى ان تناقض الموجهات تنقسم الى تناقض بسيط وتناقض مركبة كالزم ذلك من تقسيم نفس
الموجهات الى ذلك والبساط منها انها تناقض مخصوصة والمركبة منها انها تناقض مخصوصة والتركيب في
نقيض المركبة غير ما تقدم في معنى التركيب في البساط مقسما بالطبع ناسب ان يقدم في
الوضع فقال

﴿ تناقض البساط ﴾

﴿ بساط الامكان والضرورة * تناقض البعض بالضرورة ﴾

يعني ان الموجهات البسيطة التي جهتها الضرورة وهي الضروريات والموجهات البسيطة التي جهتها
الامكان وهي الممكنات تناقضان بعضهما في صدق احدهما كذب الاخرى لما علمت ان الممكنات هي
ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين أو الطرف المخالف للضروريات ما حكم فيها بالضرورة ولما

تجدد الكبريم لا يعلم من
نفسه برحم أحد الا ان
يعلمه ان وجوده يدفع
الالم عن نفسه فن فيه
رقعة لا تؤله ليس براحم
وهذا في حق الحادث وأما
الرحمة في حق تعالى فالمراد
بها عند الاشعرى ارادة
الانعام من اطلاق اسم
المزوم على اللازم القريب
وذهب القاضي الى انها
الانعام والرازي الى انها
انعام مخصوص وهو دفع
الاضرار وهو بعض مذهب
اليه القاضي ورد بأن
المطر والجنة هي ارحمة
وله أن يرد بأنهما سميا
بذلك باعتبار ما يستلزمان
من دفع مضرة القحط
والعذاب والرحيم صفة

كان كل منهما متعلدا أشار الى تعيين ما تناقض الاخرى منهما فقال

﴿أولى الضروريات والامكان * تناقض بواضح البرهان﴾

يعني ان الاولى من الضروريات السبع وهي الضرورية المطلقة والاولى من الممكنات الخمس وهي
الممكنة العامة نقيضان كل منهما تناقض الاخرى بالبرهان الواضح وهو ان مفهوم الضرورية الموجبة
اثبات الضرورة الذاتية في جانب الايجاب ومفهوم الممكنة العامة السالبة سلب الضرورة الذاتية عن
ذلك الجانب وبينهما تناقض فالضرورية الموجبة الكلية نحو كل انسان حيوان بالضرورة نقيض الممكنة
العامة السالبة الجزئية وهي ليس بعض الانسان حيوانا بالامكان العام وبالعكس ومفهوم الضرورية
السالبة اثبات الضرورة الذاتية في جانب السلب ومفهوم الممكنة العامة الموجبة سلب الضرورة عن
ذلك الجانب وبينهما تناقض فالضرورية السالبة نحو لا شيء من الانسان بجماذا بالضرورة نقيض الممكنة
العامة الموجبة وهي بعض الانسان جماذا بالامكان العام وبالعكس فقد ثبت بينهما التناقض ايجابا وسلبا

﴿مشروطة أي عامة وممكنة * حينية تناقض مبينة﴾

يعني ان كلاما من المشروطة العامة والممكنة الحينية نقيض للآخرى وذلك مبين بالدليل وهو ان المشروطة
العامة كما علمت ضرورتها بحسب الوصف والممكنة الحينية امكانها بحسب الوصف فكأن الضرورة
الذاتية في الضرورية المطابقة تنافي الامكان الذاتي في الممكنة العامة فكذلك الضرورة الوصفية في
المشروطة العامة تنافي الامكان الوصفية في الممكنة الحينية بعين البرهان المتقدم في تناقض الضرورية
المطلقة والممكنة العامة بتبديل الضرورة الذاتية هناك بالضرورة الوصفية هناك يقال ان مفهوم
المشروطة العامة الموجبة اثبات الضرورة الوصفية في جانب الايجاب ومفهوم الممكنة الحينية السالبة
سلب الضرورة الوصفية عن ذلك الجانب وبينهما تنافي فثبت ان المشروطة العامة الموجبة نحو كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب تناقض الممكنة الحينية السالبة القائلة ليس كل كاتب متحرك
الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب وبالعكس ومفهوم المشروطة العامة السالبة اثبات الضرورة
الوصفية في جانب السلب ومفهوم الممكنة العامة الحينية الموجبة سلب الضرورة الوصفية عن ذلك
الجانب وبينهما تنافي فثبت ان المشروطة العامة السالبة نحو لا شيء من الكتاب يساكن الاصابع
بالضرورة مادام كاتب تناقض الممكنة العامة الحينية الموجبة القائلة بعض الكتاب يساكن الاصابع
بالامكان العام حين هو كاتب

﴿وقنية مطلقة وممكنة * وقنية بينهما مبينة﴾

فبين الوقنية المطلقة والممكنة الوقنية تناقض ومبينة كلية لان الوقنية المطلقة كما علمت ضرورتها
بحسب الوقت المعين والممكنة الوقنية امكانها بحسب الوقت المعين فكأن الضرورة الذاتية في
الضرورية المطلقة تنافي الامكان الذاتي في الممكنة العامة فكذلك الضرورة الوقنية في الوقنية
المطابقة تنافي الامكان الوقني في الممكنة الوقنية بعين البرهان المتقدم في تناقض الضرورية الذاتية
هناك بالضرورة الوقنية هناك يقال ان مفهوم الوقنية المطلقة الموجبة اثبات الضرورة
الوقنية في جانب الايجاب ومفهوم الممكنة الوقنية السالبة سلب الضرورة الوقنية عن ذلك الجانب
وبينهما تنافي فثبت ان الوقنية المطلقة الموجبة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة
تناقض الممكنة العامة الوقنية السالبة القائلة ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام وقت
الكتابة وبالعكس الى آخر ما تقدم

﴿مكنة دائمة منتشرة * مطابقة تناقض معتبرة﴾

فالضرورة في أي وقت المأخوذة من المنتشرة المطلقة تنافي سابغ في جميع الاوقات المأخوذة من الممكنة

مشبهة من مصدر رجم كما
مرور زيادة بناء رجم تدل
على ابلغيته من رجم
لان زيادة بناء أحد
المتفقين اشتقاقا وفوقية
تدل على زيادة المعنى
فقولنا اشتقاقا يخرج
زمننا وزمانا وقولنا وفوقية
يخرج حسدا وحاذرا
ونحوهما وقد اشبهت
الكلام على البسطة في
شرح تطهى للمختلطات
(قال) نزل مناسب قمع منزلة
ما وقع فصا رما ضيا بالانزيل
ثم عبر عنه يقال فهو ماض
اغظا ومعنى ولا يصح أن
يكون مستقبلا معني
اتحول ابن أبي الربيع لا يقع
الماضي موقع المستقبل
الا في بابي الشرط والقسم

العامّة الدائمة بعين البرهان المتقدم بتبديل الضرورة الذاتية هناك بالضرورة في وقت ما هنا فتحوّل
إنسان معدوم بالضرورة وقتاً ثم نقيضه ليس بعض الإنسان معدوماً بالامكان العام دائماً بالعكس

﴿بساط الدوام والمطلقات﴾

﴿بساط الدوام والاطلاق * يناقضان البعض باتفاق﴾

فيمكن بساط الضروريات تناقض بساط الممكنات كذلك بساط الدوام تناقض بساط المطلقات
لان دوام الايجاب أو السلب المأخوذ من الدوام ينافي الاطلاق الصادق ببعض الاوقات المأخوذ من
المطلقات فجميع الدوام البسيطة تناقض جميع المطلقات البسيطة ولما كان كل منهما متعددًا بحسب
التقييد وعدمه أشار الى تعيين كل قضية ونقيضها منها فقال

﴿دائمة مطلقة ومطلقة * أي عامة تناقض لدى الثقة﴾

فبين الدائمة المطلقة والمطلقة العامة تناقض لان مفهوم الدائمة المطلقة هو الدوام الذاتي ايجاباً وسلباً
ومفهوم المطلقة العامة هو التحقق في بعض الاوقات ايجاباً وسلباً فالاجاب الدائم الذاتي في الدائمة
المطلقة الموجبة أي الثبوت في جميع الاوقات ينافي السلب الذاتي في بعض الاوقات في المطلقة العامة
السالبة وبالعكس فتحوّل كل انسان حيوان دائماً يناقض ليس كل انسان حيواناً بالاطلاق العام والسلب
الدائم الذاتي في الدائمة المطلقة السالبة أي السلب في جميع الاوقات يناقض الايجاب في بعض الاوقات في
المطلقة العامة وبالعكس فتحوّل شيء من الانسان بجماد دائماً يناقض بعض الانسان جماداً بالاطلاق العام
وهو ظاهر ﴿ساححة﴾ قوله لدى الثقة تعرض برمد ما ذهب اليه صاحب التهذيب تبعاً لصاحب المطالع من
أن نقيض الدائمة المطلقة إنما هو المطلقة المنتشرة ومحصل ما ذهب اليه هو ان دوام الايجاب أو السلب في
جميع الأزمان يناقضه تحققه في وقت ما وهذا ليس معنى المطلقة العامة لانها المحكوم فيها بفعليته النسبية
من غير قيد آخر وهو أعم من التي حكم فيها بفعليته النسبية في وقت ما التي هي المطلقة المنتشرة لانه يجوز أن
يكون الحكم بالفعل في المطلقة العامة لا يتحقق في زمن أصلاً كقولنا الزمان حادث والزمان غير حادث
لانه ليس لحادث الزمان زمان هذا محصله وهو مردود من وجوه (الاول) انهم لم يذكروا المطلقة المنتشرة
في الموجهات ولا في أحكامها فهدأ دليل على انها غير معتبرة وانما ذكروا المنتشرة المطلقة وهذه غير تلك
كما هو ظاهر (الثاني) ان المطلقة العامة اذا لم تحقق نسبتها في بعض الاوقات أصلاً بمعنى فعلية نسبتها
حينئذ (الثالث) أي فرق بينها وبين المطلقة المنتشرة التي ذكرها لان فعلية النسبية في وقت ما الذي
هو معنى لهذه المطلقة المنتشرة مستلزم تحققها في بعض الاوقات ان لم يكن عينه فلو أوردوا على المطلقة
العامة من قولنا زمان حادث الخ وارد على هذه المنتشرة أيضاً فكان اللازم أن لا يكون للدائمة نقيض
مطلقاً (الرابع) ان قولنا الزمان حادث كقولنا أمس قبل اليوم وغدا بعد اليوم فانهم برهنوا في العلوم
الحكمية على ان تقدم أو تأخر الأزمان بعضها على بعض ليس زمانياً لان مقتضى التقدم الزماني أن يكون
المتقدم في زمان سابق والمتأخر في زمان لاحق فلو كان ذلك التقدّم زمانياً لزم أن يكون الـأمس في زمان
متقدم واليوم في زمان متأخر عنه ونفس السكّان الذي ذكّرنا الزمانين في الزمان وجوداً زمانياً غير متناهية
ينطبق بعضها على بعض وهو محال فبقية أمس عن اليوم وبديهة غده عن اليوم ليست برزاً بل عنهما حتى
يكون الزمان زمان فكذا هنا تحقق الحوادث الزمان ليس في زمن زائد عنه فالحادث له حاصل بالفعل في
زمن هو عينه فأحرص عليه فانه يلزم على غيرنا حتى عن مثل هذين المتضادين وكل من نظر في كلامهما
سلباً وإيجاباً

﴿عرفية أي عامة قد تناقضت * مطلقة معينة وعارضة﴾

فالعرفية العامة تناقض المطلقة الحينية لان مفهوم العرفية العامة هو الدوام الوصفي أي الحكم بالاجاب

وأما في أمر الله فنزل
ما يقع منزلة ما وقع فغير
عنه بالماضي انتهى
(قلت) لعل هذا مذهب
الغلاة وأما علماء البيان
فقد أجروا الاستعارة في
الفعل باعتبار هيئته في
غسب الشرط والقسم
(المجبري) نسبة إلى مجبر
اسم جدنا الأعلى (الفقير)
أي الله تعالى وأني بهذا
الوصف لاظهار التذلل
والخضوع له تعالى (أحد)
عطف بيان لليضاح
بالاسم المختص أو بال
لزيادة التفريق بالتكوير
(الواجب الوجود) لذاته
ذاتاً وصفات أي الذي
لا يقبل الانتفاء وان
شئت قلت الذي لا يصدق

أو السلب في جميع أوقات وصف الموضوع ومفهوم المطابقة الحسية هو الاطلاق الوصفي أي فعلية النسبة
 في بعض أوقات وصف الموضوع ونسبة المطابقة الحسية إلى المشروطية العامة كنسبة المطابقة العامة إلى
 الدائمة المطابقة فكأن الدوام الذاتي في الدائمة المطابقة ينافي الاطلاق الذاتي في المطابقة العامة كذلك
 الدوام الوصفي في العرفية العامة ينافي الاطلاق الوصفي في المطابقة الحسية فتحو كل كاتب متحرك الا صابع
 دائماً مادام كاتباً يناقض ليس كل كاتب متحرك الا صابع بالاطلاق العام حين هو كاتب وبالعكس

﴿ نقائص المركبات ﴾

تقدم لك ان الوجهة المركبة هي ما اشتملت على حكمين مختلفين بالاجاب والسلب فهي بمعنى قضيتين
 بسيطتين متخالفتين في الكيف متوافقتين في الكم وان الوجهة البسيطة هي ما اشتملت على حكم واحد
 ايجاباً أو سلباً وقد علمت نقائص البسائط وأما نقائص المركبات فهو المشار اليه بقوله

﴿ ثم المركبات جمعاً تنقسم * كلية جزئية كما علم ﴾

بمعنى ان النقائص المركبات يقتضي ملاحظة تقسيمها إلى كلية وجزئية وتقسيمها إلى ما ذكر معلوم
 من المنطوق في محبت انقضائها الكليات منها ان نقائص مخصوصة والجزئيات منها كذلك

﴿ نقائص الكليات ﴾

﴿ كلية نقبضها منفصلة * مانعة الخ لوقوع مثل ﴾

﴿ أطرافها نقائص الجزأين * من أصلها كلية الحكمين ﴾

المعنى ان نقبض المركبة الكلية قضية منفصلة مانعة خلو نحو زالجوع وأطراف هذه المنفصلة هي نقبضا
 طرفي القضية الاصلية الكلية المركبة من الحكمين أي القضيتين البسيطتين * فطريق أخذ نقبض
 المركبة الكلية ان تحللها إلى بسيطتها المركبة هي منهما وهما المصدر والجزء وتأخذ نقبض كليتهما
 وتركب منهما منفصلة مانعة خلو من هذه بين هذين النقبضين وقد علمت نقائص البسائط فاذ اردنا ان نعرف
 نقبض المشروطة الخاصة الكلية القائلة كل كاتب متحرك الا صابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً فاقبل
 لادائما فيهما قضية بسيطة هي المشروطة العامة الموجبة ولفظ لادائما فيهما في قوة قضية بسيطة مطلقة عامة
 سالبة قائلة لا شيء من الكتابات متحرك الا صابع بالاطلاق العام كما تقدم بيان ذلك فمأخذ نقبض هاتين
 البسيطتين وقد علمت أن نقبض المشروطة العامة الموجبة الكلية ممكنة عامة حسية سالبة جزئية وهي
 هنا ليس كل كاتب متحرك الا صابع بالامكان العام حين هو كاتب ونقبض المطلقة العامة السالبة الكلية
 دائماً مطلقة موجبة جزئية وهي هنا بعض الكتابات متحرك الا صابع دائماً فمأخذ هذين النقبضين وتركب
 منهما منفصلة مانعة خلو قائلة دائماً ما ليس كل كاتب متحرك الا صابع بالامكان العام حين هو كاتب وأما
 بعض الكتابات متحرك الا صابع دائماً وانما كانت هذه المنفصلة نقبضا لهذه المركبة لان المركبة ان كانت
 صادقة فلا تصدق الا بصدق جزأيه معا ضرورة ان صدق الكل يستلزم صدق جزأيه معا ومتى صدق الجزآن
 معا كذب نقبضا ههما فكذا كذب المنفصلة لانها مركبة متهما وهما كاذبان وهذا معنى التناقض وان كانت
 كاذبة فلا بد من كذب جزأيهما معا أو كذب أحد ههما ضرورة ان كذب الكل يستلزم كذب الجزأين أو
 أحدهما ومتى كذب الجزآن أو أحدهما صادق نقبضا ههما أو صادق نقبض أحدهما وكذب الآخر ومتى
 صدقا أو أحدهما صادق المنفصلة المذكورة لصدق جزأيهما معا أو صادق أحدهما أو كذب الآخر وعلى كل
 فلا يرتفعان معا كما هو معنى المنفصلة المانعة الخلو وهذا هو معنى التناقض * وانما جعلوا نقبض هذه المركبة
 الكلية منفصلة مانعة خلو ولم يجعلوها مانعة جمع أو مانعة تساوي تكون نقبضا للمركبة على كل احتمال فان
 المركبة كما علمت لا تكون صادقة الا بصدق جزأيهما معا وأما المنفصلة المذكورة فتكون صادقة بصدق ههما

العقل بانتهائه (ربى)
 أي ما لكى وسبلى أو
 هربى (أحد) جدا بعد
 جد (المتنزه) ذاتا و صفات
 (عن الضرورة) أي عن
 مقارنته ضرور وعن أنه
 يطابق على علمه تعالى لفظ
 الضرورى بل والمكاتب
 قال الامام السنوسى
 قال المقتزى الضرورى
 يطابق على أربعة معان
 ما ليس بقدور بالقدر
 الحادثة ونقبضه المكاتب
 وهو المقسود به او هذا
 لا يختص بالعلم بل يقال
 حركة ضرورية أي غير
 مقدورة بالقدر الحادثة
 الثانى ما علم بغير دليل
 الثالث ما علم من غير
 تقدم نظره وان مختصان

معاً أو بصدق أحدهما وكذب الآخر وإما كان يلزم من صدقها كذب المركبة الكلية لأن صدقهما معاً يلزم منه تكذيب جزأى المركبة معاً وصدق أحدهما يلزم منه تكذيب أحد جزأى المركبة وعلى كل حال تكون المركبة كاذبة أما عند كذب جزأى أحدهما أو صدق الآخر فلا نكذب أحد جزأى المركب يستلزم كذبه كما تقدم بخلاف ما لو كانت مانعة جمع فقط فإنها تصدق بكذب جزأى أحدهما أو كذب أحدهما ولا يلزم تكذيب المركبة إلا عند كذب أحدهما وصدق الآخر لأنه عند صدق هذا الآخر في مانعة الجمع يكون كاذباً في المركبة ومتى كذب أحد جزأى المركبة كذبت وأما عند كذب جزأى مانعة الجمع فلا يلزم منه تكذيب المركبة بل تكون صادقة فتجتمع مع مانعة الجمع في الصدق فلا تناقض وبخلاف ما لو كانت مانعتهما فإنها إنما تصدق عند كذب أحدهما وصدق الآخر فلا تكون نقيضاً للمركبة إلا بتكذيب أحد جزأى أحدهما أو بتكذيبهما معاً فلا لأن تكذيبهما معاً هو بصدقهما في مانعتهما وهو ممنوع إذ بصدقهما يحصل الجمع وهي لصدقهما يمنع الجمع تكذب عند صدقهما معاً وتكذب أيضاً المركبة لكذب جزأى أحدهما حيث لا بد من تناقض * ومن أحاط بما تقدم من معرفة حقائق المركبات ونفاض البسائط هان عليه معرفة نقيض كل مركبة وتربكيب المنفصلة المذكورة من نقيض طرفيها وإن آيت الأعياب التكرار قلنا وضح لك كيفية أخذ نقيض جميع المركبات بلا تلويح ولا إصهار فنقول تقدم لك كيفية أخذ نقيض المشرطة الخاصة وكيفية أخذ نقيض الوقتية الموجبة الكلية القائلة مثلاً بالضرورة كل قهر من نفس وقت الحية لولا دائماً أن تحللها إلى بسائطها المصدر الذي هو الوقتية المطلقة الموجبة الكلية والعجز الذي هو المطلقة العامة السالبة الكلية القائلة هنا لا شيء من القهر من نفس بالاطلاق العام وعلمت أن نقيض الوقتية المطلقة الموجبة الكلية ممكنة وقتية سالبة جزئية قائلة هنا ليس كل قهر من نفس بالامكان العام وقت الحية لولا ونقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دائمة مطلقة موجبة جزئية قائلة هنا بعض القهر من نفس دائماً فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلوفاً دائماً إما أن يكون ليس كل قهر من نفس وقت الحية لولا بالامكان العام وإما أن يكون بعض القهر من نفس دائماً ومثل ذلك إذا كانت هذه الوقتية سالبة * وكيفية أخذ نقيض المنتشرة الموجبة الكلية من نفس بالانفعال ونقيض المنتشرة الموجبة الكلية ممكنة دائمة سالبة جزئية قائلة هنا ليس بعض الإنسان من نفس بالانفعال دائماً ونقيض المطلقة العامة السالبة الكلية دائمة مطلقة موجبة جزئية قائلة هنا بعض الإنسان من نفس دائماً فتركب من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلوفاً دائماً إما أن يكون ليس بعض الإنسان من نفس بالانفعال دائماً وإما أن يكون بعض الإنسان من نفس دائماً ومثل ذلك إذا كانت العرفية الخاصة سالبة * وكيفية أخذ نقيض الوجودية الدائمة الموجبة الكلية القائلة مثلاً

بالعسائم الأربع ما قارنه
ضرره وحاجة كعلم الإنسان
جوعه والمه وهذا المعنى
الاخير هو المستحيل في
حق علم الباري جل وعلا
دون المعاني الثلاثة
ولاجله امتنع اطلاق لفظ
الضروري عليه وكذا
يمتنع اطلاق لفظ البديهي
على علمه تعالى وهو
كالضروري الا أنه
لا يقترن بضرر ولا حاجة
وانما استحال اطلاقه
على علمه جل وعلا لأنه
يشعر بالحدوث اذ يقال
بده النفس الا هي اذا
أزاه بغتة بغير سابقته
شعور بمقدام تغلب على
الظن وجوده والحاصل
أن العلم بالحادث ينقسم

كل انسان ضاحك بالفعل لادائما ان تحللها الى بسيطتها المصدر وهو المطلقة العامة الموجبة
الكليّة والحجز وهو المطلقة العامة السالبة الكليّة القائلة لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل ونقيض
الاولى دائمة مطلقة سالبة جزئية قائمة ليس بعض الانسان بضاحك دائما ونقيض الثانية دائمة مطلقة
موجبة جزئية قائمة بعض الانسان ضاحك دائما فتر كب من هـ الذين النقيضين منفصلة مائة خلوقا
دائما اما ان يكون بعض الانسان ليس بضاحك دائما واما ان يكون بعض الانسان ضاحك دائما ومثل ذلك
اذا كانت الوجودية اللاحقة سالبة * وكيفيّة أخذ نقيض الوجودية اللا ضرورية الموجبة
الكليّة القائلة مثلا كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة ان تحللها الى بسيطتها المصدر وهو المطلقة
العامة الموجبة الكليّة والحجز وهو الممكنة العامة السالبة الكليّة القائلة لاشئ من الانسان
بمتنفس بالامكان العام ونقيض الاولى دائمة مطلقة سالبة جزئية ونقيض الثانية ضرورية مطلقة
موجبة جزئية فتر كب من هـ الذين النقيضين منفصلة مائة خلوقا دائما اما ان يكون بعض الانسان
بمتنفس دائما واما ان يكون متنفسا دائما ومثل ذلك اذا كانت سالبة * وكيفيّة أخذ نقيض الممكنة
الخاصة القائلة كل انسان كاتب بالامكان الخاص ان تحللها الى بسيطتها الممكنتين العامتين القائلتين
هنا كل انسان كاتب بالامكان العام لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام ونقيض الممكنة العامة
الموجبة الكليّة ضرورية مطلقة سالبة جزئية ونقيض الممكنة العامة السالبة الكليّة ضرورية
مطلقة موجبة جزئية فتر كب من هـ الذين النقيضين منفصلة مائة خلوقا دائما اما ان يكون
بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة واما ان يكون كاتبا بالضرورة وهذا تحصيل الحاصل فيما عساه
يخفى علينا في استخراج نقائص المركبات والى هذا اشرنا في النظم بقولنا فاعقل مثله والمثل
بضمين جمع مثال * ثم مرادنا بالمنفصلة مانعة ان لا تكون المنفصلة الشبيهة بالجمعية لا المنفصلة الصرفة
كما ستعرف

﴿ نقائص الجزئيات ﴾

﴿ جزئية نقيضها فيما نظر * جملة شبيهة بما ذكر ﴾

﴿ يجعلها كليّة الموضوع * مردد المحمول للجميع ﴾

توضيح المقام يستلزم تهديد

﴿ التهديد الاول ﴾

اعلم ان القضية كما تكون جملة صرفة وهي ما ليس فيها أداة انفصال ولا اتصال نحو كل انسان حيوان
ومنفصلة صرفة وهي ما صدرت بأداة الانفصال واختلاف المحكوم عليه في طرفيها نحو ما ان تكون
الشمس طالعة واما ان يكون الاليل موجودا تكون أيضا جملة شبيهة بالمنفصلة وهي ما كان المحكوم
عليه في طرفيها واحدا وتقدم على أداة الانفصال نحو العدد امار زوج واما فرد ومنفصلة شبيهة بالجمعية
وهي ما كان المحكوم عليه فيها واحدا وتأخر عن أداة الانفصال نحو ما ان يكون زيد ساكنا أو متحركا
وكل من هاتين الشبهتين اما كليّة أو جزئية فان كانتا جزئيتين فهما متلازمان في الصديق نحو بعض
الحيوان اما انسان أو ليس بانسان ونحو ما ان يكون بعض الحيوان انسانا وليس بانسان فالاولى جملة
شبيهة بالمنفصلة والثانية منفصلة شبيهة بالجمعية ولا يكونان جزئيتين الا اذا كانت كل منهما نقيضا
للمركبة الكليّة لان نقيض الكليّة جزئية فهما متلازمان في نقيضها فحينئذ كل منهما تغني عن الاخرى
لغنى واستارهما معني وكل منهما تصح نقيضا لها فتنقيض الوجودية اللاحقة مثالا لقائلة كل انسان
ضاحك بالفعل لادائما اما منفصلة شبيهة بالجمعية وهي قولنا اما ان يكون بعض الانسان ليس بضاحك

الى ثلاثة اقسام ضروري
وبديهي وكسبي ولا يطلق
واحد منها على علمه تعالى
انتهى وكذا يمنع اطلاق
لفظ النظري على علمه
تعالى وذلك ظاهر والله
أعلم والله تعالى التوفيق
(و) المتزهدات وصفات عن
(صفة الامكان) الخاص
وهو جواز الثبوت
والانقضاء أي صفة هي
الامكان والاولى أن يجعل
من اضافة العام على
الخاص واطلاق الصفة
على الامكان فيه تسامح
لان الصفة هي المعنى
التيوتى القاسم بالذات
والامكان أمر اعتباري
في الازهان لا يثبت
طريقته في الاعيان

دائماً وأما أن يكون ضاحكاً دائماً وأما حليمة شبيهة بالمنفصلة وهي قولنا بعض الإنسان أما ليس بضاحكاً دائماً وأما ضاحكاً دائماً وأما اقتصرنا فيما تقدم نظم أو شرحاً أو أمثلة على جعل نقيض المركبة المذكورة منفصلة شبيهة بالحليمة وإن كان يجوز جعلها حليمة شبيهة بالمنفصلة أيضاً الجانب الانفصال المناسب لمنع التلويح

* وإن كانتا كليتين فليست بمنسلازمتين في الصديق الصديق كل منهما بدون الأخرى لأنه يصديق كل حيوان أما إنسان أو ليس بإنسان ويكذب أما كل حيوان إنسان أو ليس بإنسان ولا يكونان كليتين إلا إذا كانت كل منهما نقيضاً للمركبة الجزئية لأن نقيض الكلوية جزئية وحينئذ فكل منهما لا تغني عن الأخرى لفظاً ولا تستلزمها معنى فلا تصلح كل منهما نقضاً للمركبة الجزئية بل لا يصلح نقضاً لها إلا الحليمة الشبيهة بالمنفصلة دون المنفصلة الشبيهة بالحليمة لأنهما قد تكذب مع كذب المركبة الجزئية والنقيضان لا يكذبان معاً وذلك كما في الوجوبية اللا داءية الجزئية فهو بعض الجسم حيوان لا دائماً فهذه مركبة من مطلقتين عامتين جزئيتين الأولى موجبة وهي الصدور والثانية سالبة وهي الجزئية ليس بعض الجسم بحيوان بالاطلاق فنقيض الأولى داءية مطلقة سالبة كلية قائلة لا شيء من الجسم بحيوان دائماً ونقيض الثانية داءية مطلقة موجبة كلية قائلة كل جسم حيوان دائماً فلوركنهما من هذين النقيضين منفصلة مانعة خلو شبيهة بالحليمة على نسق ما سبق في نقيض المركبات الكلية قلنا أما لا شيء من الجسم بحيوان دائماً أما كل جسم حيوان دائماً وهي كاذبة بالبداهة وكذلك الجزئية التي هي أصل لها كاذبة لأنها حكمت على أن بعض الجسم تارة حيوان وتارة لا حيوان وليس لنا بعض واحد من الحيوان هو كذلك بل منه بعض يكون حيواناً دائماً كالإنسان وبعض آخر ليس بحيوان دائماً كالجحر

﴿ التمهيد الثاني ﴾

السرف في عدم صلاحية هذه المنفصلة نقيضاً للجزئية وصلاحيتها نقيضاً للكلية هو أن المركبة مطلقة لا بد فيها من اتحاد الموضوع في طرفيها عنواً وذاقاً فالحكم عليه بالإيجاب في صدر القضية الموجبة هو ما حكم عليه بالسلب في عجزها وبالعكس لأنها قضية واحدة صريحة فيلزم أن يكون موضوعها واحداً ليصح ارتباط كل منهما بالآخرى ويطابق عليهم أنهم واحد بخلاف القضيةتين البسيطتين اللتين لم يكونا طرفي مركبة فلا حاجة إلى الربط بينهما بالاستقلال كل منهما وانفصالها عن الأخرى فيوزان لا يكون موضوعهما واحداً في الإيجاب والسلب وتقدم لك أنه عند اعادة أخذ نقيض المركبة فحلها إلى بسيطتيها وتأخذ نقيضيهما فبعد التحليل صارتا منفصلتين كل قضية على حدة فلا يحتاج فيهما حينئذ إلى الربط بينهما الموجب لاتحاد الموضوع ذاتاً وإن كان لا بد من بقاء اتحادهما عنواً وذاقاً إلا أن كاتبا جزئيتين للمركبة لا حالاً ولا أصلاً وإذا لم يجب لاتحاد ذاتا فيوزان يختلف الموضوع فيهما ذاتاً وإن اتحد عنواً لا نه حال التركيب بعده جزئي فيوزان يكون هذا الجزئي غير هذا الجزئي فإذا كان الحكم فيهما وادعى ما ورد عليه في حال كونهما جزئياً المركبة فلا يكون نقيضهما شبيهاً للمركبة وكذلك جاز كذب المركبة وكذب هذه المنفصلة وحينئذ يلزم أن يكون نقيض المركبة شيئاً آخر غير نقيض هذين الجزئين حيث لم تصلح هذه المنفصلة المذكورة نقيضاً للمركبة الجزئية بخلاف ما إذا كانت المركبة كلية فموضوع جزئها بعد التحليل هو عين موضوعها حال التركيب لأن الموضوع حال التركيب كلي مستغرق لجميع الأفراد وبعده كذلك والشرط بقاء الاتحاد في العنوان وهو يدل على جميع الأفراد في الحالاتين فلو اختلف ذاتا لاختلف عنواً وناشواً بطل لأنهما حينئذ لا يكونان جزئين للمركبة لا حالاً ولا أصلاً فإذا صلت المنفصلة الشبيهة بالحليمة المركبة من نقيض طرفي المركبة نقيضاً لهذه المركبة فلم يوجب تعبيرها في أخذ نقيضها بخلاف الجزئية فإنه احتيج في أخذ نقيضها إلى غير هذه المنفصلة الشبيهة بالحليمة وقد اختلف في هذا

كالوجوب والامتناع كما نبه عليه الشيخ ابن عرفة والامام السنوسي رضي الله تعالى عنهما وبيان ذلك أن ما إذا نسبت أمراً لآخر واعتبرت أن النسبة لا تقبل الانتفاء أو تقبل أو أنها ممنوعة فذلك الاعتبار الحاصل في ذهني هو الوجوب أو الجواز أو الاستحالة وقال السكتاني وجوب الوجود شيء نفي قبيل الانتفاء وقال الامام السنوسي في شرح الكبرى في فصل الصفات حيث تكلم على أن ذاته تعالى غير معروفة للبشر وما سماه الامام الأريستو والأبدية والوجوب يرجع إلى

انفسير فذهب بعض الى انه حلية شبيهة بالمتفصلة وقد علمت انهما كان المحكوم عليه فيها واحدا وتقدم على
اداة الانفصال بان تأخذ نقبض موضوع المركبة الجزئية وتجعله كائما وتأخذ نقبض محمول طرفها
وتجعله بحيث لا انفصال على ذلك الكلي فتقول في المثال المتقدم مدم على جسم اما لا حيوان دائما او حيوان
دائما وتجعل هذا الترتيب راجعا لكل فرد فرد من أفراد الجسم ولا شك ان كل فرد من أفراد الجسم
لا يخلو عن أحد هذين الحكمين دائما واما حيوان دائما كالأسان أو غير حيوان دائما كالخرفقد صدقت
هذه الحلية وكذا ثبت ثلث الجزئية المركبة وهذا هو معنى التناقض وانما كذا ثبت تلك الجزئية المركبة
لا يثبت لبعض واحد من الجسم انه قارة حيوان وقارة لا حيوان وهو باطل وعندنا من معنى ما أثرنا
فيه قولنا جزئية الخ يعني اننا لمركبة الجزئية نقبضها فيما نضرب القوم واستلوا عليه بما تقدم هو
قضية شبيهة بتبينه كذا كذا أي بانه قد يكون في بعض المركبة لا ككيفية وفيه يستلزم
لأنه طابق المتضمن أو لا أرادها كما تقدم المتضمنة الشبيهة بالحلية وأما عدم التناقض في قولنا كذا
معنى المتفصلة الصرفة وقوله يجعلها الخ باؤه للتصوير أي يجعلها حلية شبيهة بماذا كرهوا أن تأخذ
نقبض المركبة الجزئية وتجعله كائما وتأخذ نقبض محمول طرفها وتردده على هيئة الانفصال بالنسبة
لجميع أي لكل فرد فرد من أفراد الموضوع وذهب بعضهم الى طريق آخر لا تأخذ نقبض هذه المركبة
الجزئية وعنوان تأخذ نقبض المتضمنة الشبيهة بالحلية كنقبض الكلمة فذا نريد عليه جزأ آخر ما قررونا
بأداة الانفصال معطوفا على ما قبله بان تقول في المثال المذكور اما كل جسم حيوان دائما واما لا شيء من
الجسم حيوان دائما واما بعض الجسم حيوان دائما وبعض الجسم ليس بحيوان دائما وذهب بعض آخر الى
جعل النقبض هو المتفصلة المذكورة مع تقييد موضوع جزئية المركبة بمحمول صورها وعند
أخذ النقبض يؤخذ نقبض الجزئية مع تقييد موضوعه بماذا كره حتى يرد الایجاب والسلب على شيء واحد بان
يقال في المثال المذكور اما كل جسم حيوان دائما أو لا شيء من الجسم الذي هو حيوان بحيوان دائما وهذا
الطريق أظهر مما قبله ومافي النظام أظهر الجميع هذا كشف اللثام عما تعجب عن كثير من الاعلام وانما
أرخينا فيه عنوان القلم لانه من من الى المقدم والى هنا انتهى بنا الكلام في تناقض الموجهات وأحكامها
وأبدا حرموها وأعلامها ونسب الخ الآن في عكسها وأحكامها مستمد من مبداء الایجاب

((العكس المستوي))

قد فرغ من علم في المنطق ان العكس المستوي هو تبديل طرفي القضية مع بقاء الصديق والكيفية نحو كل
انسان حيوان فانما حاولنا عكسه بالمستوي بدلتنا طرفيه بأن تقدم المحمول ونجعل محموله كائما عليه باعتبار
ذاته ونؤخر الموضوع ونجعل محموله كائما باعتبار مفهومه وعنوانه ونقول بعض الحيوان انسان وكثيرا
ما يطلق العكس على نفس القضية الحاصلة بعد التبديل والعكس لازم للقضية في الصديق فتسمى صدقات
صديق لانه متى صدق للزوم صدق للزوم وعلمت هناك أيضا ان القضايا الاربع الخمسة والكلمية
والجزئية والمفهولة ان كانت موجبة تسمى عكس موجبة جزئية وان كانت سالبة تسمى عكس سالبة لا الكلمية
والجزئية تسمى عكس سالبة ان كانت سالبة تسمى عكس سالبة لا الجزئية وان كانت سالبة تسمى عكس سالبة لا الجزئية
زيادة البعث وتحقق في التفسير وهذا قد ورد بالذکر وانما علم ان دعوى عدم عكس القضية الى أي عكس
لا يحتاج الى دليل سوى الايمان بما ذكره فيمنع في الصديق العكس مع بقاء الصديق الاصل وأما دعوى ثبوت
أي عكس لا يتقضي تحقلا بلها من دليل ينطبق على جميع أفرادها وهذا معنى قولهم الا يثبت بالسيرهان
والنقض بالمادة بحيث ان معرفة الدليل منقضية على معرفة الدعوى طبعها تناسب تقديم بيان أدلة
العكس ونحو الایجاب الوضع الطبع

تدريجات في الدلائل
عن الدلائل في النهر واليه
يثبت كذا في النهر في
شرح الامور العقلية
في غير ما وضع وكلامه
الدين في مقاصده وغيرهما
قال الامام المستوي ومن
احتج على انه يعني الوجوب
ببوتق بأنه يوكده
الوجود وتأكده الشيء
تحقيقه والشيء لا يتحقق
بنقضه بخوابه أنه يحقق
بسبب تقيضه كقولنا
هذا حق لا شك فيه اذا
تقول بوجوبه واجب
لا يتحقق بحال (بالضرورة)
أي بالوجوب فيستحيل
التقاء ذلك الترتيب عند
تعالى فعدم من وجوب
الوجود والضرورة المذكورين

﴿دلائل العكس﴾

﴿دلائل العكس جمعا تحصر * لدى الجميع في ثلاث ذكر﴾

﴿عكس وخلف وافترض علما * مخصصا وغيره قد هما﴾

وأينا القوم عند استدلالهم على صدق أي عكس مستويا أو عكس نقيض لاية قضية لا يخرجون عن هذه الأدلة الثلاثة والعجب أنهم مع شدة احتياجهم لها في إثبات العكس لم يتعرضوا لتعريفها ولا أحكامها ولا البحث عنها قصدوا بالذات ولذلك صرفنا زمام العزيمة إلى جمعها من متشعب كلامهم وافرادها بالترجيح والبيان ليختص كتابنا بجلبيل الموايا ويبرأ عن تقليد البرايا والدلائل الثلاثة هي العكس والخلف والافتراض والاولان عامان يجريان في الموجبات والسوالب مطلقا والاخير خاص بالموجبات وسوالب المركبات لا غير كما سيوضح لك وقد شرع في ذكرها على هذا الترتيب فقال

﴿فالعكس ان تعكس نقيض العكس * تجاهه ضد الاصل دون ايس﴾

يعني ان دليل العكس هو ان تعكس الى العكس الذي تريد اثباته وتأخذ نقيضه ثم تعكس هذا النقيض فتجد عكسه منافيا للاصل بان كان نقيضا له أو أخص من نقيضه والاصل مفروض الصدق فيكون هذا العكس كاذبا فأصله وهو النقيض كاذب فعكس الاصل الاصيل صادق وهو المطلوب فاذا ادعينا مثلا ان المطلقة العامة الموجبة الجزئية تنعكس كنفسها قلنا اذا صدق بعض الانسان ضاحك بالاطلاق العام صدق في عكسه بعض الضاحك انسان بالاطلاق العام بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من الضاحك بانسان دائما ويلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسه لما علمت ان العكس لازم للقضية في الصدق وهو لا شيء من الانسان بضاحك دائما فتجد هذا العكس منافيا للاصل الاصيل المفروض الصدق لعدم منازعة الخصم فيه ومنايا في الصادق كاذب فما أدى اليه وهو النقيض كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب ((ثم ان المدار)) في هذا الدليل على أن يكون عكس النقيض منافيا للاصل الاصيل سواء كان نقيضا حقيقيا له كما في هذا المثال أو أخص من نقيضه كما اذا دعيت ان عكس الضرورية المطلقة الموجبة الجزئية مطلقة جزئية فتقول مثلا اذا صدق بعض الانسان حيوان بالضرورة صدق عكسه القائل بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام حين هو حيوان بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا فيصدق عكسه كنفسه وهو لا شيء من الانسان بحيوان دائما مادام انسانا فتجد منافيا للاصل الاصيل لكن لا يكونه نقيضا له بل لكونه أخص منه لان الاصل الاصيل ضرورة مطلقة موجبة جزئية ونقيضها ممكنة عامة سالبة كلية ولا شك ان العرفية العامة أخص من الممكنة العامة وعلى هذا القياس وهذا الدليل يجري في اثبات عكس الموجبات والسوالب لكن ان أجريته في اثبات عكس الموجبات فلا بد ان تكون تحققت من عكس السوالب بطريق آخر غيره وكذا ان أجريته في اثبات عكس السوالب فتكون تحققت من عكس الموجبات بطريق آخر غيره والالزام الدوران اجراءه في عكس احدهما متوقف على معرفة عكس اخرهما وذلك لان القضية المطلوب عكسها ان كانت موجبة فيكون عكسها موجبا فيكون نقيض هذا العكس سالبا فلا بد وان يكون مع لوم الدليل من قبل اثبات عكس السوالب حتى تأخذ عكس هذا النقيض السالب وتقال به بالاصل الاصيل فتجد منافيا ومثل ذلك اذا كانت القضية المطلوب عكسها سالبة فيكون عكسها سالبا فيكون نقيضها موجبا فلا بد وان يكون مع لوم الدليل من قبل اثبات عكس هذا النقيض الموجب حتى تأخذ الخ

﴿دليل الخلف﴾

﴿والخلف ضد النقيض حالا * للاصل شكلا يتبع حالا﴾

أن ذاته تعالى وكل صفة من صفاته واجبة لذاته حتى الاحوال على القول بالواسطة وليست صفاته تعالى وتنتزه عما يقول الظالمون علوا كبيرا ممكنة في نفسها واجبة لغيرها خلافا لمن زل وقال الى الفلسفة فضل وأضل والاعتماد في ابطالنا لهذا القول الزائغ عن الصواب الذي هو سوء أدب ومحال باطل في حقيق الباري سبحانه وتعالى الملك الوهاب أن الممكن لذاته امكانا خاصا جائزا لوجوده وعدم لذاته فهو كانت صفة من صفاته تعالى ممكنة لذاته امكانا خاصا كانت جائزة الوجود والععدم لذاته

يعني ان دليل الخلف هو أخذ هذا النقيض أي نقيض العكس وضمه حال أخذه بدون انتظار عكسه
 للأصل الاصيل صغرى أو كبرى على هيئة قياس من الشكل الاول ينتج المحال مثال ذلك مع كونه صغرى
 أردنا اثبات عكس السالبة الكلية الضرورية المطلقة الى دائمة مطلقة فنقول اذا صدق لاشئ من
 الحيوان بجماد بالضرورة صدق في عكسه لاشئ من الجماد بجماد دائمة اي لا انه لو لم يصدق هذا
 العكس لصدق نقيضه وهو بعض الجماد حيوان بالاطلاق العام لان نقيض السالبة الكلية الدائمة
 المطلقة موجبة جزئية مطلقة عامة ثم تضم هذا النقيض صغرى الى الاصل الاصيل على هيئة قياس من
 الشكل الاول هكذا بعض الجماد حيوان بالاطلاق العام لاشئ من الحيوان بجماد بالضرورة ينتج بعض
 الجماد ايس بجماد بالضرورة وهو محال لانه سلب الشئ عن نفسه وصورة القياس صحيحة والمقدمة
 الثانية مسلمة الصديق فلا خلل الا من المقدمة الاولى التي هي النقيض فهي كاذبة فأصلها وهو
 العكس صادق وهو المطلوب ولا يقال ان سلب الشئ عن نفسه جائز ان كان غير موجود فلا يكون محالا
 فتكون النتيجة المشتملة على هذا السلب صادقة لا نأقول صدق السالبة أما لعدم موضوعها أو لوجوده مع
 عدم ثبوت المحمول له والاول باطل هنا لان موضوع النتيجة هو موضوع الصغرى التي هي النقيض
 الموجب المفروض الصديق والموجبة تستلزم وجود الموضوع فلو سلبت هذه النتيجة التي هي سلب
 الشئ عن نفسه لم يكن صدقها الا لوجود الموضوع مع عدم ثبوت المحمول وهو محال لان المحمول فيها هو
 عين الموضوع فيكون ثابتا لا تبايناً وهو محال ومثال ذلك مع كونه كبرى أردنا اثبات عكس الضرورية
 المطلقة الموجبة الكلية أو الجزئية الى مطلقة جزئية فنقول اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة
 صدق في عكسه بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان بدليل انه لو لم يصدق هذا العكس لصدق
 نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان دائماً مادام حيواناً فتضمه كبرى للأصل على هيئة قياس من
 الشكل الاول هكذا كل انسان حيوان بالضرورة لاشئ من الحيوان بانسان مادام حيواناً ينتج لاشئ
 من الانسان بانسان بالضرورة وهو محال ولا خلل الا من المقدمة الثانية التي هي النقيض فالنقيض
 كاذب فأصله وهو العكس صادق وهو المطلوب وما قيل هنالك سؤالاً وجواباً يقال هنا وهذا الدليل أيضاً
 عام يجري في الموجبات والسوالب كما ذكرنا في المثالين ((وسمى هذا الدليل بالخلف)) بفتح الخاء لانه ثبت
 المطلوب من خلفه أي من ورائه وهو نقيضه كما ان مقابله يسمى الدليل المستقيم وهو ما ثبت المطلوب
 من أمامه على وجه الاستقامة وقيل بضم الخاء بمعنى الباطل لانه مشتمل على ابطال النقيض قال
 العصام سمى خلفاً لانه باطل بنفسه بل لانه ينتج الباطل أولاً لانه يتسلف فيه بملاحظة الباطل واعتباره
 وسمى ما يقابله القياس المستقيم ولهذا قيل ان ظاهره انه يسمى خلفاً لان سالكه لا يأتي المطلوب من أمامه
 بل من خلفه حيث يتسلف فيه بنقيضه الذي هو الخلف بالنسبة الى القدام اه وقال السعدى سمى
 خلفاً لانه يؤدي الى الخلف أي المحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لانه يأتي المطلوب من
 خلفه أي من ورائه الذي هو نقيضه اه ومثلهما قال السجستاني حواشي القطب وحينئذ قد
 اشتد بين المدرسين في عدم ثبات ان معنى الخلف بالفتح انه يرمى من وراء الظهور بخسدير بان يرمى من
 وراء الظهور

فتحتاج في وجودها الى
 مرجح وباطل أن يكون
 المرجح نفس ذاتها والا
 لزم تفسد الشئ على
 نفسه واتحاد الفاعل
 والمفعول وكون أحد
 الأمرين المتساويين
 مساوياً لصاحبه راجحاً
 عليه على القول بان
 وجود الممكن مساو
 لعدمه أو ترجيح المرجح
 على القول بان وجود
 الممكن مرجح عن عدمه
 وأيضاً فاحتياج الشئ
 الى ترجيح وجوده يقتضي
 سبق عدمه فيلزم الحدوث
 وباطل أن يكون المرجح
 شيئاً آخر لزوم التساوي
 لما ذكر من أن الترجيح
 يقتضي سبق القدم وأما

((دليل الافتراض))

((والافتراض فرض الموضوع * شيئاً معيناً يرمى موضوعاً))

((ويجعل الموضوع والمحمول * عليه حتى ينتج المأمول))

يعني ان دليل الافتراض هو أن تفرض الموضوع شيئاً معيناً يصدق عليه العنوان ويجعل هو

موضوعا ويحمل عليه وصف الموضوع والمحمول الكائنين في أصل القضية كالأعلى حدة فينتج المقصود وهو إثبات العكس وجعل وصف الموضوع عليه يكون دائما بالاجاب وأما جعل المحمول عليه فتارة بالاجاب وتارة بالسلب ويحمل هذين الوصفين عليه فيحصل معك مقدمتان يسميان بمقدمتي الافتراض فإما أن تركبهما على هيئة قياس من الشكل الثالث ينتج العكس المطلوب بدون الاحتياج إلى شيء آخر مثال ذلك أردنا عكس العرفية العامة الموجبة إلى مطلقة حينية فنقول إذا صدق بعض الكتاب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبه صدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتبا بالاطلاق العام حين هو متحركها بدليل الافتراض فنفرض ان ذات الموضوع شيء معين هو زيد مثلا ونحمل عليه وصفي الموضوع والمحمول فيحصل معناتان فتركبهما على هيئة قياس من الشكل المذكور هكذا زيد متحرك الاصابع دائما مادام كاتبه كاتبا دائما مادام متحركها ينتج بعض متحرك الاصابع كاتبا بالاطلاق العام حين هو متحركها ويظهر ان المقدمة التي يكون مجموعها موضوع القضية من هاتين المقدمتين هي التي تحمل كبراهما كما رأيت ((وأما)) ان نحتاج مع أخذ المقدمتين المذكورتين إلى مقدمة أجنبية لازمة لأصل القضية فنضم إليها إحدى مقدمتي الافتراض على هيئة الشكل المذكور أولا ونضم بل نستخرج صدق العكس من المجموع كما سيأتي في عكس الخاصتين الجزئيتين موجبتين أو سالبتين فانتظر ثم ان دليل الافتراض خاص بالموجبات وسواء المركبات لأنه لا يكون إلا في القضايا التي يكون موضوعها موجودا والموجبات دائما كذلك وكذلك سوابب المركبات لان موضوعها لا بد وان يكون واحدا يتوارد الحكم ايجابا وسلبا على شيء واحد وأما دليل العكس والخلف فعامتان للموجبات والسوابب مطلقا كما علمت ثم تجد هذه الأدلة الثلاثة في اثبات نتائج ماعد الشكل الاول بنوع مختلف لما هنا فننظر هناك وحسبنا هذا القدر فيرد عليك ما عيلا عينيكم ولما أنتم في الكلام على الدليل شرع في المقصود فقال

﴿كل الموجبات عكسها قدمت * موجبة سالبة وقد فهمت﴾

والمعنى ان النظر في عكس الموجبات وعدمه مرتب على انقسامها إلى موجبات وسوابب وقد فهمت منقسمة إلى هذا التقسيم مما تقدم وليس النظر في عكسها مرتب على انقسامها إلى مركبات وسوابب كما هو النظر في نقائصها وقد أشار إلى عكس الموجبات أولا بقوله

﴿عكس الموجبات﴾

﴿فالعكس جميع الموجبات ماعدا * الممكنات في مقال أيذا﴾

علمت أن الموجبات عشرون وهي إما كلية أو جزئية وفي كل موجبة أو سالبة فجميع الموجبات كلية أو جزئية تنعكس ماعد الممكنات بناء على المذهب المؤيد وهو مذهب ابن سينا المتقدم في صدق الموضوع على أفراد ذلك لأنه تقدم لك أن صدق الموضوع على أفرادها بالامكان على مذهب الفارابي وبالفعل على مذهب ابن سينا ويرتب على الاول صحة انعكاس الممكنات وعليه بحري المتقدمون ويرتب على الثاني عدم صحة انعكاسها وعليه بحري المتأخرون ((سأخبركم)) سنعلم أن ذلك ما جرى بين الفريقين مع غاية البسط والايضاح يظهر لك ما في المقام من الأوهام فنقول لما ذهب المتقدمون إلى انعكاس الممكنات استدلووا على ذلك بالخلف والافتراض والعكس ومحصل الاول ان تقول إذا صدق بعض الانسان كاتبا بالامكان العام صدق عكسه ممكنة عامة جزئية قائلة بعض الكتاب انسان بالامكان العام والالصدق نقبضه وهو لا شيء من الكتاب بانسان بالضرورة فنضم هذا النقيض كبرى إلى الأصل صغرى على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض الانسان كاتبا بالامكان العام لا شيء من الكتاب بانسان بالضرورة ينتج المحال وهو سلب الشيء عن نفسه ولا يخلل الا من هذا النقيض فهو كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب ومحصل الثاني ان نفرض في المثال ان ذات الموضوع شيء معين وهو زيد مثلا ونحمل عليه وصفي المحمول والموضوع ونضمهما على هيئة

القول بالعلمة والطبيعة
فقد بين بطلانها
بالبراهين القاطعة وتقرر
كفر الفاعلين بها بالادلة
الساطعة فان قيل لا نسلم
أن كل جائز الوجوب
والعدم لذاته يحتاج إلى
مرجع ولا نسلم أنه لا بد أن
يسبقه عدم بل قد
لا يحتاج إلى مرجع في
وجوده ولا يكون مسبوقا
بالعدم وذلك اذا كان
واجبا للواجب لذاته قلنا
يلزمكم أن الوجوب
العرضي يمنع من الترجيح
وتعلق القدرة وقد تقرر
بالبرهان خلافاً إذا كان
الوجوب العرضي
والاستحالة العرضية
يعنيان من الترجيح وتعلق

قياس من الشكل الثالث هكذا زيد كاتب بالامكان زيد انسان بالامكان ينتج بعض الكاتب انسان بالامكان
العام وهو العكس المطلوب ومحصل الثالث ان تقول اذا لم يصدق في المثال المذكور بعض الكاتب انسان
بالامكان العام يصدق نقيضه وهو لا شيء من الكاتب انسان بالضرورية فيصدق عكسه وهو لا شيء من
الانسان بكاتب بالضرورية وهذا العكس منافي للاصل الاصيل وما نافي الصادق كاذب فالنقيض كاذب
فالعكس صادق وهو المطلوب ((ورد المتأخرون)) هذه الادلة الثلاثة اما الاول والثاني فلان الصغرى
وقعت فيهما إمكانية وشرط انتاج الشكل الاول والثالث فعليتها واما الثالث فلانه موقوف على ان عكس
السالبة الضرورية كنفها الا ان أخذت فيه نقيض العكس وهو لا شيء من الكاتب انسان بالضرورية
وعكسته عكسا ينافي الاصل ولا ينافيه الا اذا كان سالبة ضرورية قائلة لا شيء من الانسان بكاتب
بالضرورية وسبب ان عكس السالبة الضرورية دأمة مطلقة لا كنفها فبطلت هذه الادلة الثلاثة
في بطل المدعى وحينئذ فلا عكس للممكنات وتقدم لك ان دعوى عدم العكس لاية قضية يكفي فيها النقص
بالمادة والنقض هنا انا اذا فرضنا ان زيد لم يركب طول عمره بالفعل الا الفرس فيصدق كل جارح كوب
زيد بالامكان ولا يصدق عكسه ممكنة قائلة بعض كوب زيد جارح بالامكان لصدق نقيضه وهو لا شيء من
كوب زيد جارح بالضرورية لانه لم يركب طول عمره الا الفرس والسبب في ذلك ان القضية الاصلية وقع
فيها كوب زيد جارح ولا يصدق المحمول على افراد الموضوع تعرض له الجهات من الامكان وغيره والجهة
هنا الامكان وهو صادق واما عكسه فافتقد وقع فيه كوب زيد موضوعا وصدق الموضوع على افرادها انما
هو بالفعل على ما هو المختار من مذهب ابن سينا الذي عليه العمل وهو كوب زيد بالفعل ليس هو الجارح بل
الفرس ولذلك كذب هذا العكس واما على مذهب الفارابي فيصدق العكس المذكور لكون الجارح كوب
زيد بالامكان وان لم يكن بالفعل هذا توضيح كل من المذهبين وعندى في كل من رد المتأخرين أدلة المتقدمين
ونقضهم عكس الممكنات بالمادة في الفرض المذكور نظرا ظاهرا وذلك انه من المشهور والمسلم لدى العموم انه
لا يرد مذهب على مذهب وانت ترى من توضيح هذه الردود والنقض المذكور انتم الانتم الانتم على مذهب
ابن سينا الذي جرى عليه المتأخرون كما اوضحناه واما على مذهب الفارابي الذي تبعه عليه المتقدمون في
دعوى صادق عكس الممكنات فلا تتم هذه الردود ولا هذا النقص اما عدم تمام الردود الواردة على الادلة
فلا مبنية على اشتراط فعلية الصغرى في انتاج الشكل الاول والثالث وقد صرح حوايان الفارابي لا يشترط
في انتاج الشكلين المذكورين فعلية الصغرى ومن صرح بذلك السيد في حواشيه القطبية واما عدم تمام
النقض المذكور فلانه مبني على ان صادق الموضوع على افراده بالفعل كما رأيت وهو خلاف مذهب الفارابي
الذي جرى عليه المتقدمون في صادق عكس الممكنات والعجب من العلامة السيد حيث صرح بما ذكرنا وسلم
للمتأخرين نقضهم وردودهم المذكورة وتبعه على ذلك امراء التقليد اللهم ان ابراهيم يصنعون من دون
الخلق ولو جعلوا ما ذكره توجيه المكان وجهها وجيمها وانما يجري بنا في النظم على مذهب ابن سينا وجعلناه
هو المؤيد لما ذكره المتأخرون بل لان مذهبه كما تقدم لك امرارا هو المرافق للغة والعرف في ان
صادق الموضوع على افراده فعلى لا يمكن وايلا ان يجعل بل الحق الذي يحض الحق فتصيبك صاعقة الوعيد

﴿أولى الضروريات والدوام * والعامتان اتحدت في اللازم﴾

علمت ان الموضوعات الموجبات عشرين وان منها الممكنات الخمس لا تنعكس والباقي كله ينعكس وهو
الضروريات والدوام والمطلقات وأولى الضروريات وهي الضرورية المطلقة وأولى الدوام وهي
الدائمة المطلقة ويطلق عليها الدائمان وثانية كل منهما وهي المشروطة العامة والعرفية العامة ويطلق
عليهما العامتان اتحدت جميعها في عكس واحد لازم لها وهو ما اشار اليه بقوله

﴿فنعكسها جميعها مطلقا * حينئذ موجبة بخرية﴾

القدرة لما كان للقدرة
متعلق لان كل ممكن اما
أن يكون سبق تعلق
علم الله بوجوده فيكون
واجبا وجوبا عرضيا
أو بعدمه فيكون مستحيلا
استحالة عرضية والذي
ذهب الى هذا القول
الباطل وهو أن صفاته
تعالى ممكنة في نفسها
واجبة لغيرها الفخر
والسعد ومن حسدا
حذوهما وهذا وان كانا
امامين جليلين لكن
الحق أحق أن يتبع
واياك أن تعسف الحق
بالرجال بل العكس
ومسنا الذي ترضى
مجاها كلها
كفى المسره نبلا أن تعسف
معاينه

أى فعكس كل واحدة منها هو المطلقه الخيئية الموجبة الجزئية اما كونها مطلقة فلا بد ان يلزم من الضرورة أو الدوام الاطلاق والعكس لازم واما كونها موجبة وجزئية فلا بد ان يلزم من ان عكس الموجبات دائمة في الموجهات وغيرها هو الموجبة الجزئية ولتبيينه في أهمها وهو ان عكس العامة الجزئية لانه اذا ثبت العكس لها وهي أهم من الثلاث الباقية ثبت الثلاث لان لازم العام لازم الخاص فلو ثبت العكس للعام ثبت الخاص ثم وجود المزموم يردون للضرورة فنقول اذا صدق بعض الكتاب متحرك الاصابع دائما مادام كتابا صدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كتاب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع وان صدق نقيضه القائل لا شيء من متحرك الاصابع كتاب دائما مادام متحرك الاصابع فان شئت داليل الخلف فضم هذا النقيض كبرى لاصل القضية على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض الكتاب متحرك الاصابع دائما مادام كتابا لا شيء من متحرك الاصابع كتاب دائما مادام متحرك الاصابع ينتج ليس بعض الكتاب بكتاب هذا الخلف وان شئت داليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا لا شيء من الكتاب بكتاب متحرك الاصابع دائما مادام كتابا تجده منافية للاصل الاصيل وهو صادق وما نافي الصادق كاذب فالزومه وهو النقيض كاذب فأصله وهو العكس صادق وهو المطلوب وان شئت داليل الافتراض فافرض ذات الموضوع شيئا معينا وهو زيد مثلا واجل عليه وصفي المحمول والموضوع يحصل معل من مقدمتان تركبهما على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد متحرك الاصابع دائما مادام كتابا زيد كتاب دائما مادام متحرك الاصابع ينتج بعض متحرك الاصابع كتاب بالاطلاق حين هو متحرك كما هو العكس المطلوب ومثل ذلك يقال في الثلاث الباقية مثال المشروطة العامة هو عين ما تقدم بتبديل الدوام بالضرورة ومثال الضرورية والدائمية الكليتين شكل انسان حيوان بالضرورة ورة أرداما وعكسهما بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام حين هو انسان بين الادلة المتقدمة ومثلها ما اذا كانتا جزئيتين نحو بعض الانسان حيوان الخ

❦ (والخاصتين اعكسهما مدى المطلقه * وزد بهما الاداء الى الثقة) ❦

يعني ان عكس المشروطة والعرفية الخاصتين هو هذه المطلقة المتقدمة في عكس الدائمين والعامتين وهي المطلقة الخيئية مع زيادة نفي الدوام الذاتي عليها بذكر لفظ لا دائما عند الثقة من المناطق كالخوحي والسراج وصاحب الشمس وذو النور الى غير ذلك من هذه الزيادة والاول هو الاصح لان كل من الخاصتين المطلوب عكسهما مركب من صدر وهو عامتهما ومحذور وهو لا دائما فاعكس العامتين فبهما هو عكسهما قبل التركيب وهو المطلقة المذكورة فلو افترضنا عليهما البقي لا دائما الذي هو في قوة قضية مطلقة عامة بلدون عكس فلا بد ان احببنا من عكس ايضا نضم على المطلقة الخيئية وهو لا دائما حتى يكون مجموع صدر الخيئية ومحذورهما عكسا لمجموع الصدر والعجز في الخاصتين ولتبيينه بالخلف في الخاصتين الكليتين فنقول اذا صدق كل كتاب متحرك الاصابع دائما بالضرورة مادام كتابا لا دائما لان لازم ان يصدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كتاب بالاطلاق حين هو متحرك كما هو لا دائما بالصدق في المطلقة الخيئية وهي ما قبل لا دائما فلما ثبت انها عكس لعامتهما وعكس الاعم عكس الخاص واما صدق الدوام معها فلان لا دائما في الاصل المطلوب عكسه يعني كل كتاب ليس بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام فلا يصدق هذا صدق في عكسه بعض متحرك الاصابع ليس هو بكتاب بالاطلاق العام ولا يصدق نقيضه وهو كل متحرك الاصابع كتاب دائما فضم اولاهما صغرى الى صدر القضية الاصلية على هيئة الشكل الاول هكذا كل متحرك الاصابع كتاب دائما وكل كتاب متحرك الاصابع دائما بالضرورة مادام كتابا لا دائما ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما ثم نضمه صغرى ثانيا العجز القضية كذلك هكذا كل متحرك الاصابع كتاب دائما كل كتاب ليس بمتحرك الاصابع بالاطلاق ينتج ليس كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع

وقد شنع العلماء الا كابر
الاعلام على القائل
هذه المقالة تشابه اعظما
وحسب الله تعالى لا يترك
مراعاة الخلق قال بخلاف
له تبين بطلانه وان كان
من أعظم العلماء قال
شيخنا وقد رجع عنها
الفخر آخر ثم لا يصح
حمل الامكان في كلامهما
على الامكان العام كما
توهم لان الممكن العام اما
واجب لذاته أو جائز لذاته
ليكن قراهما انهما واجبة
للازمان صريح في الامكان
الخاص وقد قدمنا دليل
ابطاله وأيضا استدلال
الفخر الذي سنقله يأتي

بالاطلاق فيلزم من صدق هذا النقيض اجتماع النقيضين وهما تنبئنا ضمه للصدر والحز وهو محال فما
أدى اليه وهو صدق النقيض محال فالعكس صادق وهو المطلوب ولك اثباته بدليل الافتراض أيضا وانبيته
في الجزئيتين لانهما أعم فتقول اذا صدق بعض الكتاب متحرك الاصابع دائما أو بالاضرورة مادام كاتبها
لادائما صدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحرك الاصابع لادائما أما صدق
المطلقة الجينية وهي ما قبل لادائما فليكنها عكسا لعمامتيهما ولازم الاعم لازم الاخص وأما صدق لادائما
التي هي بمعنى بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل فلا تافرض ذات الموضوع وهو الكتاب شيئا
معينا ووزيد مثلا ونحمل عليه وصفي المحمول والموضوع فيحصل معلنا فقدمتان قائمتان زيد متحرك
الاصابع زيد كاتب فزيد باعتبار هذا الحمل يصدق عليه انه كاتب وانه متحرك الاصابع ثم تدعي صدق
قضية أخرى مأخوذة من عجز الاصل لزوما فائلا زيد ليس بكاتب بالاطلاق ولولم يصدق صدق نقيضها وهو
زيد كاتب دائما فيلزم ان زيد متحرك الاصابع دائما لا يحكمنا في الاصل بانه متحرك الاصابع مادام كاتبها
واذا صدق دوام الشرط صدق دوام المشروط وهو مخالف للاصل القائل بعض الكتاب متحرك الاصابع
مادام كاتبها لادائما واذا صدق على زيد انه متحرك الاصابع بحكم احدي مقدمتي الافتراض وانه ليس كاتبها
بالفعل بحكم المقدمة الأجنبية وزيد هو بعض الكتاب صدق بعض متحرك الاصابع ليس كاتب بالفعل وهو
معنى لادائما في المطلقة الجينية وهو العكس المطلوب وانما احتجنا للمقدمة الأجنبية لانها هي التي
أفادت محمول العكس المطلوب وانما كانت لازمة لعجز الاصل لانه بمعنى بعض الكتاب ليس متحرك الاصابع
بالفعل ومن لم يتحرك أصابعه لا يكون كاتب بالفعل ولك ان تتركب احدي مقدمتي الافتراض مع المقدمة
الأجنبية على هيئة القياس المذكور وهكذا زيد متحرك الاصابع زيد ليس كاتب بالفعل ينتج بعض متحرك
الاصابع ليس كاتب بالفعل وهو العكس المطلوب وهذا بعض ما وعدناك به في الكلام على دليل الافتراض
من انه قد يحتاج مع مقدمتي الافتراض الى مقدمة أجنبية لازمة لاصل القضية تضم اليها احدي
مقدمتي الافتراض أو لا تضم وقد علمت بهذا ان دليل الخلف خاص بالخاصتين الكليتين ودليل الافتراض
عام في الكليتين والجزئيتين وانما لم يجد دليل الخلف في الجزئيتين لانه علمت اننا نضم النقيض فيه صغرى
للاصل كبرى على هيئة قياس من الشكل الاول وكبرى هذا الشكل لا تكون إلا كلية وهي هنا جزئية
فأحسن تدبر المقام

❦ (وعكس وقتيما الأربعة * والمطلقات السابقة الخمسة) ❦

❦ (مطلقة أي عامة كذا ظهر * في عكس موجبات الذي المنظر) ❦

تقدم لك عكس ست من الموجبات وهي الدائمات والعامتان والخاصتان والباقي تسع وهي
الوقتية الأربعة الوقتية والمنشورة البسيطتين والمركبتين والمطلقات الخمس السابقة وهذه
التسع تنعكس مطلقة عامة بدليل انه اذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع باحدى الجهات المذكورة
صدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق والاصل صدق نقيضه وهو لا شيء من المتحرك بكاتب
دائما فان شئت دليل الخلف فقم هذا النقيض كبرى لاصل القضية على هيئة قياس من الشكل الاول
هكذا كل كاتب متحرك الاصابع باحدى الجهات المذكورة لا شيء من متحرك الاصابع بكاتب دائما ينتج
لا شيء من الكتاب بكاتب وهو محال وان شئت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولك لا شيء من
الكتاب متحرك الاصابع دائما فتجده مناقيا للاصل الذي هو كل كاتب متحرك الاصابع باحدى الجهات
المذكورة لانه اخص من نقيضه وان شئت دليل الافتراض فافرض ذات الموضوع شيئا معينا ووزيد
مثلا ونحمل عليه وصفي المحمول والموضوع فيحصل معلنا فقدمتان قائمتان زيد متحرك
الاصابع زيد كاتب فزيد باعتبار هذا الحمل يصدق عليه انه كاتب وانه متحرك الاصابع
الثالث هكذا زيد متحرك الاصابع زيد كاتب باحدى الجهات المذكورة ينتج بعض متحرك الاصابع

ما ذكر على أن السعد في
شرح عقائد المنسفي قد
صرح بأن القول بإمكان
الصفات ينافي قولهم
بأن كل ممكن حادث والعجب
منه كيف صرح بذلك
أولاً في الكلام على
القديم ثم ذكر المسألة
الباطلة به وذلك في
الكلام على كون صفاته
تعالى لا هي ولا غيره وأما
استدلال الفخر بأن
الصفات متوقفة على
الذات فتكون مفتقرة
وهو يقتضي الامكان
فباطل اذ توقف الصفة
على الذات نفسى لها اذ
لا تعقل الصفة الاقائمة
بذات الذي يستلزم
الامكان انما هو وتوقف

كاتب بالاطلاق وهو العكس المطالب بهذا ما ظهر لنا في عكس هذه الموجبات عند النظر والاستدلال
وأما عكس السوالب فقد أشار إليه بقوله

﴿ عكس السوالب ﴾

﴿ والسوالبات انقسمت في عكسها * كلية جزئية بنفسها ﴾
يعني ان سوالب الجهات العشرين ليست جميعها على حد سواء في العكس بل تنقسم بالنسبة الى كلية
وجزئية ولكل منهما أحكام في العكس تخصه أشار الى أولاهما بقوله

﴿ الكليات ﴾

﴿ فسنة كلية تنعكس * وغيرها الكلى لا تنعكس ﴾
علت أن الجهات عشرون موجبة وسالبة وفي كل كلية أو جزئية علمت حكم الموجبات منها
في العكس كلية وجزئية وأما السوالب فان كانت كلية فلا تنعكس منها الاستة الدائمات والعامتان
والخاصتان

﴿ فالعكس في الدائمات دائمة * مطلقة على الاصح لازمة ﴾

يعني أن عكس الدائمات الكليتين السالبتين وهما الضرورية والدائمة المطلقتان دائمة مطلقة على
القول الاصح وهو قول ابن سينا بان صدق الموضوع على أفرادها فعلي كما تقدم ولم يتعرض في انظم لبيان
كون هذه الدائمة المطلقة سالبة أو موجبة كلية أو جزئية علمت أن الجهات غيرها في ذلك من أن
السالبة الكلية تنعكس بنفسها في الحكم والكيف وبيان صدق عكس الدائمات الى دائمة مطلقة أنه اذا
صدق الدائمات القائلتان لاشئ من الحيوان بجماد بالضرورة أو دائماً صدق عكسه دائمة مطلقة قائلة
لاشئ من الجماد بجماد دائماً بل لولم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض الجماد حيوان
بالاطلاق العام فان شئت دليل الخلف فضم هذا النقيض صغرى للاصل الاصيل على هيئة قياس من
الشكل الاول هكذا بعض الجماد حيوان بالاطلاق لاشئ من الحيوان بجماد بالضرورة أو دائماً ينتج لاشئ
من الجماد بجماد وهو محال وصورة القياس صحيحة والمقدمة الثانية مسلمة لصدق لعدم التراجع فيها من
الخضم فلا خلل الا من الصغرى التي هي النقيض فهو كاذب فأصله صادق وهو العكس المطالب وان شئت
دليل العكس فلا تضم هذا النقيض بل تعكسه الى بعض الحيوان جماد بالاطلاق تجسده منافية للاصل
الاصيل الذي هو لاشئ من الحيوان بجماد دائماً أو بالضرورة وهذا الاصل صادق وما نافي الصادق كاذب
فلازومه وهو النقيض كاذب فالعكس صادق وهو المطالب ودليل الافتراض لا يجري هنا لما علمت انه خاص
بالموجبات وسوالب المركبات وانما لم تنعكس الضرورية السالبة بنفسها للنقض بالمادة كما تقدم لك عند
الكلام على عكس الموجبات في رد دليل المتقدمين على عكس المهمات فتذكر

﴿ والدائمات اعكسها عريفية * مثلها سالبة كلية ﴾

يعني ان عكس المشروطة والعرفية العامتين السالبتين الكليتين عريفية مثلها أي عامة سالبة كلية
بالدليلين المتقدمين لانه اذا صدق دائماً أو بالضرورة لاشئ من الكائنات بما كن الاصابع مادام كانت
صادق عكسه عريفية مثلها أي لاشئ من ما كن الاصابع بكانت دائماً مادام ما كن الاصابع والا لصدق
نقيضه وهو بعض ما كن الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو سا كن ما اذا أردت دليل الخلف فضم هذا
النقيض صغرى للاصل الاصيل على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض ما كن الاصابع كاتب
بالاطلاق حين هو سا كن ما لاشئ من الكائنات بما كن الاصابع دائماً أو بالضرورة مادام كانت بصدق ليس
بعض ما كن الاصابع بما كن الاصابع وهو محال ولا خلل الا من نقيض العكس فهو كاذب فالعكس

الشيء على غيره في الوجود
واعتماد الفخر صحة هذه
الشبهة هو الذي أوقعه في
زلات أربع ذكرها
الامام السنوسي في
مواضع متفرقة من شرح
المكبري فان قيل قد يقال
يجب انصافه تعالى بها
ولا يلزم من ذلك وجوبها
اذ قد يكون الشئ ممكناً
في نفسه ويجب الانصاف
به كالجزم يجب انصافه
بالحرارة حال عدم
السكون وباحدهما
لا يبينه وبالعرض
لا سخالة خلوا الجزم عن
عرض مع امكان الحركة
وامكان أحدهما لا يبينه
وامكان العرض فلنا
منسوع اذ كان منافي

صادق وإذا أردت دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا بعض الكتاب ساكن الاصابع بالاطلاق
تجده منافيًا للاصل الاصيل الصادق وما نافي الصادق كاذب فلهذا هو النقيض كاذب فاصله وهو
العكس صادق وهو المطلوب وانما لم تنعكس المشروطة العامة اني مثلها مشروطة عامة للنقض بالمادة
كافي المثال المذكور في نقض عكس السالبة الضرورية كنفسها المتقدم في رد دليل المتقدمين على
عكس الممكنات

﴿والخاصتين اعكسهما عريفيه * لادائما في بعضهما مثليه﴾

يعني أن عكس المشروطة والعرفية الخاصتين عريفية عامة مفيدة بالادوام في البعض مثلية أي مماثلة
للأصل في كونها سالبة كلية وذلك أن كلا من الخاصتين من كتب من صدر وهو العامة مشروطة أو عريفية
وعجز وهو لادائما الذي هو معنى مطلقة عامة موافقة للصدر في الموضوع والمحمول والكم ومخالفة له في
الكيف كما تقدم مثلا اذا قلنا لا شيء من الكتاب ساكن الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لادائما
فما قبل لادائما عريفية أو مشروطة عامة سالبة كلية وهي الصدور لادائما فيهما بمعنى قضية مطلقة
عامة موجبة كلية قائلة كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام فلا بد في عكس هذه المركبة من
مركبة مثلها الصدور للصدور والعجز للعجز وهي العرفية العامة لادائما في البعض وهي قضية مركبة
من عريفية عامة كلية ومطلقة عامة جزئية الأولى من الصدور والثانية من العجز اذا علمت ذلك فنقول اذا
صدق لا شيء من الكتاب ساكن الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لادائما صدق عكسه عريفية
عامة لادائما في البعض قائلة لا شيء من ساكن الاصابع بكتاب دائما مادام كاتبا لادائما في البعض اما
صدق العرفية العامة فلانه قد ثبت انها عكس عامتين عكس الخاص والخاص وأما صدق اللادائما
في البعض الذي هو بعض ساكن الاصابع بكتاب بالاطلاق العام فبذلك أنه لو لم يصدق لصديق نقيضه
وهو لا شيء من ساكن الاصابع بكتاب دائما فاذا أردت دليل الخلف فضع هذا النقيض كبرى للأصل
الاصيل على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لا شيء من
ساكن الاصابع بكتاب دائما يتبع لا شيء من الكتاب بكتاب الاصابع دائما وهو محال وان أردت دليل
العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا لا شيء من الكتاب ساكن الاصابع دائما فبذلك منافيًا للأصل
الذي هو معنى لادائما في الخاصتين وهو صادق وما نافي الصادق كاذب فلهذا هو النقيض كاذب فاصله
وهو العكس صادق وهو المطلوب ﴿سأخذه﴾ قالوا وانما لم تنعكس عريفية عامة لادائما في الكل فتكون
عريفية خاصة ولادائما فيهما بمعنى مطلقة عامة كلية موجبة قائلة كل ساكن الاصابع بكتاب بالفعل كاذب
هذه الكلية بدليل صدق نقيضها وهو بعض ساكن الاصابع ليس بكتاب دائما كالارض فانها ساكنة
وايست بكتاب دائما اذ يصدق على الارض انها ساكنة الاصابع أي غير متحركة كما هو وجود اصابع لها
هكذا قال من رأينا كاتبا قطب وحواشيه وجميع مقاليه ولكن في النفس من ذلك شيء لان الكلام في
المثال في سكون الاصابع وبحث الاصابع للارض فأي سكونها نعم لو كان الذي في المثال مطلقا سكون
اصح هذا النقيض والتوجيه الذي ذكره بقوله لعدم وجود الخ انما يقال في نحو لا شيء من اصابع
الارض يتحرك مثلا لان السالبة تصدق في الموضوع وأين هذا انما هو ان ما عاين رجوع الى موجبة
قائلة الارض غير متحركة الاصابع وهو يرجع الى قولنا اصابع الارض غير متحركة قياسا على
نحو زيد غير فصيح اللسان أي اسان زيد غير فصيح على قياس النعت السبي في نحو قولنا حضر الرجل
الفصيح اللسان والانسكان يوضع على ترجمتهم أن يقال مثلا الانسان غير متحرك القرون دائما لعدم
وجود قرون للانسان والحمار غير كريم اللعبة مثلا وهو من السفه بكان والواجب الرجوع في ذلك لما هو
معلوم وتقدم لك التنبية عليه من ان عكس الموجبة الكلية في الموجهات وغيرها انما هو الموجبة الجزئية

الوجوب الذاتي ووجوب
الاتصاف في المثال الاول
عرضي انما جاء بعد
اعتبار وجود الجرم والا
فالصفة متى كانت ممكنة
كان الاتصاف بهامكنا
لان تقدير نقيضها يقتضي
في الاتصاف بها على
ذلك التقدير وهما يصح
أن نقول لا شيء من الجرم
يتصف بالسر كحال
عدم السكون بالامكان
وأما المثالان الاخيران
ففيجاب عنهما بما ذكر
لان وجوب اتصاف
الجرم بأحدهما أو
بالعرض عرضي لانه
انما جاء بعد اعتبار وجود
الجرم على انه لا يردان
لان كلامنا في أن وجوب

بالدليل الذي اتفقوا عليه وصار بدعيها من انه يصدق كل انسان حيوان ولا يصدق عكسه كلية قائمة
كل حيوان انسان وقواعد الفن لا بدوان تكون كلية مطردة منطبقة على جميع المواد ويكفي في هدمها
النقض ولو بمادة واحدة ألا ترى انك لو قلت كل انسان ناطق لصدق عكسه كلية مع اتفاقهم على ان عكس
الموجبة الكلية انما هو موجبة جزئية دائماً والاصل المطلوب عكسه هنا هو الادعاء الذي في الخاصيتين
وهو بمعنى مطلقة عامة موجبة كلية فيكون عكسها موجبة جزئية وهو معنى لا دائماً في البعض الذي في
العكس الذي به صارت القضية عرفية عامة لا دائماً في البعض هذا هو الكلام الذي تقبله الافهام ولو لم يكن
أصل المثال وما عليه من الكلام لمثل هؤلاء الفحول لما كان لبحثنا فيه من مجال اذا البحث في المثال ليس
من دأب الرجال * لكن هم القوم لا تنسى وقائعهم *

﴿ عكس جزئيات السوالب ﴾

﴿ جزئية جميعها لا تنعكس * منها سوا الخاصتين لا نفس ﴾

المعنى ان جزئيات السوالب لا تنعكس منها سوى الخاصتين وكان اقياس عدم عكسها لان السالبة
الجزئية لا عكس لها كما هو شأن العكس في غير الموجهات لكن قام الدليل هنا على عكس هاتين الجزئيتين
كما سنذكره وأما غيرهما من جزئيات السوالب الكلية التي تقدم انها تنعكس فلا تنعكس لعدم وجود
الدليل المخرج عن الاصل الموجب لعدم القياس ولوجود النقص بالمادة ولنبينه في اخصها وهو
الضرورية المطلقة واذا لم تنعكس الاخص لم تنعكس الاعم لان لازم الاعم لازم الاخص فاذا فرضنا
عكس الاعم مع عدم عكس الاخص لزوم وجود المألوم بدون لازمه وهو محال فنقول انما لم تنعكس
جزئيات الدائمتين والعامة من السوالب لانه يصدق بعض الحيوان ليس بناطق بالضرورية ولا يصدق في
عكسه بعض الناطق ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل ناطق حيوان

﴿ فاعكسها عرفية أي خاصة * هذا جديران يراعى خاصة ﴾

أي اذا علمت ان الخاصتين الجزئيتين السالبتين تنعكسان فاعكسهما عرفية خاصة سالبة جزئية وأشار
بقوله أولاً لا نفس وقوله ثانياً هذا جدير الخ الى التعريض بدم مذهب من ذهب الى عدم انعكسها قياساً
على غيرهما من السوالب الجزئية لقيام الدليل هنا على هذا العكس وهو دليل الافتراض وحاصله ان
نقول اذا صدق بعض الكتاب ليس هو ساكن الا صابع دائماً أو بالضرورية مادام كاتباً لا دائماً يصدق
عكسه عرفية خاصة سالبة جزئية قائمة بعض ساكن الا صابع ليس هو بكتاب دائماً أو بالضرورية مادام
ساكنها لا دائماً لا نفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً سواء كان ذلك موضوع الصدر أو الجذفة فرضه
زيداً مثلاً ثم تحمل عليه وصف ذلك الموضوع ايجاباً وهو كاتب فتقول زيد كاتب ووصف محمول الجذر
كذلك ايجاباً فتقول زيد ساكن الا صابع وانما لم تحمل عليه وصف محمول الصدر لانه مطلوب
فباعتبار هاتين المقدمتين المسميتين بمقدمتي الافتراض صار زيد موصوفاً بكونه كاتباً وبكونه ساكن
الا صابع معاً ثم تدعى صدق مقدمه أخرى اجنبية لازمة للصدر قائمة زيد ليس كاتباً دائماً مادام ساكن
الا صابع وتستدل عليها بقولك لو لم يصدق هذه المقدمة لصدق نقيضها وهو زيد كاتب بالفعل حين هو
ساكن الا صابع فتعكس هذا النقيض في المعنى الى قولك زيد ساكن الا صابع بالفعل حين هو كاتب
فتجد منافياً للاصل الاصيل القائل بعض الكتاب ليس ساكن الا صابع دائماً أو بالضرورية مادام
كاتباً لا دائماً لان زيدا المحكوم عليه في هذا العكس بانه ساكن الا صابع بالفعل حين هو كاتب بعض
الكتاب المحكوم عليه في أصل القضية وهذا الاصل صادق وما نافي الصادق كاذب فلزومه وهو النقيض
كاذب فاصله وهو المقدمة الاجنبية المذكورة صادقة والى هنا صارت المقدمات المحفوظة عندك ثلاثة
فلك في تمام الدليل بذلك طريقان الطريق الاول ان تأخذ المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض

الاتصاف بصفة معينة
يستلزم وجوب تلك
الصفة المعينة (الدائم
الذات مسجع) دوام
(الصفات) دوام ذاتها
(ذي مطلق الغنى) أي
الغنى المطلق (عن جميع
الجهات) أي الجهات
الست أو المراد عن جهات
النقص فهو تعالى متسنزه
عن كل نقص كالقاعل
والحمل ومن يكمله أو
يدفع عنه النقص والوزير
والمعين والجهات الست
وفيما تقدم مع ما يأتي
براعة الاستهلال وهو أن
يأتي المتكلم في طاعة
كلامه بما يشعر بمقصوده
(ثم الصلاة) المقصود بها
تعظيمه صلى الله عليه وسلم

وتجعلها صغرى والمقدمة الاجنبية المذكورة كبرى على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد
 سا كن الاصابع زيد ليس بكاتب دائما مادام سا كن الاصابع ينتج بعض سا كن الاصابع ليس بكاتب دائما
 مادام سا كنهما وهذا عكس الصدور ثم تأخذ ثانيا المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض وتضعها صغرى
 للمقدمة الاولى منها على هيئة الشكل المتقدم هكذا زيد سا كن الاصابع زيد كاتب ينتج بعض
 سا كن الاصابع كاتب وهو عكس المجزئتين القياسيتين خرج مجموع العكس وتم المطلوب الطريق
 الثاني ان تستخرج انعكس المطلوب من حاصل المعنى بان تقول ان زيدا باعنا من مقدمتي الافتراض صدق
 عليه انه كاتب وان سا كن الاصابع وعنه امتنا في ان فيه فقي كان كاتب لم يكن سا كن الاصابع
 وبالعكس وحيلة فيلزم ان يصدق بعض سا كن الاصابع ليس بكاتب دائما او بالضرورة مادام سا كنهما
 لا يصدق على زيدا انه سا كن الاصابع باعتبار حمل محمول المجزئتين وانما ليس بكاتب دائما مادام
 سا كنهما باعتبار المقدمة الاجنبية التي أخذناها من مقدمتي الافتراض ان يصدق بعض سا كن الاصابع
 ليس بكاتب دائما او بالضرورة مادام سا كنهما وهذا عكس الصدور والمصدق عليه انه كاتب وانما سا كن
 الاصابع باعتبار مقدمتي الافتراض صدق عليه انه كاتب بالتحليل وهو مفروض صدق من موضوع
 فيصدق بعض سا كن الاصابع كاتب بالفعل وهذا عكس المجزئتين عنده المتداخلة قد خرج انعكس
 مجزئته وهو المطلوب والطريق الاول اوضح واخصر وهذا هو البعض الآخر مما وعدناك به في الكلام
 على دليل الافتراض من انه قد يخلط مع مقدمتي الافتراض مقدمة اخرى اجنبية لازمة لاصل القضية
 تضم اليها احدي مقدمتي الافتراض وقد كرر هذا ما ينعكس من السوالين كليا وجزئيا وانما باقية
 وهو الاربع عشرة الوقفيات والمطابقة والممكنات فلا تنعكس مطلقا سواء كانت كلية او جزئية
 للنقض بالمادة والذاتية في اخصها وهو الوقفية الكلية لانه اذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم على
 ما تقدم فتقول يصدق لاشي من القوم بخصف بالضرورة وقت الزرع لا دائما وبكذب في عكسه
 لاشي من المختص بضمور بأي جهة لصدق تقيضه وهو صيكل مختص بضمور بالضرورة والنقيض ان
 لا يصدق ان ما لم يات في الكلام على انعكس المستوي بما لا مزيد عليه من الجمع والمنع اعقبناه
 بالكلام على عكس النقيض فقلنا

﴿عكس النقيض﴾

اعلم انه جرى الخلاف بين الاولائي والاولاخر من المناطق في حقيقة عكس النقيض وتعرف انه فقال الاولائي
 هو تبديل كل طرف من طرفي القضية بنقيض الاخر منهما مع بقاء الصدق والكيف وقال الاولاخر هو
 جعل الطرفين الاول من القضية ثانيا ونقيض الثاني او لا مع بقاء الصدق دون الكيف مثلا كل انسان
 حيوان عكس النقيض فيسه على الاول كل ما ليس بحيوان ليس بالانسان وعلى الثاني لاشي مما ليس بحيوان
 انسان وحده كقولنا موجب هذا الخلف وما ينفي عليه ﴿ساذجة﴾ قد علمت بما سمعت انه ليس انما الانعكاس
 نقيض واحد مختص بجهة بين القوم لان مفهوم عكس نقيض احدهما معنى عكس النقيض المتوافق
 والاخر بمعنى عكس النقيض الخافض لان انعكس عند القوم ثلاثة اشياء هي بين العصر وبين قريسا
 وتروى فان قلت ما ينادى على ان اطلقهم على مواضع الفان من باب (نسيم بين الجرائر يا سكاغ)

﴿عكس النقيض في الوجبات﴾ بعكس معنى المستوي بالذات

﴿الوجبات فيسه كالسوالب﴾ هذا والعكس بقول صائب

المعنى ان عكس النقيض في الوجبات عكس حكم العكس المستوي بالذات أي بالقيام في الوجبات
 والسوالب دون فرق وحده ذلك الحكم بالوجبات فيه هو حكم السوالب في العكس المستوي وحكم السوالب
 فيه هو حكم الوجبات في انعكس المستوي جريا على القول بالصائب وهو قول المتقدمين في غير نفسه

لان المقصود به الدعاء
 بايصال ثواب اليه لانه
 اجل من ان ينتفع
 بطله انما له او المقصود
 الامر ان قد ولان وجع
 بان من ذهب الى الاول
 اراد انه لا يصرح بأنه
 صلى الله عليه وسلم ينتفع
 به لانه عليه وان كنا
 نعتقد ذلك بقوله كالعبد
 المقن انما ينتفع به سيده
 لا ينبغي له ان يصرح
 بذلك أي انتفاع سيده به
 (والسلام) فيه نظير ما
 (أبداني كل حين للنبي
 أحمد من نقض اليمينان)
 أي حل وأبطل أمور ذرية
 (بالعهدان) والمراد به
 مطابق الدليل وفي اصطلاح
 المنطقي تصديقان

وأحكامه وإن استحضرت ما تقدم لك في العكس المستوي ايجابا وسلبا نقضاً وإليه اهتداهان علمك الآخر وبان
 لديك السر وإن آيت الاوصاف التكرار ولم تقنع بهذا الاظهار فلن فصل لك هذا المحمل فنقول تقدم لك في
 العكس المستوي ان الكلام فيه على نوعين نوع في عكس الموجبات ونوع في عكس السوالب وحيث
 ان حكم الموجبات هنا هو حكم السوالب هناك وبالعكس فان جعل الكلام هنا أيضاً على نوعين ((النوع
 الاول في عكس الموجبات)) كل ما ثبت هناك للسوالب يثبت هنا للموجبات وقد علمت هناك ان السوالب
 تنقسم الى كليات وجزئيات وان الكليات لا ينعكس منها الاستدائمان والعامتان والخاصتان
 وان الدائمتين ينعكسان دائماً مطابقة عامة كلية والعامتين عرفية عامة والخاصتين عرفية عامة لا دائماً
 في البعض فكذلك الموجبات هنا تنقسم الى هذا التقسيم وتنعكس الى هذا العكس فان كانت كليات فلا
 ينعكس منها الا هذه الستة بعين العكس المتقدم فاما الدائمتان فينعكسان دائماً مطابقة كلية بدليل انه اذا
 صدق كل انسان حيوان بالضرورة أو دائماً صدق في عكسه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان دائماً والا
 لصدق نقضه وهو ليس بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان بالاطلاق العام وحيث انه سأل به المسأله المحمول
 فهو بمعنى موجبة محصلة لان سلب السلب الايجاب فتأخذ به معناه وهو هذه الموجبة القائلة بعض ما ليس
 بحيوان انسان بالاطلاق العام فان شئت دليل الخلف فضعه صغرى للاصل هكذا بعض ما ليس بحيوان
 انسان بالاطلاق العام وكل انسان حيوان بالضرورة أو دائماً ينتج بعض ما ليس بحيوان بالضرورة
 أو دائماً وهو محال وان شئت دليل العكس فاعكس هذا النقيض بالمستوى الى قولك بعض الانسان ليس
 بحيوان بالاطلاق العام فتجد منافياً للاصل الاصيل الصادق وما نافي الصادق كاذب الخ وأما العامتان
 فينعكسان عرفية عامة موجبة كلية بدليل انه اذا صدق كل كاتب متحرك الا صابع بالضرورة أو
 دائماً مادام كاتباً صدق في عكسه كل ما ليس بمتحرك الا صابع ليس بكاتب دائماً مادام ليس بمتحرك الا صابع
 والا لصدق نقضه وهو ليس بعض ما ليس بمتحرك الا صابع ليس بكاتب بالاطلاق العام حين هو ليس
 بمتحرك الا صابع وهو سأل به المحمول فتكون بمعنى موجبة محصلة قائلة بعض ما ليس بمتحرك
 الا صابع كاتب بالاطلاق العام حين هو ليس بمتحرك الا صابع الايجاب فتأخذ به هذا المعنى فان
 شئت دليل الخلف فضعه صغرى للاصل ينتج المحال وان شئت دليل العكس فاعكس بالمستوى تجده
 منافياً للاصل الخ وأما الخاصتان فينعكسان عرفية عامة لا دائماً في البعض بدليل انه اذا صدق كل كاتب
 متحرك الا صابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً صدق في عكسه كل ما ليس بمتحرك الا صابع ليس
 بكاتب دائماً مادام ليس بمتحرك الا صابع في البعض اما صدق العرفية العامة فلانه قد ثبت انها عكس
 العامتين وعكس العام عكس الخاص وأما صدق الدائمتين في البعض الذي هو بمعنى ليس بعض ما ليس
 بمتحرك الا صابع ليس بكاتب بالاطلاق العام فلانه لو لم يصدق هذا عكس الدائمتين الذي في الخاصتين الذي
 هو بمعنى لا شيء من الكاتب بمتحرك الا صابع بالاطلاق العام لصدق نقضه وهو كل ما ليس بمتحرك
 الا صابع ليس بكاتب دائماً فتعكسه بعكس النقيض الى قولك كل كاتب متحرك الا صابع دائماً فتجد
 منافياً للاصل الصادق الخ هذا حكم الموجبات ان كانت كلية وان كانت جزئية فهي مثل جزئيات
 السوالب في العكس المستوي وهي لا ينعكس منها الا الخاصتان الجزئيتان فينعكسان عرفية خاصة
 وكذلك هنا جزئيات الموجبات لا ينعكس منها الا هاتان الخاصتان فينعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق
 بعض الكاتب بمتحرك الا صابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً صدق في عكسه بعض ما ليس بمتحرك
 الا صابع ليس بكاتب دائماً مادام ليس بمتحرك الا صابع لا دائماً بدليل الافتراض المتقدم هناك في اثبات
 عكسهما وهما سأل به ان لا دائماً لان لا دائماً في اثباتين الخاصتين المطلوب عكسهما بمعنى بعض
 الكاتب ليس بمتحرك الا صابع بالاطلاق العام ولا دائماً التي في العكس المراد اثباته بمعنى ليس بعض ما ليس

يقينيان يلزمهما تصديق
 آخر (فانعكس) أي
 تبدل (الخصوص بالخذلان)
 وهو خلاق قدرة العصيان
 في العبد (والله) أي كل
 مؤمن مقام الدماء
 (وعكسه) اسم جمع
 لصاحب بمعنى الصالحين
 (الاعلام) جمع علم وهو
 البطل شبيه الصحابة
 بالاعلام في الاهتداء بهم
 وهو تقريب للعقول على
 عادة العرب (ومن تلاهم)
 على الدوام وبعد) الواو
 نائبة عن أما النائية عن
 مهمما واختصت الواو
 بالنيابة دون سائر حروف
 العطف لانها أم السباب
 ولانها تكون للاستئناف
 (فالقصد) أي المقصود

متحرك الا صابع ليس بكتاب بالفعل فتفرض ان ذات الموضوع في القضية الاصلية شيء معين كزيد سواء كان ذلك موضوع المصدر أو العجز ثم تحمل عليه وصف المحمول سلبا وهو محمول العجز لانه هو المسلوب فتقول زيد ليس بمحرك الا صابع وهذه مقدمة افتراض تحفظ ثم تحمل عليه وصف الموضوع ايجابا وهو كاتب فتقول زيد كاتب وهذه مقدمة افتراض أخرى تحفظ ثم تدعي صدق مقدمة أخرى اجنبية مأخوذة من المصدر قائله زيد ليس بكتاب دائما مادام ليس بمحرك الا صابع وتستدل على صدقها بقولك لولم تصدق هذه المقدمة لصدق نقيضها وهو زيد كاتب بالفعل حين هو ليس بمحرك الا صابع فاعكسه في المعنى الى قولك زيد ليس بمحرك الا صابع بالفعل حين هو كاتب فتعده منافيا لاصل الصادق المقتضى انه متحرك الا صابع دائما مادام كاتبا وما نافي الصادق كاذب فلزومه وهو النقيض كاذب فالاصل وهو هذه المقدمة صادقة ثم لك في تمام الاستدلال الطريقان المتقدمان ((الطريق الاول)) ان تضم المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض مع هذه المقدمة الاجنبية على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد ليس بمحرك الا صابع زيد ليس بكتاب دائما مادام ليس بمحرك الا صابع ينتج بعض ما ليس بمحرك الا صابع ليس بكتاب دائما وهذا صدر العكس ثم تضم المقدمة الاولى ثانية مع لازم مقدمة الافتراض الثانية التي هي زيد كاتب وذلك للزم هو ليس زيد ليس بكتاب على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد ليس بمحرك الا صابع ليس زيد ليس بكتاب ينتج ليس بعض ما ليس بمحرك الا صابع ليس بكتاب وهذا عجز العكس الذي بمعنى الادعاء ((الطريق الثاني)) ان تستخرج صدر العكس وعجزه من حاصل المعنى بدون تركيب قياس بان تقول ان زيد بعض صادق عليه انه ليس بمحرك الا صابع لمقدمة الافتراض الاولى وانه ليس بمحرك الا صابع دائما مادام ليس بكتاب للمقدمة الاجنبية فتعين ان يصدق بعض ما ليس بمحرك الا صابع ليس بكتاب دائما مادام ليس بمحرك الا صابع فتستخرج صدر العكس ثم تقول ان زيدا انصف بعدم تحرك الا صابع لمقدمة الافتراض الاولى وبكونه كاتبا لمقدمة الافتراض الثانية وهو بعض الكتاب فيصدق ليس بعض ما ليس بمحرك الا صابع ليس بكتاب والطريق الاول أوضح وأخصر وهذا ما ينعكس من الموجبات كلية أو جزئية ولا ينعكس من جزئيات هذه الموجبات الست الالهاتان الخاصتان وأما جزئيات الدائماتين أو العامةتين فلا ينعكس للنقض بالمادة ولا يمينه في أخصصها واذالم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم فتقول يصدق بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة ولا يصدق في عكسه بعض الانسان ليس بحيوان بأي جهة لصدق نقيضه وهو شيء من الانسان ليس بحيوان وكذا لا ينعكس من الموجبات الكلية أو الجزئية غير هذه الست وهاتين الخاصتين الجزئيتين للنقض بالمادة ولا يمينه في أخصصها وهو الوقفية الكلية واذالم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم فتقول يصدق كل قمر ليس بمختسف وقت التربيع لادائما ولا يصدق في عكسه كل ما هو مختسف فليس بقمر يصدق نقيضه وهو لا شيء من المختسف ليس بقمر

(اجابات نفسها) أي
تظم القضايا ذات الجهات
(ف) بعد نظمها المقصود
(حكمها) أي نظمه
وحكمها هو المبين بقوله
(نقيضها وعكسها)
عكسا مستويا وعكس
نقيض موافقا وعكس
نقيض مخالفا (ولان نحو
نسبة عشر) باسكان العين
على اجمة (سنة عذر لذي)
أي عند (ذوي العقول
الحسنة) لا سيما في هذا
القرن الثاني عشر
(والله تعالى) (حسبي)
أي كافي لا غيره في جواب
تخير ودفع الضير (والله)
لا الى غيره (الجبني في كل
ما أرومه) أي أطلبه
(وارتجبه) منه

((النوع الثاني في عكس السؤال))

كل ما ثبت هنالك للموجبات ثبت عند السؤال وقد علمت ان الموجبات كلها تنعكس بالمستوى ما عدا
الممكنات وان عكس الدائمات منها والعامةين مطلقة جنبية موجبة جزئية فكذا ذلك اسوالها كلها
كلية أو جزئية مناهة الممكنات تنعكس الى ما انعكست اليه هذه الموجبات هنالك بابدال الإيجاب في
الاصل والعكس بالسلب فتفظ فأما الدائمات والعامةين فينعكسان على لغة جنبية سالبة جزئية ولا يمينه
في أخصها وهو العرفية العامة السالبة الجزئية واذ ثبت العكس للاعم ثبت للاخص فتقول اذا صدق
بعض الكتاب ليس بكتاب الا ان صابع دائما مادام كاتبا يصدق في عكسه ليس بعض ما ليس بكتاب

الاصابع ليس بكتاب بالاطلاق العام حين هو ليس بساكنها والاصل صدق نقيضه وهو كل ما ليس بساكن
 الاصابع ليس بكتاب دائما مادام ليس بساكنها ونعكسه بعكس النقيض الى قولنا كل كتاب ساكن
 الاصابع دائما مادام كتابا وهو منافي للاصل والصادق الخ وهذه المظان الحينية بعينها هي عكس
 الخاصتين السالبتين كائنتين أو جزئيتين بعين هذا الدليل وانما لم ينعكسا مطلقا حينية لا دائمة كما انعكسا
 ايم او هما موجبتان بالعكس المستوي لان دائما فيهما موجبة كلية مطلقة عامة وهي لا عكس لها
 هنا كما تقدم في النوع الاول واما التسع الباقية وهي الوقتيات الاربع والمطلقات الخمس فتنعكس سواء
 كانت كلية أو جزئية مطلقة عامة سالبة جزئية بدليل انه اذا صدق لاشئ من المكاتب أو ليس بعض
 المكاتب بساكن الاصابع باحدى الجهات التسع المذكورة صدق في عكسه ليس بعض ما ليس بساكن
 الاصابع ليس بكتاب بالاطلاق العام والاصل صدق نقيضه وهو كل ما ليس بساكن الاصابع ليس بكتاب
 دائما ونعكسه بعكس النقيض الى قولنا كل كتاب ساكن الاصابع دائما فتجده منافي للاصل والصادق
 الخ هذا توضح ما اشار له الناظم وقوله بقول صائب اشارة الى مذهب المنقذين وتوجيه صوابه يستلزم
 تهيدا وتوجيها

﴿ التمهيد ﴾

اعلم ان الادلة التي اعتمدها المتقدمون في تعريف عكس النقيض بما تقدم وجعل حكم الموجبات فيه
 حكم السوالب وبالعكس هي دلائل الخلف والعكس في الموجبات ودليل العكس فقط في السوالب وهما
 مبنيان هنا على امرين عامين وخص فاما الامر العام فهو ان مبنى هذين الدليلين أخذ نقيض العكس المدعى
 صدقه ثم ضمه الى الاصل كما هو دليل الخلف أو عكسه كما هو دليل العكس والعكس المدعى صدقه ما
 للموجبات واما للسوالب فان كان للموجبات ولا ينعكس منها الا الكليات فهو موجبة كلية معدولة
 لانها امر كلية من نقيض طرفي الاصل ونقيضها سالبة جزئية معدولة واما الامر الثاني فهو جعل هذا
 النقيض بمعنى موجبة محصلة كما رأيت في الادلة المذكورة فأورد المتأخرون المنع على هذه الادلة بسبب
 منعهم لهذا الامر الثاني باننا نسلم ان هذا النقيض الذي هو سالبة معدولة بمعنى موجبة محصلة فان
 السالبة اعم من الموجبة والاعم لا يكون بمعنى الاخص ولا يستلزمه لانفراد الاعم عنه في مادة أخرى والا
 لم يكن اعم وانما كانت السالبة اعم لانها تصدق بنفي الموضوع والموجبة خاصة بوجوده وان كان
 للسوالب كلية أو جزئية وهي انعكس سالبة جزئية فهو سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فعلى دليل
 العكس فيها انعكس هذه الموجبة الكلية موجبة كلية بعكس النقيض حتى تجد هذا العكس منافي
 للاصل وقد ابطنا انعكس الموجبة الكلية كنفسها لانه مبني على ما سمعت من كون السالبة المعدولة
 بمعنى الموجبة المحصلة وقد ابطنا والمبني على الباطل باطل هذا هو المنع الذي أورد المتأخرون على أدلة
 المتقدمين وأوردوا عليهم أيضا الخليات الموجبة التي يكون مجموعها من المفهومات الشاملة والسوالب
 التي تكون موضوعاتها متناقض هذه المفهومات الاولى وكل تنافي ممكن عام فانه صادق مع كذب عكسه
 على مذهبهم وهو كل لا يمكن عام لاشئ وكل ما هو غير عالم فهو وجوده في أي من دامت ذاته موجودة
 ولا يصدق عكسه وهو كل ما هو غير موجود في عالم دائما والاشياء محولة لاشئ من الممكن انما لاشئ
 أو بلا انسان فانه صادق مع كذب عكسه وهو ليس بعض الشئ أو الانسان أو الله لانهم ان يحكموا عالمهم بذلك لم
 يسلم مذهب المتقدمين من التلويح ولم يقرأ أدلتهم من التلويح فتمسك المتأخرون عن مدعيتهم مفعلا وعسلا
 الى ما ذكرنا وعرفوا ما عرفوا وحكموا بان حكم الموجبات فيه حكم السوالب بالعكس وعلى ذلك جرى
 صاحب الشمسية ومقلدوه

﴿ هذا باب (أقسام) ﴾

جمع قسم بكسر القاف
 وقسم الشئ ما هو وأخص
 منه كالشر وطه فانها
 أخص من مطلق
 الضرورية (أنواع) أي
 أصناف (الموجبات)
 كطلاق الضرورية فانه
 صنف من مطلق الموجبة
 فالمراد بانواع هذا الصنف
 (وكيف نسبة) حكمية
 أي (وجوب) و (اطلاق)
 و (دوام) و (امكان)
 حال كون هذه المذكورات
 (بوصف) أي مع وصفه
 (الاطلاق) عن القيد
 الآتي (أو) مع (قيدا)
 أي غير (المحمول)
 كوصف الموضوع أو

﴿ التوجيه ﴾

حيثما بطل مذهب المتقدمين فبأي داع آثرناه وفي النظم صوبناه الداعي لذلك هو التأمل الصادق في منع المتأخرين للأدلة وإيرادتهم على الدعوى فوجدت زخرف القول غرورا إما منعهم كون السالبة المعدولة ليست بمعنى الموجبة المحصلة الذي هو الآخر الثاني من مبنى دليلي الخلف والعكس ودعوى أن الأول أعم من الثانية فبناه عدم التفرقة بين السالبة المعدولة والسالبة المساوية المحمول وقد نصوا على أن الثانية ليست أعم من الموجبة المحصلة بل هي هي وإنما المغايرة باعتبارية وإن قولهم السالبة أعم من الموجبة محله في غير السالبة مساوية المحمول وما هنا من الثانية لا من الأولى لأن قولنا في عكس كل إنسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان يلاحظ موجبة مساوية المحمول لا معدولة لأنه لأن كل طرف منها نقيض كل طرف من القضية الأصلية كما هو تعريف عكس النقيض فالسالب في طرفيها ملاحظ انصبابه على النسبة التي في كل من الطرفين في المعنى لأن أطرافها عدمية صرفة بدون هذه الملاحظة حتى تكون معدولة والا لكان الحكم فيها بعدى على عدى وهو خلاف الواقع فتم كونها موجبة مساوية المحمول ونقيضها سالبة جزئية وسالب السلب إيجاب فهذه الجزئية حينئذ بمعنى الموجبة المحصلة ولا تغاير إلا بالاعتبار وأيضا نصوا في مجتهد العدول والتحصيل على أن الموجبة المساوية المحمول في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع وهذه الموجبة هنا هي العكس المذکور فإذا لم تصدق فعدم صدقها ما لعدم وجود الموضوع أو لعدم ثبوت المحمول له والأول باطل لأنها كالسالبة في عدم اقتضاء وجوده فتصدق مع عدمه فتعين الثاني فيكون المحمول هنا غير ثابت للموضوع الموجود وعدم ثبوته له هو سلبه وسلبه هو عين النقيض القائل ليس بعض ما لا حيوان لا إنسان وسالب السلب إيجاب فيصير هذا النقيض بمعنى موجبة محصلة قائلة بعض ما لا حيوان إنسان فتم الدليل وثبت المدعى في الموجبات والسوالب ((وأما)) إيرادهم الخليات التي تكون محمولاتها من المفهومات الشاملة والسوالب التي تكون موضوعاتها نقائص هذه المفهومات فبناه إيجاب تعميم قواعد الفن دائما لكل ما يمكن تصوره وقد نصوا على أن تعميم قواعد الفن إنما هو بقدر الطاقة على أن التعميم المذکور إنما يكون لأجل الاستعمال وهذه القضية لا تستعمل في العلوم فلا ثمة لتعميم قواعد الفن لدخالها وقد نص على ذلك جماعة من محقق المتأخرين فقال بعضهم لأجل ذلك كان المستعمل في العلوم عكس النقيض على رأي المتقدمين إذ لا مسئلة في العلوم يكون محمولها من المفهومات الشاملة فلا يس اعتبار المتأخرين إلا لمجرد تعميم قواعد الفن من غير ثمة عليه ترتب عليه اه وقال بعض آخر منهم أن عدم تمام أدلة الأحكام أو بطلانها لا يقتضي تغيير الاصطلاح والتعريف الذي تبني عليه الأحكام لجواز تغيير الأحكام أو تخصيصها بغيره وإذا المنع والنقض مع أنه يمكن تمام أدلة القسما في الخليات بتخصيص أحكامهم بغير المفهومات الشاملة ونقائصها أو بأخذ النقيض سلبيا لا عسديا اه وقال بعض آخر منهم هذا العكس أي على مذهب المتأخرين لا يجب كذا يحتاج المنطق إليه ولا يستعمل في العلوم اه على أن التسمية بعكس النقيض إنما تظهر على مذهب القدماء لأنك أخذت نقيض الطرفين وعكستهما على الهيئة المتقدمة وأما على مذهب المتأخرين فبنا النظر للجزء الثاني فقط فقدم الدليل وسقط الدخيل والدخيل هذا ما استحدث به الأفكار وأبرزته من تحت الجلب بذكر الخليل منها الأقسام ومن هو بعد ما تنورت بصيرته بهذا البيان وأشرق فيها شمس البرهان يرى العدول عن مذهب القدماء عدلا والخروج عن جادة الإنصاف عدلا ولذا خلعت ربقه الثقيلة الأثمة وانتجت منها هج الفكر الأثمة

الوقت المعين أو الملمح -
وكلا دائما ولا بالضرورة
(فهو) الفاء زائدة في أول
نحو المبتدأ يعني أن
كيفية النسبة وهي
الوجوب والاطلاق والدوام
والامكان مطلقات أو
مقيدات بغير المحمول هو
(المادة) بتخفيف الدال
والعنصر وفي تسميتهم لها
بالمادة تجسوزا مادة
المركب أجزاءه والكيفية
صفة للنسبة لاجزئ من
القضية نسبة عليه ابن
مرزوق (وما) أي اللفظ
الذي (عليه) أي الكيف
(دل فهو الجهة) في القضية
اللفظية (أو حكم عقل)
بتكليف القضية بالكيفية
المذكورة (في الذي قد

وسرت بذكرى فاعنديت ما غم * فديم فقامت الفضل للامتقدم

ستحلى الا ان انه يمكن رفض كل من المذهبين واتخاذ مذهب جديد هو انه ليس لنا الا العكس المستوى فقط لانه تبادل طرقي القضية مع بقاء الصديق والكيفية وهذا التعريف منطبق على ما هو عكس نقبض على مذهب المتقدمين لانه يرجع الى ان تأخذ نقبض طرقي القضية وتجعلها قضية اخرى كانه من هذين النقبضين ثم نكسهما عكسا مستويا مثلا كل انسان حيوان تأخذ نقبض طرقيه وهو كل مالا انسان لا حيوان وتعكسه بالعكس المستوى الى قولك كل مالا حيوان لا انسان وكونه عكسا للنقبض القضية الاصلية لا يخرج به عن ذلك ولا يوجب اختصاصا به هذا الاسم والاسم عكس نحو لا شيء من الانسان بجماذ المأخوذ نقبضا بعض الانسان جماذ بعكس النقبض مع اتفاقهم على انه مستوي وذلك لان كل قضية قلبا باعتبار نسبتها نقبض وهو المشهور بالنقبض المجهول عنه في المنطق وباعتبار طرقيه كما ذلك نقبض بمعنى ان تأخذ نقبض كل طرف من طرفيها وتركبهما قضية مستقلة كما تأخذ نقبضا باعتبار نسبتهم او بوجهه قضية مستقلة فكل من علمين النقبضين قضية وعكسهما كعكس الابل على سواء يسوئ في تبادل الطرفين مع بقاء الصديق والكيفية فالواجب حينئذ الاقتضار على العكس المستوى ثانيا لا للكليات وضبطا للجزئيات غاية ما عتاك يقسم العكس المستوى الى قسمين عكس للقضية المركبة من نقبض طرقي قضية وعكس لغيرها وحكم الاول على عكس حكم الثاني لكونه نقبض الطرفين ولقيام الادلة اليقينية على ذلك وهذا هو المذهب الجديد فاصبر في صبرك اليوم حديد وزن الافكار ودع الاشتغال (فقيمة كل امرئ ما يحسنه) وقد اتفقنا على اننا الكثر من بعون وفي الاقام على الموجهات ونعريفات ونسبها ونقائضها وعكسها وكان نهاية المقصد الوقوف على هذا الحد ولكن بعد ان وقع الكتاب تحت الطبع وركبنا المذهبين والطبع الزمنا بعض المخلصين ودوا ونعما ان كرا المختلطات نظما وشرحا ولنا التفصي لضيق الوقت واسبقنا المثل وطبنا الاقالة فاذا اردنا الانكس فاعلمنا لا يحتمل فشرعنا في ذلك مستعينين مواهب الامداد من مبداء الجود ومقبض الابدان فقلنا

المختلطات

وان تكن اربعة موجهة في فضاءها فخطات لوجهها

المختلطات هي الاربعة اوجه التي تتركب من الموجهات سميت بذلك لانها لا تتركب من اوجه مستقيمة مع بعض فيم او تسمى ايضا عند بعضهم باختلاطات وقد علمت في المبادئ المنطقية ان القياس هو القول الموافق من مقدمتين حتى سلما لزم عنهما لذا تم ما قول آخر وينقسم الى استثنائي وهو ما ذكر في النتيجة او نقبضها بالقبول نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا يمكن النهار ليس بوجود الشمس لغيرت بقاء الشمس واقراني وهو ما لم يذكر فيه النتيجة ولا نقبضها بالقبول فهو كل انسان حيوان وكل حيوان منحرك بالادوية والاقراني ما حلى ان تركب من حقيقتين او شرطيتين التامة تركب منهما وقد علمت ان الموجهات لا تكون الا في الخلدات فقياسها لا يكون الا اقترانيا جليا او كل اقتراني لا بد وان تشتمل مقدمتها على حدود ثلاثة أصغروا كبيرا أو وسطا فالأصغرا يكون موضوع النتيجة بعد الاتساج والا كبيرا يكون محمولها كذلك والوسط ما يكون مكررا بينهما والمقدمة التي بها الا صغرى والتي بها الا كبرى تسمى بالكبرى والهيئة الحاصلة من نسبة الجسد الارسطي لكل من الطرفين المذكورين تسمى شكلا والهيئة الحاصلة من نسبة المتقدمين الى بعضهما البعض بالوسطا كناية وخرافية تسمى ضربا بالاشكال اربعة فالاول ان يكون الوسط محمولا في الصغرى والثاني ان يكون محمولا في الكبرى والثالث ان يكون موضوعا فيهما والرابع ان يكون موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى ولكل شكل ستة عشر ضربا منها المنتج عنها التسع واما ان ذلك كان لكل شكل شرط بحسب الكيفية والكم فشرطا الشكل الاول

عقلا من القضايا
الاعلية هو الوجهة او
للتقسيم (فاجحش) في
العلوم (وحصلا) دقائقها
ويدخل في البيتين الاولين
جميع القضايا الموجهة
وبان ذلك سبع بيان
وجه جعلهم ان المحصورة
في تسعة عشر ان القضايا
التي كقياسها غير مقيدة
اربع الضرورية المطلقة
وهي التي وجوب نسبتها
غير مقيد والادائفة
المطلقة والمطلقة العامة
والممكنة واما المقيدات
فانضممها بغيره وانما نجد
ضرورتها بوصف الموضوع
فقط والمشرطة العامة
او مع قيد لا دائما
والمشرطة الخاصة

بحسب ذلك إيجاب الصغرى وكيفية الكبرى والمنتج منه بمقتضى ذلك أربعة شروط وشرط الثاني بحسب ذلك اختلاف مقدمته بالكيف وكيفية الكبرى والمنتج منه بمقتضى ذلك أربعة أيضا وشرط الثالث بحسب ذلك إيجاب الصغرى وكيفية إحدى مقدمتيه والمنتج منه بمقتضى ذلك ستة وشرط الرابع إيجاب مقدمته مع كيفية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كيفية أحدهما والمنتج منه بسبب ذلك ثمانية وقد أمرنا في كتابنا المبادئ المنطقية إلى ضابط يعرف به المنتج من كل شكل على ترتيب ضروريته في أبيات فليست كل ذلك يوجد أيضا في أقيسة الموجهات ففيها هذه الأشكال الأربعة بشروطها وضرورتها وترتيبها وأنما يراد على ذلك شروط بحسب الجهة كما أشار لذلك بقوله

﴿ اشكالها كغيرها أربعة * شروطها حسب الجهات تسعة ﴾

وكون شروطها تسعة أنما هو باستقراءنا للشمسية وشرحها للعلامة القطب فان لم نعلم سواهما حال كتابتنا على المختلطات فشرط الانتاج الشكل الاول وشرطان لانتاج الشكل الثاني وشرط الانتاج الشكل الثالث ونحوه لانتاج الشكل الرابع أشار اليها على هذا الترتيب فقال

﴿ الشكل الاول ﴾

﴿ فشرط شكل أولى فيها * فعلية الصغرى على ما فيها ﴾

كما أن اقتران الصغرى بالكبرى ونسبتها لها في الكيف والسكم يسمى ضربا كما قدمنا فكذاك الهيئته الخاصة من اقتران الصغرى بالكبرى في الجهة بأن يتحد أو يختلفا فيها تسمى اختلاطا وهو أعم من الضرب والاختلاطات المتحصلة في كل شكل عقلا أربعة لان الموجهات عشرون في كل من مقدمتي الشكل فيضرب احدهما في الأخرى يتحصل ما ذكر منها المنتج ومنها العقيم ولا بد من ذلك شرط في كل شكل ما يسقط العقيم ويحصل الناتج فشرط الشكل الاول بحسب الجهة فعلية الصغرى بان لا تكون ممكنة وقوله على ما فيها أي في الصغرى من الخلاف المتقدم بين ابن سينا والفارابي في كون صدق الموضوع على افراده فعليا أو امكانيا فن قال بالاول بشرط فعلية الصغرى هنا وفي الشكل الثالث كما يأتي ومن لا فلا وقد علمت أن الاول هو المؤيد والدليل على هذا الشرط أن الانتاج في هذا الشكل مبني على اندراج الصغرى في الاوسط ايضاً من افراده ويسرى عليه حكمه فتلزمه النتيجة وامكان الصغرى ينافي ذلك لانه حينئذ يكون الملاحظ في نسبتها القوة القرينة من الفعل فيجوز عدم تحققها خارجا وفعلا فلا يثبت الاندراج لان الاوسط موضوع الكبرى وصدقه على افراده فعلي فلا يكون من افراده الا ما كان صدقه عليه فعليا وصدقه على الصغرى حينئذ قوي فلا يسرى حكم الاكبر الى الصغرى فلا انتاج كما في مثال الفرض المشهور في صدق كل حمار من كوب زيد بالامكان العام وكل من كوب زيد فرس بالضرورة ولا تصدق النتيجة وهي كل حمار فرس بالامكان العام وبهذا الشرط سقطت الاختلاطات الخاصة من اقتران الصغريات الممكنات الخمس بالكبريات العشرين وهي مائة وتحصل المنتج ثلثمائة اختلاط أشار الى ضابط جهة النتيجة فيما بقوله

﴿ كيفية انتاجه ﴾

﴿ واجعل نتيجة به الكبرى * فقط اذا وصفية لا تدري ﴾

الانتاج في كل شكل يكون بخلاف الوسط وأخذ موضوع النتيجة من الصغرى ومحمولها من الكبرى وهذا بعينه يجري هنا لكنه لا يكفي في جهة ضبط النتيجة اذ هي لا بد أن تكون موجهة بجهة من جهات المقدمتين فلهذا في كل شكل ذكر لها ضابطا يبين جهتها فضايط جهته النتيجة في الشكل الاول هو أن تكون كالكبرى في جهتها فقط بدون زيادة ولا نقصان بشرط أن لا تكون الكبرى إحدى الوصفيات

أو بوقت معين فقط
فالوقعية المطلقة أو مع
قيد لا دائما فالوقعية أو
بوقت مبهم فقط والمنشورة
العامية أو مع قيد لا دائما
فالمنشورة الخاصة
والدائمة أما أن تقيد
بوصف الموضوع فقط
فالعرفية العامة أو مع
قيد لا دائما والعرفية
الخاصة والمطلقة أما أن
تقيد بلا دائما فالوجودية
اللازمة أو بالضرورة
فالوجودية اللازمة
أو بالحسب فالحسية المطلقة
أو بغير ذلك والممكنة
عامة وخاصة كما سيأتي
فان قيد امكانها بحسب
فنية ممكنة أو بوقت
فوقية ممكنة أو بالادام

فممكنة دلالة أو بغير ذلك

وخرج بقول لا المحمول
التقييد بالمحمول فإنه غير
معتبر لعدم المفائدة كالم
قلت زيد يمشي مادام
يمشي (تنبيه) ماذا كرفي
الحليات وأما الشرطيات
فتكون أيضا موجهة
أما المتصلة بجهتها هو
اللفظ الدال على كيفية
حاجة تأليها لمقدمها من
اللزوم أو الاتفاق كما إذا
قيل كلما كان الشيء
إنسانا كان حيوانا لزوما
أو كلما كان الإنسان ناطقا
فالخمار ناطقا اتفاقا وأما
المنفصلة بجهتها اللفظ
الدال على كيفية عنادها
من كونه عقليا أو اتفاقيا
كما إذا قيل العدد أزواج
وأما فرد عقلا أو عنادا
حقيقيا وكقولنا في
الاتفاقية الأسود
اللا كاتب إما أن يكون
أسودا وإما أن يكون كاتبا
اتفاقا وأما دائما المذكور
في المنفصلات كقولنا
دائما ما أن يكون العدد
زوجا وإما أن يكون فردا
فليس بجهة كما توهم بل
هو سوراني به الدلالة على
أعميم الازمنية فإن
الازمنية في الشرطية
بمثلة أفراد الموضوع في
الحليسة ولا يكون اللفظ
الواحد سورا بجهة وهذا
شروع في تفصيل
الموجهات في قضية

الأربع وهي المشروطتان والعرفيتان بأن كانت من الدائمات أو الوقفيات أو المطلقات أو الممكنات
والصغرى معها إما من الضروريات أو المطلقات أو الدوامات فحوكل إنسان متنفس بالاطلاق العام وكل
متنفس حيوان بالضرورة ينتج كل إنسان حيوان بالضرورة وحوكل كاتب إنسان دائما وكل إنسان متنفس
بالاطلاق العام ينتج كل كاتب متنفس بالاطلاق العام وهكذا وإنما كانت كالكبرى عند عدم وصفية المسا
علمت أن مبنى الانتاج في هذا الشكل اندراج الصغرى الأوسط حتى يتعدى الحكم من الأوسط إليه
والجهة تابعة للحكم فكما ثبت للأوسط على أي جهة ثبت للصغرى على تلك الجهة وهو ظاهر
﴿وان تكن فكالصغرى لمن يرى * بحذف اللاد أو ضرورة ترى﴾

أي وان تكن الكبرى وصفية تكن النتيجة مثل الصغرى في جهتها لا مثل الكبرى لكن بشرطين الأول
أن الصغرى أن كان فيها لا النافية للدوام أو للضرورة بأن كانت إحدى الخاصتين أو الوقفتين أو
الوجوديتين أو وفيها ضرورة خاصة بها بأن لم تذ كر في الكبرى فيحذف منها ذلك عند الانتاج ولا يؤخذ
في النتيجة فالمراد بالضرورة الضرورة الخاصة بها أمادليل كون النتيجة حينئذ مثل الصغرى فهو أن
الكبرى إذا كانت وصفية يكون فيها الاكبر دائما للأوسط بشرط دوام وصف الأوسط لأفراده ويلزم من
ذلك دوام الأوسط لكبر بشرط دوام وصفه فهما متلازمان في الدوام ومما ثبت لاحد المتلازمين يثبت
للآخر وحيث أن الصغرى حكمت بثبوت الأوسط للصغرى على أي جهة فيلزم ثبوت الاكبر للصغرى
على هذه الجهة أيضا فحوكل بعض الإنسان كاتب بالاطلاق العام وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
أودا مادام كاتب الكبري فيه حكمت بتلازم الكاتب والمتحرك في الدوام حتى كأنهما واحدا لعدم انفكاك
كل منهما عن الآخر والصغرى حكمت بفعليه الأوسط وهو الكاتب للصغرى وهو الإنسان فيلزم الحكم
بفعليه الاكبر وهو المتحرك له أي للصغرى وهو الإنسان وأمادليل حذف اللاد دائما أو بالضرورة منها
عند الانتاج فلان الصغرى إذا كانت تكون من القضايا المركبة وتقدم ان اللاد دائما في باعني قضية مطلقة
عامة والضرورة بمعنى ممكنة عامة كل منهما مخالفة لصدر القضية في الكيف موافقة لها في الكم والصغرى
هنا لا تكون الا موجهة كما هو شرط الشكل الأول بحسب الكيف فتكون لاد دائما أو بالضرورة سالبة فتشتمل
الصغرى على السلب وهو فيها غير منتج في هذا الشكل فلا بد من ملاحظة حذفه منها عند الانتاج حتى لا
تخرج عن شرطها مثال ذلك كل آكل متحرك الفم بالضرورة مادام آكل لاد دائما وكل متحرك الفم حيوان
بالضرورة أودا مادام متحرك الفم (سأخه) قد يقال ان عدم انتاج الجزء لا يوجب عدم انتاج الكل وأنه
كان الواجب حينئذ عدم استعمال هذا القيد في الصغرى أصلا في هذا الشكل لانه يخرجها عن شرط الانتاج
الا أن يجاب عن الثاني بأن الصغرى ما زالت موجهة باقية على شرطتها لان الإيجاب والسلب في
المركبات إنما هو باعتبار الصدر وهو هنا موجب للانتاج إنما هو بحسبه ولذا حذف الجزء عند الانتاج لان
الخروج عن الشرط إنما يكون باعتباره لا باعتبار الصدر وأمادليل حذف الضرورة الخاصة بها فلان
الكبرى حينئذ تكون غير ضرورية فيجوز انفكاك الاكبر عن الأوسط وحيث أن الصغرى مندرج في الأوسط
فيجوز أيضا انفكاك الاكبر عنه لتعدى الحكم من الأوسط له كما هو مبنى الانتاج في هذا الشكل فلو اعتبر
الضرورة في الصغرى لزم أحد أمرين إما عدم التعدى وإما اجتماع النقيضين في شيء واحد والكل باطل
فما أدى إليه وهو اعتبار هذه الضرورة عند الانتاج باطل مثال ذلك كل حيوان ماش بالضرورة وقتما
وكل ماش فهو متحرك آلة المشي دائما مادام ماشيا فلا ينتج كل حيوان متحرك آلة المشي بالضرورة لان النتيجة
حينئذ تكون ضرورية مطلقة ذاتية وضرورية التحرك المذكور للحيوان ليست كذلك بل لوصف المشي
وأيا ضرورية الصغرى تجعل الأوسط ضروريا بالذات الأصغر وهو لا يفيد الا كون عقد الوضع
ضروريا لا يسرى الى عقد الحمل لا يقال يلزم عدم تكرر الأوسط حينئذ لان الحد الأوسط في الصغرى

(ذات دوم) أي دوام نحو
كل انسان حيوان دائماً
(أو) ذات (وجوب)
وهو معنى الضرورة
عندهم نحو كل انسان
حيوان بالضرورة
(أطلقت) كاتهما عن
القيدين أي (مطلقة)
أي تسمى بذلك فتسمى
الاولى دائمة مطلقة
والثانية ضرورية مطلقة
فالضرورة المطلقة ما يجب
ثبوت محمولها لموضوعها
من غير قيد والدائمة
المطلقة ما يدوم ثبوت
محمولها لموضوعها من غير
قيد فدخل نحو اجتماع
الحركة والسكون محال
بالضرورة أو دائماً وشريان
الباري تعالى ممتنع
بالضرورة أو دائماً
الموضوع فيه ليس بوجود
فضلا عن أن يكون دائماً
(فإن تكن) كاتهما (قد
قيدت) بقيد فاما أن يكون
ذلك القيد هو وصف
الموضوع أو المحمول أو
غيرهما فوصف المحمول
غير معتبر فمعين أن لا يقيد
إلا بالقسمين الباقيين فإن
قيدت (بالوصف للموضوع)
نحو كل كاتب متمسك
الاصابع مادام كاتباً وكل
انسان حيوان بالضرورة
مادام انساناً ولا تكذب
هذه بمقتضى مفهومها إلا
غير معتبر عند المناطقة

ضروري لكونه محمولا وبالجهة الضرورية وفي الكبرى فعلى لا غير لكونه موضوعا وصدق الموضوع على
أفراده فعلى لا نقول كل ما ثبت له الاوسط بالضرورة فهو منسدرج تحت ما ثبت له بالفعل اذا فعل جهة
الاطلاق وهي أعم الجهات الفعلية (سائحة) مقتضى كون النتيجة حينئذ مثل الصغرى بحذف
الضرورة أن تكون مطلقة لانه بحذف الضرورة التي بالصغرى تكون النتيجة خالية عن الجهة مع
انهم نصوا على ان الصغرى اذا كانت ضرورية والكبرى عرفية عامة تكون النتيجة دائمة مطلقة أو
عرفية خاصة تكون النتيجة دائمة لادائمه وذكرنا ذلك أيضا في جدول هذا الشكل ولعل الاولى ما هو
مقتضى الضابط من انها تكون مطلقة عامة في الاولى ومطلقة لادائمه في الثانية لان ثبوت التحرك
المذكور للحيوان في مثالنا المتقدم كما انه ليس بضروري فليس بدائما أيضا كما هو ظاهر ومقتضى ما قبله
أيضا وهو ان الكبرى اذا لم تكن وصفية تكون النتيجة مثلها ان الكبرى اذا كانت مطلقة عامة تكون
النتيجة كذلك مع ان السيد في حاشية القطب نص على ان الصغرى اذا كانت احدي الدائمتين والكبرى
مطلقة عامة تكون النتيجة حينئذ مطلقة حينية ولم يذكر ذلك وجهها غير تبعيته في ذلك اشارح المطالع
ولعل الاولى في هذا أيضا ما هو مقتضى الضابط المذكور اذ لا وجه للخروج عن مقتضاه لان أعم جهة
الصغرى فيما اذا كانت الكبرى مطلقة عامة هي جهة الاطلاق وهي تنسج المطلقة العامة نحو كل انسان
حيوان بالاطلاق العام وكل حيوان متنفس بالاطلاق العام ينتج كل انسان متنفس بالاطلاق العام وهي
صادقة على انك علمت فيما تقدم في نسب الموضوعات تساوي المطلقة العامة مع المطلقة الحينية ولا فرق
إلا في المفهوم فأى موجب لهذا الخروج

﴿وزدبهم بالادائم ان ذكرنا * قيد الكبرى خاصة واعتبرا﴾

هذا اشارة الى الشرط الثاني من شرط كون النتيجة كالصغرى عند كون الكبرى من احدي
الوصفيات وهو انه اذا كان في الكبرى لادائما بان كانت احدي الخاصتين فيزاد في النتيجة على كونها مثل
الصغرى وذلك لان الكبرى حينئذ تدل على أن ثبوت الاكبر لاوسط غير دائم والصغر مندرج فيه فيكون
ثبوت الحكم للصغر كذلك غير دائم مثال ذلك كل منشي كاتب بالاطلاق العام وكل كاتب متمسك الاصابع
بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً لادائمه ينتج كل منشي متمسك الاصابع بالاطلاق العام لادائمه أو دائماً لادائمه
أو بالضرورة لادائمه وتسمى النتيجة حينئذ في الاول وجودية لادائمه وفي الثاني دائمة لادائمه وفي
الثالث ضرورية لادائمه (سائحة) كان حق النتيجة في هذا الشكل ان تتبع الكبرى دائما في جهتها حيث
انه مبني على الاندراج الموجب للتعدي وقد يقال ان النتيجة في الحقيقة لم تخرج عن تبعيتها للكبرى لان
الكبرى اذا كانت وصفية فقد حكمت بدوام الاكبر لاوسط مادام وصف الاوسط فيلزم لاجل الاندراج
المذكور الحكم بالاكبر على الاصغر مادام وصف الاوسط لكن ضرورة الانتاج أو جيت حذف الاوسط
فعدم وجود التبعية في هذا الوصف لعدم وجوده وأما التبعية المترتبة على الاندراج فبما زالت موجودة
لأنها في الذات لا في الوصف لان الحكم في الكبرى لما لم يكن على خصوص ذات الاوسط بل على وصفه
العنواني وهو غير موجود في الاصغر ولا يوجد في الاندراج بقيت النتيجة غير موجهة فاستبعدنا ما للصغرى
في جهتها بالشرطين المذكورين تبصر (تحصيل) محصل ما ذكرنا للنتيجة في هذا الشكل باعتبار الجهة
حالين حالة تتبع فيها الكبرى بدون شرط وحالة تتبع فيها الصغرى بشرطين فالاولي فيما اذا لم تكن الكبرى
احدي الوصفيات الاربع والثانية فيما اذا كانت احداها والشرطان هما أولا حذف قيد لادائمه أولا
بالضرورة عن الصغرى عند الانتاج ان وجد فيها سواء كان بالكبرى أم لا وحذف الضرورة بالخاصة
بالصغرى ان وجدت بها وثانيا زيادة لادائمه في النتيجة ان كانت الكبرى احدي الخاصتين ولما كانت
الحالة الثانية فيما ثبت وعسر ضبط باعتبار الشرطين المذكورين وضعوا لها جدولا ولم يكن

«الشكل الثاني»

«وشکله الشانی له شمرطان * کلاهانی طیه امران»

قد علمت ان الشكل الثاني هو ما كان الحد
الاول في وسطه في نفسه فجاء ولا فيهما او شرطه بحسب
الكيفية والكم اختلاف مقدمتيه وكيفية
الكبرى وأما بحسب الجهة فيشترط لا تناقض
شرطان كل منهما محتته أمر ان الشرط وجود
أحدهما على البدلية لاجتماعهما والضمير
في قوله وشكلها للمختلطات وأشار الى أول
الشرطين بأمره بقوله

﴿ اما یرى الدوام فی صـ ۱۰۰ ﴾

* آونہ مکسن ان سلطنت کبراه

أى ان الشرط الاول هو أحد أمرين وهما
كون صغراه من إحدى الدائمتين الضرورية
والدائمة المطلقتين أو كون كبراه من الموجبات
التي لو سلبت تنعكس بان تكون من السوالب
المنتهية التي تنعكس وهي الدائمتان والعامتان
والخاصتان مثال الاول كل انسان حيوان
بالضرورة أو دائماً وكل متنفس حيوان
بالاطلاق العام ومثال الثانى كل انسان
ناطق بالاطلاق العام وكل متكلم ناطق
بالضرورة أو دائماً فقط أو مادام ناطقاً فقط
أو لادائماً ودليل اشتراط هذا الشرط ان
الصغرى لو لم تكن إحدى الدائمتين ولا الكبرى
إحدى الموجبات المنعكسة السوالب بان
كانت الصغرى من الوصفيات أو الوقتيات
أو المطلقات والمهمات والكبرى مما عدا
الوصفيات والدائمتين لاختلفت النتيجة صدقاً
وكذباً مع وحدة الاختلاط وصدقه فى الحالتين
والاختلاف موجب للعقم ولين ذلك فى انحصار

الاختلاطات الحاصلة من ذلك وهو الاختلاط الحاصل من أخص هذه الصغريات وأخص هذه الكبريات
وأخص هذه الصغريات هو المشرطة الخاصة والوقية فالأولى أخص من سائر الوصفيات والثانية
أخص من الباقي وأخص هذه الكبريات الوقية الموجبة فنقول بصدق قول الأئمة من المذهب بمقتضى

[illegible]

مادام كاتبها (او) وصل
الهمزة والاختلاس في
الهاء قبلها (لاجله) أي

الوصف أى يكون نفسه
منشأ الضرورة بأن يكون
علة تامة سواء كان ضروريا
أم لا فهو كل متعجب ضاحك
بالضرورة مادام متعجبا
(وعم وجهها) أى من وجه
(قدر أو ذلك) فاعمل عم
والإشارة للبعد للآتيان
باللام والكاف أى الوجوب
مادام الوصف (غيره)
مفعول عم أى الوجوب
بشرطه ولا جله أما الأول
فلا نهما يجتمعان فيما إذا
كان المحمول ضروريا
جميع أوقات الوصف وكان
الوصف ضروريا ولو في
بعض الأوقات وكان له
مدخل في الضرورة فهو كل
إنسان حيوان وكل منخسف
منظوم وينفرد الوجوب مادام
الوصف عن الضرورة
بشرطه إذا كان المحمول
ضروريا في جميع أوقات
الوصف ولم يكن له مدخل
فيها ككل منخسف قمر
وتنفرد الضرورة بشرطه
بما إذا كان له مدخل في
ضرورة ثبوت المحمول ولم
يكن الوصف ضروريا
ككل كاتب متحرك لانه
يشترط في الضرورة مادام
الوصف أن يكون الوصف
ضروريا فلم أن الضرورة
بشرط الوصف لا تستلزم
الضرورة مادام الوصف
ولا العكس إذ بينهما عموم
وجهين وأما الثاني فلا يقع

بالضرورة مادام منخسفاً أو في وقت الحيلة لولا لادائما وكل قمر مضى بالضرورة في وقت الترتيب لادائما
والحق في النتيجة الإيجاب دون السلب مع أنه مقتضى هذا الاختلاط ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل شمس
مضيئة وقت عدم الكسوف لادائما لكان الحق السالب ومتى لم ينتج هـ من أن الاختلاط ان لم ينتج سا نر هذه
الاختلاطات المتحصلة مما ذكر لانه اذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم والالزم وجود الملزوم بدون الملزم
لان النتيجة لازم الاختلاط ولازم الاعم لازم الاخص

﴿ وأخر متى تكن ممكنة ﴾ صغراء فالكبرى تكن ضرورة ﴿ ﴾

﴿ بان ترى مطلقة الضرورة ﴾ أو عامة وخاصة المشروطة ﴿ ﴾

هذا الإشارة إلى الشرط الثاني من شرطى هذا الشكل المشغل كالاول على أمرين فاحدا الأمرين هو أنه
متى كانت صغراء ممكنة كانت كبراء ذات ضرورة ولما كانت الضرورة تشتمل الضروريات السبع
وليست كلها امرادة بين المراد به بان ترى الخ أى فلا بد أن تكون الكبرى ضرورة مطلقة أو مشروطة
عامة أو خاصة وذلك لان مقتضى الشرط الاول امدادام الصغرى أو كون الكبرى من الموجبات
المنعكسة السوالب والاول مفقود هنا لكون الصغرى ممكنة فتعين الثاني وهو كون الكبرى من المنعكسة
السوالب الستة فلا تستعمل الصغرى الممكنة حينئذ لا معها لكان استعمالها مع الدوائم الثلاث غير
منتج فتعين استعمالها مع الضروريات الثلاث المذكورة في النظم أما كون استعمالها مع الدوائم الثلاث
غير منتج فلاختلاف النتيجة في الاختلاطات المتحصلة من ذلك صدقاً وكذباً مع صدق الاختلاط ووحده
وهو موجب لعدم الانتاج امام الدائمة المطلقة فانه يجوز أن يكون الاوسط ثابتاً للصغرى بالامكان
ومسألو باعنه دائماً فيكون الشيء الواحد ثابتاً لشيء بالامكان ومسألو باعنه دائماً فلا يحصل التناقض
في الاوسط الذى هو مبنى الانتاج في هذا الشكل فيصدق الاختلاط وتكذب النتيجة فهو كل روى
فهو أسود بالامكان العام ولا شيء من الروى بأسود دائماً والحق الإيجاب وهو كل روى على حد شعري
شعري دون السلب مع كونه مقتضى الاختلاط ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شيء من السرى بأسود دائماً
لكان الحق السلب دون الإيجاب وأمام العرفية العامة فلان الدائمة أخص منها والعقم مع الاخص
يستلزمه مع الاعم وأمام العرفية الخاصة فلانها مركبة من العرفية العامة والمطلقة العامة التى هى
بمعنى لادائما وقد علمت عدم انتاج الاولى معها وأما عدم انتاج الثانية معها فلانه ان كان الصدر موجبا
كان العجز الذى هو المطلقة العامة سائبا وبالعكس وشرط هذا الشكل بحسب كيف اختلاف
مقدمته إيجاباً وسلباً فان كانت الصغرى سالبة كانت الكبرى موجبة وبالعكس فلو كانت الصغرى
ممكنة عامة سالبة كانت الكبرى عرفية خاصة موجبة فيكون عجزها سائبا مطلقة عامة فتعديها اعتبار
هذا العجز مع الصغرى في الكيف وكذلك ان كانت الصغرى ممكنة عامة موجبة كانت الكبرى عرفية
خاصة سائبة فيكون عجزها مطلقة عامة موجبة فتعديها اعتبار عجزها مع الصغرى في الكيف فلم يحصل
شرط هذا الشكل بحسب الكيف فلا ينتج حينئذ

﴿ وان تكن ممكنة كبراء ﴾ فاجعل ضرورة به صغراء ﴿ ﴾

هذا إشارة إلى الأمر الثاني من الأمرين المنسدرين تحت الشرط الثاني وهو انه اذا كانت كبراء ممكنة
فلا بد أن تكون صغراء ضرورة مطلقة فقوله ضرورة بمعنى ضرورة مطلقة لان المرادة عند
الاطلاق دليل هذا الشرط انك علمت ان الشرط الاول هو امدادام الصغرى أو كون الكبرى من
المنعكسة السوالب والأمر الثاني مفقود هنا لكون الكبرى ممكنة فتعين الاول وهو كون الصغرى إحدى
الدائمتين امكناً ان كانت دائماً فلا تنتج مع الكبرى الممكنة فتعين كونها ضرورة مطلقة أما عدم انتاجها
ان كانت دائماً مع الكبرى الممكنة فلاختلاف في النتيجة الموجب للعقم لجواز كون الاوسط مسألو با

الضرورة مادام الوصف
ولاجله فيما اذا كانت ضرورة
ثبوت المحمول في جميع
اوقات الوصف وكان ضروريا
وعلة تامة نحو كل انسان
حيوان وتنفرد الضرورة
مادام الوصف بما اذا لم يكن
علة تامة كمثل منخسف
قمة وتنفرد الضرورة
لاجله بما اذا كان علة
مستقلة ولم يكن ضروريا
نحو كل عالم منصف بالعلم
مادام عالما (و) عدم
(ذلك) الاشارة للمتوسط
للاقتضار على الكافي بناء
على أن المراتب ثلاثة أي
الوجوب بشرطه (مطلقا
هذا) الاشارة للقريب لعدم
الانسان باللام والكافي
أي الوجوب لاجله
فيجتمع معاني كل انسان
حيوان وتنفرد الضرورة
بشرطه ببعض الذهب
الحار ذائب بالضرورة ما
دام حارا أي بشرط الحرارة
اذ الحرارة ليست منشأ
الذوبان بل منشؤه الذهبية
والحرارة معا وكذا كل
كاتب متحرك الاصابع اذ
الكتابة ليست منشأ
تحريك الاصابع لانها رقم
الحرف وذلك الرقم
منشؤه التحريك المخصوص
لا العكس (وعدم ذات) أي
الوجوب بشرط الوصف
والوجوب لاجله (وجها)
أي من وجه (حقا ضرورة)
مفعول هم (ذاتية) أما

عن الاكبر بالامكان في الكبرى وثابتا له ثنائي الصغرى فلا يحصل التنافي في الاوسط المبني عليه انتاج
هذا الشكل فيصدق الاختلاط وتكذب النتيجة نحو كل روي أبيض دائما ولا شيء من الروي بابيض
بالامكان العام والحق لا يجاب دون السلب مع كونه مقتضى الاختلاط ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء
من الهندي بابيض بالامكان العام لكان الحق السلب

((كيفية انتاجه))

((وان به احدى القضايا دائمة * فننتج دائمة ملازمة))

أي انه متى كانت احدى مقدمتي هذا الشكل دائمة والمراد بهما احدى الدائمتين الضرورية والدائمة
المطلقتين بان كانتا معادائتين أو ضروريتين أو احدهما دائمة والاخرى ضرورية تكون النتيجة حينئذ
دائمة مطلقة فقط ملازمة لهذه الاختلاطات وقد علمت ان الاختلاطات العقلية لكل شكل اربعة وان
شرط الشكل الاول اسقط مائة وحصل ثلثمائة وعلمت ضابط نتيجتها وأما الشكل الثاني فمقتضى شرطيه
المتقدمين سقط منه مائتان واثنان وسبعون لان الشرط الاول اسقط مائتين واثنين وخمسين اختلاطا
حاصلة من ضرب الصغريات الثماني عشرة وهي ماعدا الدائمتين في الكبيريات الاربعة عشرة وهي ماعدا
الست المنعكسة السوالب والشرط الثاني اسقط عشرين قائمة من ضرب الصغريات الخمس
الممكنات في الكبيريات الثلاث الدوائيم ومن ضرب الكبيريات الخمس الممكنات في الدائمتين الصغرى
وحصل مائة وثمانية وعشرين ناتجة من ضرب الصغرى الضرورية في الكبيريات العشرين والصغرى
الدائمة في الكبيريات الخمس عشرة وهي ماعدا الممكنات بخمس وثلاثين ومن ضرب الكبيريات الثلاث
الضرورية في الصغريات الثماني عشرة وهي ماعدا الدائمتين باربعة وخمسين والكبيريات الثلاث
الدوائيم في الثلاث عشرة الصغريات وهي ماعدا الدائمتين والممكنات بتسع وثلاثين والضابط في جهة
نتيجتها هو ما ذكره في هذا البيت وما يليه (سافحة) سنخرج اننا نذكر لك دلائل النتائج هنا ليسهل عليك
الامر ويعظم لنا الابحرف نقول أدلة انتاج هذه الاشكال في المختلطات هي أدلتها في غيرها فاستحضر ما ذكر
هناك لتجربته هنا وما ذكره هناك هو ان انتاج الشكل الاول لا يكون بينا بنفسه لا يحتاج الى دليل وأما
ما عداه من بقية الاشكال فلا بد في انتاجه من دلائل ودلائلها هي دلائل العكس المتقدمة وهي
العكس والخلف والافتراض وايستجيبها جارية فيها على السواء بل يجري فيها ما لا يوجب خروجها عن
شرط الانتاج أو عن قواعد الفن ومعاني هذه الأدلة الثلاثة هنا هو ما تقدم في مجتبع العكس والافتراض
هناك لا ثبات العكس وهنا لا ثبات النتيجة والعكس هناك نقبض العكس المدعى اثباته وأما هنا فلا يخرج
عن عكس الترتيب أراحدى المقدمتين مع ضمها للآخرى أو عدم ضمها ومع عكس النتيجة أو عدم عكسها
والخلف لا يخرج عن أخذ نقبض النتيجة ثم ضمها لاحدى المقدمتين صغرى أو كبرى والافتراض لا يخرج
عن فرض ذات موضوع احدى المقدمتين شيئا معينا وحل محمولها عليه ثم حل موضوعها حتى يتوصل من
ذلك مقدما افتراض فتضم كلاهما أو تضم احدهما الى مقدمة القياس صغرى أو كبرى وأظنك قد
علمت ذلك في مجتبع القياس في غير الموجهات كما هو مبسوط في كتابنا المبادئ المنطقية وانمين لك نموذجها
منها منافي هذا الشكل فنقول الضروب المنتجة من هذا الشكل اربعة الاول من كائنين والكبرى سالبة
ينتج سالبة كلية بدليل العكس والخلف فقط اما العكس فهو ان نعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول
وينتج النتيجة المذكورة وأما الخلف فهو ان تأخذ نقبض النتيجة وتحوطه صغرى لان نتائج هذا الشكل دائما
سالبة فتقبضها وهو الموجبة تصلح صغرى الشكل الاول وتحوط كبرى الضرب كبرى لها لانها تكونها
كلية تصلح كبرى الشكل الاول فينتظم منها قياس من الشكل الاول ينتج نتيجة تناقض الصغرى المسئلة

الاول وهو كون الوجوب
بشرط الوصف اعم من
الضرورة الذاتية من وجه
فلا اجتماعهما في كل انسان
حيوان وانفراد الضرورة
بشرط الوصف فيما اذا كان
له مدخل ولم يجب المحمول
مادامت الذات ككل كاتب
متحرك وتنفرد الذاتية
بكل كاتب انسان واما
الثاني وهو كون الوجوب
لاجله اعم من الضرورة
الذاتية من وجه
فلا اجتماعهما في كل انسان
حيوان وانفراد الضرورة
لاجله بما اذا كان علة
مستقلة ولم يجب المحمول
مادامت الذات ككل عالم
متصف بالعالم وانفراد
الذاتية بكل كاتب انسان
(والاول) وهو الوجوب
مادام الوصف (يعمها)
أي الضرورة الذاتية
(وجها كما قد فصلوا)
لا اجتماعهما في كل انسان
حيوان وانفراد الوجوب
مادام الوصف بها اذا دام
المحمول للموضوع مادام
وصفه وكان الوصف
ضروريا ولم يجب المحمول
للموضوع مادامت ذاته
تحوكل متصف مظلم
وانفراد الضرورة الذاتية
بما اذا دام المحمول للموضوع
مادامت ذاته ولم يكن
الوصف ضروريا فتحوكل
عالم انسان (نتيجة) اختلفوا
في المشروطة هل هي

الصادق وما يناقض الصادق كاذب الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية
كذلك بدليلي العكس والخلاف اما الخلاف فبالطريق المذكور قبل واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى
لانها لا يحتاجها لان انعكس الجزئية وهي لا تنتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجهها كبرى
ثم عكس النتيجة واما الافتراض فلا يجري في هذين الضربين لما علمت انه لا يجري الا في الموجبات وسواء
المركبات والضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بدليلي العكس
والخلاف كما هو وبالاقتراض أيضا بان يفرض ذات موضوع الصغرى شيئا معينيا ويحمل عليه محمولها ثم
موضوعها فيحصل معلية مقدمة افتراض فتضم المقدمة الاولى صغرى الى الكبرى ليرتد الى الضرب
الاول من هذا الشكل ثم انعكس المقدمة الثانية من مقدمة الافتراض وتضمها مع نتيجة القياس الاصل
الذي معلية ينتج النتيجة المطلوبة والضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج
سالبة جزئية ولا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى لانها انعكس جزئية وهي لا تصلح لتكبر وبه الشكل
الاول ولا بعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس الا اذا كانت احدي الخاصتين ومعنى كانت كذلك فمعكسها
سالبة جزئية وهي لا تصلح لتكبر وبه الشكل الاول ويمكن بيانه بالخلاف كما هو وبالاقتراض اذا كانت
الصغرى احدي الخاصتين وبالجملة فانتساج هذا الشكل دائر على ارتداده للشكل الاول * اذا ارتسم هذا
في مرآة خيالك فنقول انما انتج هذا الشكل هنا دائرة مطلقة اذا كانت مقدمة مشتملتين على الدوام
لان الاختلاطات المتحصلة منه حينئذ هي الحاصلة من الضروريتين او الدائمتين او من الضرورية
والدائمة او من احدهما وغيرهما لكن لا يكون ذلك الغير ممكنة الا مع شرطها المتقدم وهو انه اذا كانت
صغرى تكون الكبرى احدي الضروريات الثلاث واذا كانت كبرى تكون الصغرى ضرورية
مطلقة لما تقدم من الدليل على ذلك وانبيته في اعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك في العمليات وادانت
في الاعم ثبت في الاخص واعم غير الدائمتين من العمليات المطلقة العامة واعم الدائمتين الدائمة المطلقة
فنقول اذا صدق كل اسود زنجي بالاطلاق العام ولا شيء من الرومي زنجي دائما صدقت نتيجة القائلة
لا شيء من الاسود برومي دائما والاصدق نقبضها وهو بعض الاسود برومي بالاطلاق العام فان شئت دليل
الخلاف فضم هذا النقبض صغرى لكبرى هذا الاختلاط على هيئة قياس من الشكل الاول هكذا بعض
الاسود برومي بالاطلاق العام ولا شيء من الرومي زنجي دائما ينتج بعض الاسود ليس بزنجي دائما وهو
متناف للصغرى الاختلاط الذي معلية صادقة وما نافي الصادق كاذب وان شئت دليل العكس فاعكس
كبرى هذا الاختلاط مع بقاء التركيب والترتيب هكذا كل اسود زنجي بالاطلاق العام لا شيء من الزنجي
برومي دائما ينتج لا شيء من الاسود برومي وهي النتيجة المطلوبة واما دليل الافتراض فلا يجري هنا في
هذا الضرب لانه لا بد ان يكون هنا من قياسين أحدهما من الشكل الذي الكلام فيه ان كان من ضرب
أبلي والاخر من الشكل الاول وهذا الضرب هو اجلي ضرب هذا الشكل لانه الاول (تقيم) انما
ينتج هذا الشكل ضرورية اذا كانت مقدمة مشتملة من ضروريتين مطلقتين نحو كل انسان حيوان بالضرورة
ولا شيء من الجناد بحيوان بالضرورة لان مبنى هذا الشكل تنافي الاصغر والا كبرى في الاوسط ايجابا
وسلبا ويلزم من تنافيهما فيه تنافيهما في ذاتهما فلا يحمل أحدهما على الآخر ايجابا ولذا كانت النتيجة
فيه دائما سالبة وقد علمت ان المحمول هو الوصف والموضوع الافراد فالتنافي حينئذ بين الاصغر والا كبرى
اللازم هو تنافي وصف الاكبر لذات الاصغر كما في المثال فانه يلزم من تنافي الانسان والجناد في الحيوان تنافي
وصف الجناد لذات الانسان فلا يحمل عليه ايجابا وما هنا ليس كذلك لان الاوسط اذا كان ضروريا الثبوت
لاحد الطرفين وضروري السلب لا لا يلزم منه ان يكون أحد الطرفين ضروريا السلب عن الآخر
لان المحكوم عليه في الطرفين بضروريه الثبوت والسلب هو الذات لان الكلام في الضرورية المطلقة

وهي الذاتية لا الوصف وحيدته فاللزام من هذا التساوي الذاتي في الاوسط هو التساوي الذاتي بين الاصغر
والا كبر وليس هو المطلوب بل المطلوب التساوي بين ذات الاصغر ووصف الا كبر كما هي قاعدة الحل السليبي
ويلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف لوجود التباين بين ذاتين مشتركتين في وصف
عام لهما كما في زيد وعمر والمشتري كين في العالمية مثلا وكما في المثال الذي في الفرض المشهور فانه يصدق لاشئ
من الجار بفرس بالضرورة وكل من كوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا لاشئ من الجار بفرس كوب
زيد بالضرورة اصدق تقيضه وهو بعض الجار من كوب زيد بالامكان العام تبصر
((أو مثل صغرى ان دوامه خلا * محذوفة منها ضرورة ولا))

ما تقدم من ان هذا الشكل ينتج دائمة مطابقة انما هو فيما اذا اشتملت مقدماته على الدوام كما علمته
وأما ان خلاص الدوام لم يكن في مقدماته لا كالا ولا بعضا فتكون النتيجة مثل الصغرى لكن
بشرط انه ان كان بها ضرورة مطلقة أو بها لفظة لا التي انفي الدوام أو الضرورة فيحذف منها ذلك
عند الانتاج وتؤخذ النتيجة بدونهما اما حذف الضرورة فلان الموضوع ان المقدمات لم يشتمل على
الدوام فاذا كان في الصغرى حينئذ ضرورة فتكون إحدى المشتروطين أو الوقتيات مع كون الكبرى
أحدها أيضا أو غيرها وأخص الاختلافات الخاصة من ذلك الاختلاط الحاصل من مشتروطين
أو مشروطة ووقتيية وكل منهما لا ينتج ضرورة أي في الاول فلان المشروطة العامة يكون الحكم فيها
بالضرورة على ذات الموضوع مع وصفه ولذا تسمى الضرورة الوصفية وحيث ان معنى هذا الشكل
هو تساوي الاصغر والا كبر في الاوسط ايجابا وسلبا يلزم منه مناقاة الا كبر للاصغر والاصغر هنا
محكوم عليه بضرورة ثبوت الاوسط لمجموع ذاته ووصفه والا كبر محكوم عليه بضرورة سلبه
عنهما أو بالعكس واللازم منه هو ضرورة المناقاة بين هذين المجموعين لانهما هما اللذان تماقيا في الاوسط
في تماقيا في أنفسهما ولكن هذا اللازم ليس بمطابق بل المطلوب هو ضرورة المناقاة بين وصف
الا كبر المحكوم عليه وذات الاصغر المحكوم عليه كما هو معنى الحل السليبي وهذا المطلوب ليس باللازم فاللازم
غيره مطلوب والمطابق غير لازم مثال ذلك لاشئ من ساكن الاصابع كاتب بالضرورة مداد ساكنها وكل
متحرك الاصابع كاتب بالضرورة مداد متحرك فلا يلزم من ضرورة التساوي بين مجموع ذات ووصف
ساكن الاصابع وذات ووصف متحركها في الكاتب ايجابا وسلبا ضرورة التساوي بين ذات الساكن
ووصف المتحرك الذي هو المطلوب وحيدته فلا ينتج هذا الاختلاط لاشئ من ساكن الاصابع متحركها
بالضرورة اصدق تقيضه وهو بعض ساكن الاصابع متحركها بالامكان العام بل يجب حذف الضرورة
من الصغرى عند الانتاج ((سائحة)) مقتضى حذف الضرورة من الصغرى في هذا القسم ان النتيجة
تكون مطابقة فيما اذا كانت الصغرى إحدى المشتروطين لكنهم نصوا على انهما ان يكون عرفية عامة مع
الوصفيات الاربع الكبرىات وكما هو مبين في الجدول أيضا الذي وضعوه لهذا الشكل وقد يقال ان
الصغرى لما كانت مقيدة بدوام وصف الموضوع ولم يعمد هذا التقييد الا في الدوام والضرورة وريات وقد
حذفت الضرورة للدليل المذكور فجعلوا ابدلها الدوام ليصح التقييد بدوام الوصف الموجود في الا
لحذف أيضا مع انه خلاف الواقع وبذا صارت عرفية عامة هكذا استعقنا نظروا بما يظهر لك وجه آخر وأما
الثاني وهو الاختلاط الحاصل من الوقتيية والمشتروطة فلان الوقتيية يكون الحكم فيها على ذات الموضوع
فقط والمشتروطة يكون الحكم فيها على الذات مع الوصف فاذا كان الاوسط ضروري الثبوت للصغرى
بعض أوقات ذاته وضروري السلب عن الا كبر بشرط الوصف أو بالعكس لم يلزم منه الا ان ذات الا كبر
ووصفه ضروري السلب عن الاصغرى بعض الأوقات أو ان وصف الا كبر ضروري السلب عن ذات
الاصغرى كما هو المطلوب وليس باللازم بل وان يكون لزوم ضرورة السلب ناشئا من اقتران الذات بالوصف

حقيقة فيما يكون للوصف
مدخل في ضرورة مجاها
بان يكون شرطا أو علة أو
حقيقة في مطلق الوصفية
التي تكون ضرورة المحمول
فيها في جميع أوقات الوصف
سواء كان له مدخل أم لا
ذهب السراج وابن بديع
الى الاول والخروجي الى
الثاني قال الامام السنوسي
والخلاف لا يظن لا ينبغي
عليه شئ (ان) لم يقبل
الوجوب بوصف الموضوع
بل قيل بوقت بان (أقت
الوجوب) (ف) هي (الوقتيية)
العامة أي تسمى بذلك
(ان عين) الوقت المفهوم
من أقت شئ لاشئ من
الضرورة بضرورة
وقت الترتيب (اولا)
بالدرج للموزن أي وان لم
يعين الوقت بل كان فيها
(فهي متشعبة) عامة أي
تسمى بذلك شئ وكل قهر
منحرف بالضرورة وتماما
وحذفت قيد العموم من
النظم لدلالة ما بعد عليه
وتما تسمى كل واحدة
من هذه الاربع عامة ان
لم تحذف لادعاء (ان حاز
لا) دعما (الاربع) فاعل
حار وحسي العرفية
والمشتروطة والوقتيية
والمتشعبة (سم) بكسر
السين وسكون الميم المنخفضة
أي سم كل واحدة منها
(بالخاصة) تختص
الصادق والمنفرد

فحوالانسان نائم بالفعل (تتذرى) المطلقة العامة (ان قيدت بلا) أى لادائماً أولاً بالضرورة فحوالانسان نائم بالفعل لادائماً أولاً بالضرورة (و) الى (الوجود انتسبت) فتسمى وجودية بالضرورة اولادائمة فيقيدمون في التسمية لفظ الوجودية على لفظ لادائمة ولفظ بالضرورة (تنبيه) أورد المعلم الاول المطلقة ومثلها على المحمول فيه غير دائم ٤٩ وبما هو فيه غير ضرورى وبما هو فيه ضرورى ثم اختلفوا فقال

الاسكندر هي مخصوصة

بالاولين فتبين الضرورى

وقال تانطيسوس نسيم

الثلاث بدليل أمثلة المعلم

(ما) أى القضية التى (لم

تحل) بضم التاء مبنياً

للمجهول من أحال

(نسبتها) أى القضية

التي نسبتها غير مستحيلة

(ممكنة أى عامة) بتخفيف

الميم للوزن فحوالانسان

ميت بالامكان العام وكل

انسان حيوان بالامكان

العام (فان تجز) نسبتها بان

صح ثبوتها وعدم ثبوتها

(ف) هى الممكنة (الخاصة

فحوالانسان ميت بالامكان

الخاص ثم لما كانوا

يحتاجون في التناقض

والعكس الى الحينية

المطلقة والحينية الممكنة

والممكنة الوقتية ذكرتها

تبعاً للامام السنوسى

في شرحه فقلت (ممكنة

دائمة ماقيددا امكانها

بالدوم) أى الدوام (وقيدت

الردا) فحوكل كلب فهو جائع

بالامكان دائماً (ان قيد

الاطلاق) في القضية

المطلقة (ب) لفظ (الحين)

فحوالكاتب متحرك

بالاطلاق حين هو كاتب

﴿ الشكل الثالث ﴾

﴿ وشرط شكل ثالث كاول * فعليه الصغرى ببرهان جلى ﴾

نقدم لك ان الشكل الثالث هو ما كان فيه الاوسط موضوعاً فيه ما ويشترط فيه بحسب الكيف والسكم ايجاب الصغرى وكيفية احدى مقدماته واما بحسب الجهة فيشترط لانتاجه فعليه الصغرى كما اشترط ذلك في الشكل الاول لقيام البرهان الواضح على ذلك وهو ان اذا كانت ممكنة فالكبرى معها امام ممكنة أو غيرها وأخص الاختلاطات المتحصلة من ذلك اختلاطان الاختلاط الحاصل من الصغرى الممكنة الخاصة مع الكبرى الضرورية والاختلاط الحاصل منها مع المشروطة الخاصة وهما عقيمان فساير الاختلاطات المتحصلة من الصغرى الممكنة مع غيرها كذلك عقيمة أما عقم الاختلاطين المذكورين فالوجود الاختلاف في النتيجة صدقاً وكذباً مع وحدة الاختلاط وصدقه مثال الاول كل ما هو مر كوب زيد مر كوب عمر وبالامكان الخاص وكل ما هو مر كوب زيد فرس بالضرورة فيما اذا فرضنا ان زيد الميركب في عمره الا فرس وعمر الميركب في عمره الا الخمار والحق السلب مع اقتضاء الاختلاط الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى لاشئ مما هو مر كوب زيد بحمار بالضرورة لكان الحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب ومثال الثاني كل كاتب ساكن الاصابع بالامكان الخاص وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً والحق السلب مع اقتضاء الاختلاط الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى لاشئ من الكاتب بتارك الكتابة بالضرورة مادام كاتباً لادائماً لكان الحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب والسرف في عدم انتاج هذين الاختلاطين هو ان مبنى هذا الشكل تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر بواسطة اندراج الاصغر تحت الاوسط كما في المثال المتقدم فان الاوسط وهو الكاتب في الصغرى مندرج تحته الاصغر وهو ساكن الاصابع بواسطة الحكم به عليه وقد حكم في الكبرى على هذا الكاتب المندرج تحته ساكن الاصابع بانه متحرك كما فيكون الساكن متحركاً لكان لما قيدنا الصغرى في المثال بالامكان لم يكن صدق الساكن على الكاتب فعليه فلم يندرج الساكن في الكاتب فلم يلزم من الحكم عليه في الكبرى بشئ الحكم بذلك الشئ على الساكن وكذا في المثال الاخر

﴿ كيفية انتاجه ﴾

﴿ واجهل نتيجة به كالكبرى * ايضاً متى وصفية ان يدري ﴾

علمت ان الاختلاطات المتحصلة عقلاً في كل شكل أربعاً وان شرط الشكل الاول أسقط مائة عقيمة وحصل ثمانمائة منتجة والثاني أسقط مائتين واثنتين وسبعين عقيمة وحصل مائة وثمانية وعشرين وأما الشكل الثالث فيثبت ان شرطه كشرط الشكل الاول فيسقط ما أسقطه وينتج ما أنتجه وضابط جهة النتيجة فيه هو ان تكون كالكبرى في جهتها بشرط أن لا تكون الكبرى من احدى الوصفيات الاربع بأن كانت من احدى الموجهات الست عشرة الباقية والبيان هنا هو عين البيان في الشكل الاول فقد ذكر

﴿ وان تكن فعل عكس الصغرى * بجذلك لادائماً ان يدري ﴾

أى وان تكن الكبرى من احدى الوصفيات الاربع فلا تجعل النتيجة مثلاً بل تجعلها كعكس الصغرى فحوكل كاتب انسان دائماً وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وحيث ان الصغرى هنا دائمة

((٧ - سوانح))

(فهى)

بكسر الهاء وسكون الباء (حينية مطابقة فائجة) لاصطلاح القوم في تقديم لفظ حينية

على لفظ مطابقة (أو) قيد (به) بالاختلاس أى بالحين (الامكان) بالنقل وارفع طفا على الاطلاق أى أرقيد الامكان به (فلى)

القضية (حينية) بضم التاء الروى (ممكنة) أى نسب بالثمة والكاتب متحرك بالامكان حين هو كاتب وأشرت الى الممكنة الوقتية

مطابقة موجبة فيكون عكسها مطابقة حينية فتكون النتيجة كهذا العكس في الجهة قائلة بعض الانسان
متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو انسان بالادلة الثلاثة المعروفة في هذا الشكل في غير الموجهات كما علمت
ذلك وذكروا لك شيئا منه في السانحة المتقدمة في الشكل الثاني والمثال هنا من الضرب الاول من هذا
الشكل لانه من كيتين وهو ينتج جزئية بدلية الخلف والعكس ليرجع الى الشكل الاول اما الخلف فيه فهو
أن تجعل نقيض النتيجة كبرى لان النتيجة لا يكونها جزئية يكون نقيضها كلية وهي تصلح لكبروية الشكل
الاول وتجعل صغرى القياس الذي جعل صغرى لها فيتم نظم منها قياس من الشكل الاول ينتج ما ينافي
الكبرى المسلمة الصدق وما ينافي الصادق كاذب فيقال هنا لو لم يصدق بعض الانسان متحرك الاصابع
بالاطلاق حين هو انسان لصدق نقيضه وهو لاشئ من الانسان بمتحرك الاصابع دائما مادام انسانا وتضم
هذا النقيض كبرى لقولك كل كاتب انسان دائما ينتج لاشئ من الكتاب بمتحرك الخ وقد كانت الكبرى
قائلة وكل كاتب متحرك الخ هذا خلاف واما العكس فهو أن نعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول
وينتج النتيجة المطلوبة بعينها ثم ان جعل النتيجة حينية كعكس الصغرى مشروط بشرطين الاول أنه اذا
وجد في هذا العكس لادعاء فانه يحذف منه عند الاتحاج نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبها
لادعاء لاشئ من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبها فالنتيجة كعكس الصغرى وعكسها هنا
مطابقة حينية لادعاء فتجعل النتيجة كهذا العكس يحذفك الادعاء منه والبيان هنا في حذف لادعاء هو
البيان المتقدم في الشكل الاول فاستهضر وأشار الى الشرط الثاني من شرط كون النتيجة كعكس
الصغرى عند كون الكبرى وصفية بقوله

والاستقبال أي سلب جميع ال
أي سلب ما يحسب الذات والوصف
لا يتحقق بالنسبة إلى المال

أى وإذا كان لاداء الموجد وبال كبرى بان كانت عريفية خاصة فمع جعلك النتيجة كعكس الصغرى تضم لها لاداء الموجد وبال كبرى كما علمت ذلك فى الشكل الاول يدان اوليا وبالجملة فضايط جهة النتيجة فى هذا الشكل هو بعينه ضابطها فى الشكل الاول ولا فرق الا بكون الكبرى اذا كانت وصفية تىكون النتيجة هنا كعكس الصغرى وهناك كتنفس الصغرى وهذا جدول نتائجها فيما اذا كانت الكبرى وصفية

ضرورت عن الطرفين بالنظر للزم من المستقبل والامكان الاخصى (الشكلي
ق والوقت عن الطرفين وكل واحد من الاربع اعم مما بعده وانما زاد الاستقبالي من زعم أن الامكان
ان الممكن ان كان موجودا فهو واجب الوجود وما لم يتم فلا يمكن ان يكون واجب الوجود في الحال

والاستقبال إلى أي سلب جميع الضرورات عن الطرفين بالنظر للزم من المستقبل والامكان الاخصى (الشكلي)
أي سلبها بحسب الذات والوصف والوقت عن الطرفين وكل واحد من الاربع أعظم مما بعده وانما زاد الاستقبال من زعم أن الامكان
لا يتحقق بالنسبة إلى المال لأن الممكن ان كان موجودا فهو واجب أو معدوم فمعدوم فلا يمكن سلب جميع الضرورات في المال

وهذا باطل ويلزمه ذلك في اثبات الاستقالي لانه اذا خسر صار حالا والحق انه يتحقق حالا واستقاليا وما أورده باطل والمعتبر عند المناطقة
من الاربع العام والخاص استثناء به - ما عن غيرهما * الثاني قال الفخر المحمولى حاصل الموضوع الممكنة بالفعل لان القضية
لا تتحقق الا ان تبين ثبوت المحمول للموضوع اولاً وثبوتها بالفعل
ورد باننا لا نسلم توقف تحقق القضية على ذلك بل على مطلق الثبوت

« الشكل الرابع »

﴿ وشروط شكل رابع ان لا ترى * ممكنة فيه على ما حررا ﴾

علمت ان الشكل الرابع هو ما كان فيه الحد الاوسط موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى وشروطه بحسب
الكيف والكم ايجاب المقدمتين مع كلفة الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلفة احداهما وأما بحسب
الجهة فله خمسة شروط الاول ان لا تكون فيه ممكنة أصلاً للصغرى ولا كبرى على ما حرروا بين الدليل وهو
ان هذه الممكنة اما سالبة واما موجبة فان كانت سالبة فلا تستعمل في هذا الشكل لانها من السوالب التي
لا تنعكس وسيأتى ان الشرط عدم استعمالها فيه وان كانت موجبة فاما صغرى أو كبرى وجميع
الاختلاطات الحاصلة منها مع غيرها غير منتجة في الخاليتين أما اذا كانت صغرى فلان الضروب التي تكون
صغرها موجبة في هذا الشكل خمسة الاول والثاني والرابع والخامس والسادس والاول منها اخص من
الثاني والرابع اخص من الخامس والسادس والصغرى الممكنة في هذين الضربين مع اخص الكبريات
اعني الضرورية التي هي اخص البسائط والمشرطة الخاصة التي هي اخص المركبات تكون عقيمة
ومتى عقم الاخص عقم الاعم أما عقم الضرب الاول فلانه يصدق قولنا في الفرض المشهور وهو ان زيد لم
يركب في عمره الا الفرس كل ناهق من كوب زيد بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة وقولنا كل من كوب
زيد من كوب عمره بالامكان وكل فرس هو من كوب زيد بالضرورة مادام فرس من كوب زيد لا دائماً والحق
السلب الضرورى مع اقتضاء الاختلاطين الايجاب وصدق هذين الاختلاطين مع حقيقة الايجاب كثير
اذا كونه على مقتضاهما كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل متحرك الاصابع انساب بالضرورة وأما عقم
الضرب الرابع فلا تافلاً ناداً قلنا بدل الكبرى في المثال الاول ولا شئ من الفرس يناهق بالضرورة وفي المثال
الثاني ولا شئ من اللاجمار كوب زيد من كوب عمره وبالضرورة مادام لا حمار من كوب زيد لا دائماً
اذا كان الحق الايجاب الضرورى مع اقتضاء الاختلاطين السلب وصدق هذين الاختلاطين مع حقيقة
السلب ظاهر وأما اذا كانت كبرى فلا ان الضروب التي كبراهما موجبة أيضاً خمسة الاول والثاني والثالث
والسادس والثامن والاول اخص من الثاني والثالث اخص من السادس والثامن والكبرى اذا كانت
ممكنة في هذين الضربين مع اخص الصغريات اعني الضرورية الموجبة التي هي اخص البسائط
والمشرطة الخاصة التي هي اخص المركبات لا تنتج واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم اما في الاول فلانه
يصدق في مثال الفرض المشهور كل من كوب زيد فرس بالضرورة أو كل من كوب زيد فرس هو من كوب
زيد بالضرورة مادام من كوب زيد لا دائماً وكل حمار من كوب زيد بالامكان الخاص والحق السلب
الضرورى مع اقتضاء الاختلاطين الايجاب وصدق هذين الاختلاطين مع حقيقة الايجاب ظاهر اذ كونه حتمياً على
مقتضاهما وأما في الثالث فلا تافلاً ناداً قلنا الصغرى في الاختلاطين المذكورين بقولنا لا شئ من كوب
زيد يناهق بالضرورة فقط وهو من كوب زيد بالضرورة مادام من كوب زيد لا دائماً اذ كان الحق الايجاب
الضرورى مع اقتضاء الاختلاطين السلب وصدق هذين الاختلاطين مع حقيقة السلب كثير هذا انحرار الدليل على هذا
الشرط المشار اليه بقوله على ما حررا

﴿ ولا سوالبية لا تنعكس * أصلاً بغيره ان يحلى لا يلبس ﴾

ذلك بل على مطلق الثبوت ولا ثبوت وهما أعسم من القوة والفعل اذ ان كيفيتان زائدتان واحتيج أيضاً باننا اذا قلنا كل (ج) (ب) بالامكان حكمنا بأن (ج) نفس (ب) و(ج) ثابت بالفعل فكذلك (ب) والالزم كون الموضوع نفس المعدوم والجواب انما يجعل (ج) نفس (ب) بالجهة المذكورة في القضية وهي الامكان وذلك لا يقتضى الثبوت بالفعل ومعنى كون المحمول نفس الموضوع أنه صادق عليه لا أن مفهومه نفس مفهومه فلا يلزم لما ذكر أن يصدق العدوى على الوجودى فتوالفاهم غير كاتب وأما رد السراج بأنه يلزم كون الممكنة وجودية لا ضرورية فصادرة لانه يلزم ذلك ولا يضره وقال الشكشى حاصل بالقوة وهو بعيد لان القوة أن يكون الشئ ممكناً وليس بواقع وقال الجهورى حاصل باعم من القوة والفعل وهو الحق * الثالث قدح في ثبوت الامكان بان الممكن لو ثبت فالواجب لذاته اما ان

يصدق عليه أنه ممكن أو نقيضه والا ارتفع انتفاءه فان صدق الاول ركب قياس هكذا الواجب لذاته ممكن أن يكون وكل ممكن أن يكون
ممكن أن لا يكون ينتج الكذب أو الثاني ركب هكذا الواجب لذاته هو غير ممكن أن يكون وكل ما ليس كذلك ينتج الكذب فلو لم
التقديرين وهو الامكان باطل وقدح أيضاً في الامكان الخاص بان الممكن ان كان موجوداً أو حاصراً بوجده امتنع عدمه لاستحالة

اجتماع الوجود والعدم في زمان واحد وكل وجود يتجمع عليه واجب ينتج الممكن واجب وان كان معدوماً ممتنع وجوده وكل ممتنع وجوده مستحيل فالممكن مستحيل واجب عن الاول بانه ان اريد بالامكان العام صدقت الصغرى دون الكبرى أو الحاضر والعكس وعن الثاني بان المدعى الامكان من حيث ٥٢ ماهيته من حيث هي الرابع نقولوا عن الشيخ قد يكون السور جهة هي

كيفية العموم والخصوص
فالموجبه ان كانت كلية
فمناها ان اجتماع جميع
افراد الموضوع في وصف
العموم ضروري أولا
والسالبية معناها افراد
الموضوع لا تجتمع فيه
بالضرورة أولا ومثله
ذلك في الجزئية
والفرق بينها وبين جهة
الحل واضح اذ يشترط في
امكان أن يكون الناس
كلهم كائين ولا يشك أن
كل انسان يمكن أن يكون
كاتباً وايضا بينهم عموم
مطلق اذ يصدق هذا
الرجح يمكن أن يشيع
كل واحد واحد دون
امكان اجتماع الكل على
اشباعه اياهم والجزئيان
يتساو زمان وان تغيرا
مفهوم ما والتغير ايضا
يظهر في القضية الخارجية
اذ لو فرض زمن لحيوان
فيه الا الانسان صدق كل
حيوان انسان بالضرورة
جهة للحمل دون السور
أي كل حيوان في الخارج
يجب كونه انسانا ولا يصدق
يجب أن يكون في الخارج
كل حيوان انسانا ولا يصدق
كل حيوان يمكن أن
لا يكون انسانا جهة

الشرط الثاني من شروط انتاج هذا الشكل انه اذا استعملت فيه سوابب فلا تكون من التي لا تنعكس أصلا لا صغرى ولا كبرى بسبب ابرهات القائل على ذلك الواضح الذي لا لبس فيه وذلك ان السوابب التي لا تنعكس هي ما عدا الستة المعروفة الدائمتين والعامتين والخاصتين وقد علمت خروج الممكنات فبقيت منها الوقتيات الاربع والمطلقات الخمس فهي جديده تسع وأخصها الوقتية وهي مع أخص السوابب أعني الضرورية وأخص الماركيات أعني المشروطة الخاصة اما أن تكون صغرى أو كبرى وعلى كل فالاختلاط الحاصل منها مع ما ذكر لا ينتج اما اذا كانت صغرى فلا تنه يصدق قولنا لا شيء من القمر بمنخفض بالضرورة وقت التربيع لا دائما وكل ذي محاق فهو قمر بالضرورة والحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب وأما اذا كانت كبرى فلا تنه يصدق قولنا كل منخفض فهو ذي محاق بالضرورة ولا شيء من القمر بمنخفض وقت التربيع لا دائما والحق الايجاب مع اقتضاء الاختلاط السلب (سأخه) الاسقاط والتخصيل في هذا الشكل انما هو باعتبار ضرورة به فينزل كل ضرب منها منزلة شكل وتقرض فيه الاربعية اختلاط العقلية ويعتقد شئ شرطى شكله الامين وهو اعدام اشتغاله على الامكان وعدم اشتغاله على السوابب التي لا تنعكس مع شرط الضرب الخاص به باعتبار الاسقاط والتخصيل ونحن نتكفل لك بيان ذلك فيما سيورد علينا من ضرب هذا الشكل فاستعدتستفد

❦ (ضرب ج) اما دوام الصغرى * او انعكس لوسايبوها الكبرى ❦

الشرط الثالث أحد أمرين في الضرب الثالث وهو اما دوام الصغرى بان تكون ضرورة أو دائمة مطابقة واما كون الكبرى من الموجبات المنعكسة السوابب وذلك لان الضرب الثالث لما كان من كليتين صغرى سالبة ينتج سالبة كلية انعكس الترتيب فاذا اتقى عنه هذان الأمران انما كانت الصغرى إحدى القضايا غير الدائمة والكبرى إحدى القضايا غير المنعكسة السوابب وحيث ان صغرى هذا الضرب سالبة فلا بد أن تكون من التي تنعكس لما علمت انه لا يستعمل في هذا الشكل من السوابب الا ما ينعكس وهي الست المعروفة الجديده تسع من كونها من العامتين أو الخاصتين مع الكبريات الموجبات غير المنعكسة السوابب وجميع الاختلاطات الخاصة من ذلك عقيمة للاختلاف في النتيجة وليست في أخصها وهو الحاصل من أخص الصغريات وهي المشروطة الخاصة مع أخص الكبريات وهي الوقتية فنقول يصدق لا شيء من المنخفض بمعنى بالضرورة مادام منخفضا لا دائما وكل قمر منخفض بالضرورة وقت الحبلولة لا دائما والحق الايجاب والساقط من هذا الضرب يعتقد في شرط الحبلولة ان الامكان مائة وخمسة وسبعون من ضرب الخمس الممكنات الصغريات في الكبريات العشرين والخمس الممكنات الكبرى في الصغريات الخمس عشرة وهي ما عدا الممكنات التي لا يلزم التكرار ويعتقد في شرط الحبلولة عن السوابب غير المنعكسة مائة وخمسة وثلاثون من ضرب التسع السوابب غير المنعكسة في الكبريات الخمس عشرة ويعتقد في شرطه الخاص بمائة وثلاثون من ضرب الصغريات الاربع في الكبريات التسع التي لا تنعكس سواببها فيكون مجموع الساقط ثمانية وستة واربعين والنتيجة أربعة وخمسين من ضرب الصغرى بين الدائمتين السابقتين في الكبريات الموجبات الخمس عشرة بثلاثين وضرب الكبريات الموجبات الست في الصغريات السوابب الاربع وهي ما عدا الدائمتين هما تنعكس وسنأتي الاشارة الى ضابط قيمتها

(وكون

السور دون الحمل هذا ما فهمه المتأخرون من كلام ابن سينا قال الشيخ ابن عرفة حاصل معنى الجهة

الراجعة للسور ومعية انراهم أي اجتماعها وذلك يقدح فيما ذكرنا من تلازم الجزئيتين الممكنتين أو بالضرورة يتبع السور والحل لان هذا المعنى يوجب كون الجزئية التي وجه سورها بالامكان أو بالضرورة أخص من التي وجه مجموعها بذلك الاقتضاء الاولى

[illegible]

(وكونه كبرى ضرب موجبة) عن التي قد عكست ما لم يشر
 ان شرط الرابع ان يكون كبرى الضرب السادس من الموجبات التي تنعكس في حال كونها سالبة وذلك
 لان الضرب السادس من جزئية سالبة ضربتين موجبة تنعكس ككبرى باقيج عكس الضربين فيكون
 الشكل الثاني وحده شرطان الاول ان يكون موجبا او سالبا لا ينعكس من سواب
 الجزئية في الضرب وهذا الشرط قد علم من ثاني شروط هذا الشكل والثاني انه يشترط فيه ما يشترط في
 الشكل الثاني حيث انه لا يخرج من جزئية موجبة من جزئية موجبة او سالبة فيكون
 في الضربين ويكون كبرى من الموجبات المنعكسة او سوابها من الضربين من الضربين
 الاعاين ومعرفة الاصل في ذلك ان الضربين في الضربين من الضربين من الضربين
 عشر من الضربين من الضربين من الضربين من الضربين من الضربين من الضربين
 التسع السواب غير المنعكسة في الضربين من الضربين من الضربين من الضربين من الضربين
 الاربع من الضربين من الضربين من الضربين من الضربين من الضربين من الضربين
 في الضربين من الضربين من الضربين من الضربين من الضربين من الضربين
 في الضربين من الضربين من الضربين من الضربين من الضربين من الضربين

[illegible][illegible]

معمودة ثم ذكرت المركب والبسيط بقولي (وخاص) أي ذات خاص (الامكان) وهي الممكنة الخاصة (و) المضاي (حائزات بلا)

[illegible]

أي دائماً أولاً بالضرورة
وهي الخاصة بالمشروطة
والعرفية والوقتية
الوقتية والمنتشرة
والوجودية الوجودية
اللازمة واللا ضرورية
فهذه السبع (هي كليات
والبسيط ما خلا) ما ذكر
ويظهر نفع ذلك في التناقض
والعكس (نتيجه) معرفة
نسبة كل قضية للأخرى
بأنه ان تنافا جزأهما
فتباينان كالضرورة مع
مافيه لا والافان تضمنت
أحدهما أجزاء الأخرى بان
زادت عليها بجزء آخر فزادت
الزيادة أخص كالشرطة
العامه مع الخاصه والا
فالوجهي كالشرطة
العامه مع العرفية الخاصه
وقد وضعت النسبة
الموجهات صورة منسبة
هكذا

فإنهاء المعجمة للأخص مطلقا
والعسرين المهمة للأعم
مطلقا والموجهة السفلى
هي الأخص مطلقا في الأول
وهي الأعم مطلقا في الثاني
والإهاء للعموم والخصوص
الوجهي والميم للمساواة
والهاء للتساوي وهذا عند

اتحاد الموضوع والحمل والكيف والكم والثقاف ٥٤ للتقيض عند تحقني شروط التناقض وقد افردت هذه النسب رسالتها وجميع اليها

وهما أخص من العرفية العامة السالبة الجزئية فيصدق على كل منهما أنها عرفية خاصة سالبة جزئية
فتنعكس إلى النتيجة الطالبة والعقيم والمنتج من هذا الضرب كالذي قبله عددًا ودليلاً وقد أشار إلى ضابط

* هذا (فصل تناقض
الموجّهات * ضرورة)
و (دوام اوضحهما) فضد

الضرورة الامكان والدوام الاطلاق كما هي بيانه (خذلخدمافي النقض منها علما) فنقيض الضرورة نحو كل انسان نتيجة
حيوان بالضرورة ممكنة عامة ليس كل انسان حيوانا بالامكان ونقيض الدائمة نحو كل انسان حيوان دائما مطلقة عامة ليس كل انسان

حيوانا بالاطلاق العام (دوام وصف قايان بعينه) فنقيض المشر وطة العامة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً ممكنة
حينية ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب ونقيض العرفية العامة مطابقة حينية (والوقت ان عين خذ بعينه)
فنقيض الوقتية المطابقة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة ٥٥ ممكنة وقتية ليس كل انسان متحرك الاصابع
بالامكان وقت الكتابة (وان

نتيجة جميع المنتج من ضرب هذا الشكل مبتدئاً بضابط نتيجة الضرب بين الاولين فقال

﴿ كيفية انتاجه ﴾

﴿ ومنتج في أولى ضربيه * كعكس صغرى ان يحتر شرطيه ﴾
﴿ دوام صغرى أوهما من التي * قد عكست من سالبات الستة ﴾

الضربان الاولان من هذا الشكل هما الاول والثاني فالاول ما كان من موجبتين كايستين والثاني من
موجبتين والكبرى جزئية ينتجان موجبة جزئية بدليل عكس الترتيب ثم عكس النتيجة وحيث لا سلب
فيهما فالساقط من كل منهما هو المائة والخمسة والسبعون الحاصلة من ضرب الممكنات الصغريات في
الكبريات العشرية وضرب الممكنات الكبرى في الصغريات الخمس عشرة والباقي كله منتج وضابط
جهة نتيجتهما على حالتين الحالة الاولى ان تكون النتيجة فيهما كعكس الصغرى بشرطين على البدلية
الاول من مادوام الصغرى بأن تكون ضرورية أو دائمة مطلقة والثاني عند فقد هذا ان يكون المقدمتان
معاً من الموجبات الست المنعكسة السوالب بيان الاول انه اذا كانت الصغرى من الدائمتين تكون
الكبرى من الموجبات الخمس عشرة وهي ما عدا الممكنات وأعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك هو
الحاصل من كون الصغرى دائمة مطلقة والكبرى مطابقة عامة وهو منتج كعكس الصغرى ومتى أنتج
الاعم شيئاً أنتجه الاخص ودليل انتاج هذا الاختلاط كعكس الصغرى هو دليل انتاج هذين الضربين
من غير الموجهات وهو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة كما سمعت فنقول انه يصدق كل انسان حيوان
دائماً وكل ناطق انسان بالاطلاق العام فتصدق نتيجته كعكس الصغرى في الجهة وحيث ان الصغرى
هنا دائمة مطلقة فعكسها كما تقدم مطلقة حينية قائلة هنا بعض الحيوان ناطق بالاطلاق العام حين هو
حيوان والدليل عكس الترتيب ثم عكس النتيجة وهو ظاهر وبيان الثاني وهو ان تكون الصغرى من
احدى الدائمتين وكانت معاً من الموجبات المنعكسة السوالب ان أعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك
هو الحاصل من كون كل منهما دائمة مطلقة وهو منتج كعكس الصغرى لانه يصدق كل انسان حيوان
دائماً وكل ناطق انسان دائماً وينتج كعكس الصغرى وعكسها هنا مطابقة حينية قائلة بعض الحيوان
انسان بالاطلاق العام حين هو حيوان ودليله كما فيها قبله

﴿ وان سلا عن دين فهي مطابقة * أي عامة نسبتهما محققة ﴾

هذا اشارة الى الحالة الثانية من حالتى النتيجة في أولى ضربى هذا الشكل أى اذا خلا هذا الشكل في هذين
الضربين عن هذين الشرطين المذكورين على البدلية بان انتفيا معاً فلا تكون النتيجة حينية كعكس
الصغرى بل تكون مطلقة عامة محققة النسبة وقوله نسبتهما محققة وصف كاشف ونفيهما معاً يكون كل من
المقدمتين من الوقتيات والمطابقات أو الصغرى من الوصفيات والكبرى من غير المنعكسة السوالب
أو الكبرى من المنعكسة السوالب والصغرى معاً دائماً كما يكون حينئذ ليست كعكس الصغرى
فلانقض الوارد على ذلك ولتبيينه في أخص الاختلاطات الحاصلة من ذلك وهو الاختلاط الحاصل من
أخص الصغريات وهى المشر وطة الخاصة وأخص الكبريات وهى الوقتية واذا لم ينتج الاخص لم ينتج
الاعم فنقول يصدق كل مخفف مظلم بالضرورة مادام مخفف سافلاً دائماً وكل قهر مخفف وقت الحيلولة

يكن) لو (أهم دوماً
نخذن) أى نخذد وامانى
مقابله فنقيض المنتشرة
نحو كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة وقتاً
ممكنة دائمة ليس كل كاتب
متحرك الاصابع بالامكان
دائماً لان النسبة في الوقت
المهم كالنسبة المطلقة
فان يتسع الوقت في
الوقتية كما اذا كان وقت
الكتابة في المثال المتقدم
واسعاً فبالحين منه أى
من الوقت المتسع (قايان)
لاننا لو اخذته بعينه جاز
كذب القضية بان يثبت
المحمول في بعضه ويتقنى
في بعضه الاخر كقولك
كل قهر مخفف ليس له
الجنس بالضرورة وتريد
في اللبلى كله وهو لم يثبت له
الافى وقت منه و (ما) أى
قضية تركبت (من قضيتين)
موجبتين ف (من قضيتهما
مانعه الخلو قضيتهما اعلماً)
أى فنقيضهما مانعه خلو
مركبة من نقيضيهما نحو
كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتباً
دائماً فنقيضها دائماً ما ليس
كل كاتب متحرك الاصابع
بالامكان حين هو كاتب

واما بعض الكتاب متحرك الاصابع دائماً لان دائماً في قوة مطابقة وكل موجهة من كية تفبها موجبتان منفقتان في الكم مختلفتان
في الكيف وكذا في الجهة الا في الوجودية بالاداءة والممكنة الخاصة فخر آها متفقتان في الجهة ايضاً ونقيض الوقتية مانعة خلو من كية
من ممكنة وقتية ودائمة مطابقة ونقيض المشر وطة مانعة خلو من كية من ممكنة دائمة ودائمة مطابقة ونقيض العرفية الخاصة مانعة خلو من كية

(أرى نفسي الحكيمين) أي حكمي الصدر والمجزوء من الإيجاب في الآخر (رددن على) جميع (أفراد موضوع) مثلا إذا كان في الصدر إيجاب وفي المجزوء سلب فنقيض الأول سلب وجهه بنقيض جهةه ونقيض الثاني إيجاب وجهه بنقيض جهةه فنقول في المثال السابق كل حيوان إما غير إنسان دائما أو إنسان دائما أو تقول في نقيض بعض الكتاب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبه لا دائما كل كاتب إما غير متحرك الأصابع بالإمكان حين هو كاتب وإما متحرك الأصابع دائما (وهذا المذهب) (فضلا) لما فيه من الاختصار وكون النقيض حلية مثل الأصل وإن شابهت الشرطية وإنما لم يجر واذن في الكلية للفرق ٥٧ بين نقيض الجزئية والكليّة بأن نقيض

الكلية منفصلة مانعة خلو نقيض الجزئية حلية شبيهة بالشرطية كما تقدم اذ لو طردوا ذلك في الكليات أيضا لزم اتحاد نقيض الجزئية وكايتها وهو غير معهود وان صح اجراء ذلك في الكلية أيضا هذا (فصل عكسها المستترى) ولما كان العكس بين برهان الخلف وبرهان العكس وبرهان الافتراض قد مر منها مع تعريف كل منها بقولي (للقوم في الأدلة الثلاث) الخلف والعكس والافتراض (فقر) أي علم كالنور (بضمي في دجا) الأبحاث حمل محمول وموضوع على شيء (معين هو افتراض) أي برهان (قبلا) وسيأتي بيان ذلك (والخلف) أي برهانه (ضم نقيض) أي نقيض (المطلوب الي) أي نقيض (صدق ينتج) ذلك الضم (الذي قد بطلا) ولا خلاف الأمن نقيض المطلوب فالطلب حق قال السعد معنى بذلك لانه يؤدي الي

السوالب المنعكسة بقية الستة وكبراه من الأربع الموجبات المنعكسة سواها والاختلاطات الحاصلة من ذلك ستة عشر بقية الأربع والنسب المتنتجة فيها كلها منتجة كعكس الصغرى في الجهة بشرط حذف اللادوام من هذا العكس ان كان به أما كونها كعكس الصغرى فلا ان أعم الاختلاطات الحاصلة من ذلك هو الحاصل من المشروطة والعرفية العامين وهو منتج لما ذكره دليله المتقدم وهو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة فنقول اذا صدق لاشئ من الكتاب ساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتبه وكل متحرك الأصابع كاتب دائما مادام متحرك كما هو حيث ان الصغرى مشروطة عامة سالبة فعكسها عرفية عامة كذلك صدق في نتيجة لاشئ من ساكن الأصابع متحرك كما دائما مادام ساكنها لان لو عكست الترتيب لانتج نتيجة تنعكس الى هذه النتيجة وبانتفاء وام الكبرى في الرابع والخامس تكون كبراهما من الأربع المنعكسة السوالب وصغراهما من الخمس عشرة والاختلاطات الحاصلة من ذلك ستون بقية التسعين المنتجة فيهما منتج كلها كعكس الصغرى بحذف اللادوام مادام كون النتيجة حينئذ كعكس الصغرى فلا ان أعم هذه الاختلاطات هو الاختلاط الحاصل من كون الكبرى مشروطة عامة والصغرى مطلقة عامة وهو منتج لما ذكره دليله المتقدم وهو عكس المتقدمين فنقول اذا صدق كل أو بعض الكتاب إنسان بالاطلاق العام ولا شئ من ساكن الأصابع بكاتب بالضم وضرورة مادام ساكنها وحيث ان الصغرى هنا مطلقة عامة موجبة كلية فعكسها مطلقة عامة جزئية صدقت نتيجة المطلقة العامة السالبة الجزئية القابلة ليس بعض الإنسان ساكن الأصابع بالاطلاق العام لان لو عكست المتقدمين لرجع للشكل الاول وأنتج النتيجة المذكورة بعينها وأما حذف اللادوام من هذا العكس في الضم وبالثلاثة فلا نه في الثالث معنى مطلقة عامة موجبة ولا دخل لإيجاب صغرها في الانتاج وفي الرابع والخامس معنى مطلقة سالبة ولا دخل لسلب صغرها في الانتاج

((ومنتج في (و) كشكل ثان * بعكس صغرها لرددان))

يعني ان ضابط جهة النتيجة في الضرب السادس من هذا الشكل أن تكون نتيجة الشكل الثاني من بعد عكس صغرها وذلك لان هذا الضرب من سالب جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبية جزئية بعكس الصغرى اي يرد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المطلوبة حيث ان مرجع الى الشكل الثاني بعد عكس صغرها فتكون جهة نتيجة كجهة نتيجة وتقدم ان يكون دائمة مطابقة ان صدق الدوام على احدي تقدم عليه والافكا لصغرى محذوفانها اللادوام واللا ضرورة والضرورة ان كان ذلك بها ولا بد أن تكون صغرى هذا الضرب احدي الخاصتين السالبتين لاسها هي التي تنعكس من السوالب الجزئية وكبراه اما ان تكون من احدي الدائمتين أو لا فان كانت منها واحدة نتيجة دائمة والافكا لصغرى محذوفانها لا دائما مثال الاول ليس بعض الكتاب ساكن الأصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبه لا دائما وكل متحرك الأصابع كاتب دائما ثم عكس الصغرى حتى يرجع للشكل الثاني الى ليس بعض

(٨ - سوانح) الخاب أي الخيال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لانه يأتي المطلوب من خاتمة أي من ورائه الذي هو نقيضه ولما كان القياس مقتصرا في الافتراض والاحتشائي باقسامهما أو حسب رد القياس وتحليله الى ذلك وقع فيه اختلافي عظيم والذي استقر عليه رأي الشيخ أنه مركب من قياسين أحدهما افتراضي والآخر احتشائي أما الافتراضي فمركب من متصلتين أحدهما الملازمة بين المطلوب الموضوع على أنه ليس بحق وبين نقيض المطلوب وهذه الملازمة بينة بذاتها والآخرى بين نقيض المطلوب على أنه حق وبين أمم محال وهذه الملازمة وبما تحتاج الى البيان فهذا الافتراضي ينتج متصلة من كسبة من المطلوب على أنه ليس بحق ومن الأمم

الحال وأما الاستثنائي فمركب من مشألة ومبينة هي نتيجة ذلك الافتراض ومن استثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم قبلزم تحقق المطلوب
تخصيصه لو لم يتحقق المطلوب لتحقيق تقيضه ولو تحقق تقيضه تحقق محال لأن محال ليس بتحقيق تقيض المطلوب ليس بتحقيق المطلوب
متحقق انتهى فإذا علمت هذا فإما قدر مضاعف قبل غم أي دال ضم وكذا قبل لفظ عكس الآتي (والعكس) أي برهانه (عكس نقض
مطلوب لا) بل (إن ينافي) ذلك العكس (الذي) لغة في الذي (صدقه) مبتدأ (قطعا مقنن) بفتح الميم خبره أي تحقيق في حال كونه مقطوعا به
(للممكن) أي القضية محكمة عامة أو خاصة ٥٨ (عكس) (هن) (عام) بتخفيف الميم للوزن وعكس بعض الانسان كاتب بالامكان

العام أو الخاص بعض
الكاتب انسان بالامكان
العام بالخلف والعكس
والافتراض و (قبل لا)
عكس لها (لخالفهم) أي
اختلاف القوم (في صدق
موضوع على) أفراد في
البيت الاكتفاء فن قال
الموضوع يصدق على
أفراد بالفعل يقول لا عكس
أها الانتقاضه بنحو ما اذا
فرض ان زيد الميركب قط
الا الفرس فيصدق كل حمار
هو كوب زيد بالامكان ولا
يصدق بعض هو كوب
زيد بالفعل حمار بالامكان
لان هو كوب زيد بالفعل انما
هو الفرس بالضرورة ومن
قال الموضوع يصدق على
أفراذه بالامكان يقول
تتبعكس الى ممكنة عامة
(واعتكس دوائعا) والمراد
حيثما أطاقت ست الدائمة
المطابقة والضرورية
المطابقة والعامة أي
المشروطة العامة والعرفية
العامة والخاصة أي
المشروطة الخاصة والعرفية
الخاصة (الى الممكنة) العامة
وهذا مذهب قوم (أو)

سا كن الا صابع بكاتب دائما مادام سا كن الا دائما ينتج ليس بعض سا كن الا صابع بتحر كهاد دائما ومثال
الثاني ان تبدل الدوام في كبرى هذا المثال بالاطلاق العام ويستدل على ذلك في الحالتين بدليل الشكل
الثاني المتقدم والمنتج من هذا الضرب اثنا عشر اختلاطا حاصله من ضرب الصغريين الخاصتين في
الكبريات الست المنعكسة السوالب لان علمت رجوعه للشكل الثاني وشرطه امدادوام صغراه أو كون
كبراه من المنعكسة السوالب وهنا صغراه ليست بدائمة بل هي احدى الخاصتين لما علمت أنها فيلزم ان
تكون كبراه من المنعكسة السوالب والساقط ثمانية وثمانية وثمانون منها اثنا عشر وعشرة بمقتضى
شرطى هذا الشكل السابقين وثمانية وسبعون بمقتضى رجوعه للشكل الثاني فاعلم من ضرب الصغريين
الاربعة السوالب المنعكسة في الكبريات الخمس عشرة والكبريات التسع السوالب غير المنعكسة
في الصغريين الخاصتين

❦ (في (ن) كشكل ثالث من بعدما * كبراه تعكس عكسا لازما) ❦

أي ان ضابط جهة النتيجة في الضرب السابع من هذا الشكل ان تكون كبراه في الشكل الثالث من
بعد عكس الكبرى في هذا الضرب وذلك ان هذا الضرب من موجه كلية صغرى وسالبة جزئية
كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة وحينئذ تكون
نتيجته كمنهج الشكل الثالث وتقدم انها تكون كالكبرى ان لم تكن من الوصفيات الاربع والافتدكن
مثل عكس الصغرى محذوفاتها الدوام الذي بها ان كانت الكبرى احدى العامتين ومضمومها اليها ان
كانت احدى الخاصتين وحيث ان هذا الضرب من موجه كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى فلا بد
ان تكون كبراه من السوالب المنعكسة فلما تقدم ولاجل انها تعكس هنالرجوعه للشكل الثالث
ولا يتعكس من السوالب الجزئية الا الخاصتان فتكون احدى الخاصتين السالبتين فالنتيجة حينئذ مثل
عكس الصغرى مضمومها اليها لا دائما الموجود بالكبرى نحو كل كاتب متحرك الا صابع بالاطلاق العام
ليس بعض سا كن الا صابع بكاتب دائما مادام سا كن الا دائما فتعكس الكبرى الى قولك ليس بعض
الكاتب سا كن الا صابع دائما مادام كاتبا لا دائما ينتج كعكس الصغرى في الجهة وهي هنا مطلقة عامة
وعكسها كنفها فتكون النتيجة مطلقة عامة فاقلة ليس بعض متحرك الا صابع سا كن بالاطلاق العام
وتضم اها لا دائما الموجود بالكبرى والدليل ما تقدم هنالك والمنتج من هذا الضرب ثلاثون اختلاطا حاصله
من ضرب الكبير بين الخاصتين في الصغريات الخمس عشرة والباقي عقيم وهو ظاهر

❦ (في ضرب (ح) كعكس نتيج الاول * بعكس ترتيبك فاستكمل) ❦

يعني ان النتيجة في ضرب الثامن من هذا الشكل تكون كعكس نتيجة الشكل الاول بعد عكس الترتيب
وذلك لان هذا الضرب من سالبة كلية صغرى وموجه جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية بعكس
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة لترجع الى النتيجة المطلوبة وذلك كانت النتيجة كعكس

اعكسها الى (مطلق عام) بتخفيف الميم للوزن أي مطلقه عامة وهذا مذهب آخرين استدلو على ذلك بانعكاس
الاعم منها وهو المطلق العامة الى مطلقه عامة لازم العام لازم للخاص فادألت بعض الممكن وجود بالاطلاق العام انعكس الى بعض
الموجود ممكن بالاطلاق العام ومنهم من سلكهم الادلة الثلاثة السابقة اول الافتراض فلفرض الممكن هو العالم فيصدق العالم وجود بالاطلاق
العام العالم ممكن بالاطلاق بل وبالضرورة ينتج بعض الموجود ممكن بالاطلاق العام وهو المطلوب قال الامام السبكي في شرحه لان
هذه انتاج الثالث موجهة وقوف على عكس صغراه ليرتد الى الشكل الاول فلو بين عكس الموجهة بالثالث المتوقف على عكس

الموجبة لزم الدور انتهى يعني فلا يصح الاستدلال بمقدمتي الافتراض المتقدمتين ثم أجاب بان من بين عكس الموجبات بهذا الطريق لا يسين انتاج الثالث به بل طريق آخر له لا يحتاج فيه الى الثالث الى الاول الثاني الخلف فتضم نقيض العكس وهو لا شيء من الموجود بممكن دائما كبرى الى الاصل صغرى ينتج سلب الشيء عن نفسه ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس حق قال الامام السنوسي في شرحه لابن عرفة لا نسلم كذب النتيجة فضلا عن استحالتها صحة صدقها بعدم موضوعها اذا لم يعد لادانته وتلك القضية سالبة فلا تقتضي وجود الموضوع وأجاب بان موضوع هذه يتعين أن يكون موجودا لانه عين ٥٩ موضوع أصل القضية الموجبة ولا شك

ان الموجود يستحيل سلب ذاته عنه الثالث العكس فتعكس لا شيء من الموجود بممكن دائما الى لا شيء من الممكن بوجود دائما وهو منافي للأصل ومما في الصادق فهو كاذب في كذب ملزوم منه وهو نقيض العكس فالعكس حق (أو) عكس الدوام الست الى (الحيزية) المطلقة وهذا مذهب قوم وشوالمعول عليه في غير الخاصتين لان العكس عبارة عن قضية لازمة لاخرى بالتبديل بحيث لا يوجد لازم أخص منها بسبب التبديل وتمسكهم في ذلك الاوجه الثلاثة السابقة الاول الافتراض فاذا قلنا مثلا بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه اصدق بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع قال الامام السنوسي لا نفرض ذات الموضوع الشخص الجارى في كتيبه على العادة فيصدق لنا حينئذ قضيتان وهما الشخص الجارى

نتيجة هذا الشكل في الجهة وتقدم ان نتيجة الشكل الاول كالكبرى ان كانت غير الوصفيات الاربع والاصابع كالكبرى محدوقا منها الاداء والاضرورة والضرورة المخصوصة بها ان كانت الكبرى احدى الخاصتين ومضموما اليها مع ذلك لا دائما ان كانت الكبرى احدى الخاصتين وحيث ان صغرى هذا الضرب سالبة فلا بد أن تكون من السوالب المنعكسة لما تقدم وحيث ان نتيجة بعد عكس الترتيب تعكس والموضوع انها تكون سالبة غير رئيسة تكون صغرا سالبة وكبراه جزئية فلا بد وان تكون أيضا من السوالب المنعكسة فتكون احدى الخاصتين وهذا الضرب لا ينتجها الا اذا كانت صغرا من احدى الخاصتين وكبراه من المنعكسة السوالب كما تقدم في الشرط الخامس فحولنا من الكاتب ساكن الاصابع دائما أو بالاضرورة مادام كاتب الاداء او بعض متحرك الاصابع كاتب بالاضرورة أو دائما فقط أو مادام متحركها فقط أو مع زيادة الاداء فينتج ليس بعض ساكن الاصابع متحركها بالاضرورة أو دائما فقط أو مادام ساكنها فقط أو مع زيادة الاداء دليله انك تعكس ترتيبه وتستنتج ثم تعكس هذه النتيجة فتجدها عين المطالب والمنتج من هذا الضرب اثنا عشر اختلاطا قائمة من ضرب الصغرى بين الخاصتين في الكبريات المنعكسة السوالب وماسواها عقيم وهو ظاهر ولا يخفى في ما في قوله فاستكمل وقد وضعنا لك جداول هذه الضروب الثمانية من هذا الشكل على الترتيب مجتزئ بين المطلقة العامة في الجميع عن المطلقتين الحيزية والوقعية وبالوقعية والمنشورة عن الوقتين المطلقتين

في كتيبه على العادة متحرك الاصابع لشخص الجارى في كتيبه على العادة كاتب حين هو متحرك الاصابع وانما نقل مادام متحرك الاصابع لان متحرك الاصابع اعم من الكتابة فالكتابة انما تكون في بعض احيان متحرك الاصابع لاني جميعها وحيث صدق ذلك في المحمول المساوي فهو اتفاق لا يعتبر فقد تقدم من هاتين القضيتين قياس من الشكل الثالث ينتج بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع وهو العكس الذي ادعينا لزوم صدقه الاصل وثان بالخلاف وهو انه لو لم يصدق العكس المذكور لصدق نقيضه وهو لا شيء من متحرك الاصابع كاتب مادام متحرك الاصابع فنتج بعض الكاتب ليس كاتب مادام كاتبه هو محال ولا لخل

كانت مشروطة أو عرفية (كنفسها) أو لا كنفسها (على) متعاقب فرعا (رجوعه) أي لادائما (في الاصل للكل) أي كل فرد من أفراد الموضوع (ولا) أي وعدم رجوعه في الاصل لما ذكر (فالعكس) للخاصة (لا كنفسها في) القول (الاول) وهو انه راجع في الاصل لكل فرد (ومثل نفسها على) القول (الذي يلي) وهو انه ليس راجعا الى كل فرد بل للمجموع من حيث هو مجموع (والخلاف في حذف الضرورة) من كل قضية معكوسة في ضرورة (اثبت) وصل الهمزة للضرورة (وايجز) عكس (سوى) بالتثنية أي سوى الدوائم الست الكلية فلا تمكسها فدخل في السوي ٦٣ ثلاثة أقسام كليات غير الست الدوائم وجزئيات الست الدوائم قال الامام

السوسي اما غير الدوائم الست فأخصها الكلية الوقتية وهي لا تنعكس عما بقي وهو الاعم كذلك لان كل لازم للاصل فلو انعكس الاعم لشيء لزم ان ينعكس اليه الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص اذا الاعم موجود في ضمن الاخص ووجود المزموم في شيء يستلزم وجود لازمه فيه ردليل عدم انعكاس الوقتية الكلية السالبة انه يصدق لشيء من المقهر يتخلف بالضرورة وقت التربيع لاداء وعكسه كاذب بأعم وهو الامكان العام جهة وأما سوالب جزئيات الست الدوائم غير الخاصةين فانها لم تنعكس بل وازان يكون الموضوع أعم من المحمول فلا يصدق حينئذ سلب الموضوع الاعم في العكس عن المحمول الاخص لا كليا ولا جزئيا لاستعالة وجود الاخص بدون الاعم (واستثن جزء الخاصة) تخفيف الياء ثم حذفها لانتفاء الساكنين

جدول نتائج الضرب السادس

((كبريات))		((نتائج))	
خاصة	مشروطة	عرفية	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة

جدول نتائج الضرب السابع

((كبريات))		((نتائج))	
خاصة	مشروطة	عرفية	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة

جدول نتائج الضرب الثامن

((كبريات))		((نتائج))	
خاصة	مشروطة	عرفية	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة
عامة	عامة	عامة	عامة

وقد تم بحمد الله الكلام على المختلطات بما لم نقف عليه لغيرنا من التوضيحات والتحقيقات ولم نهم حول مخدراته قريحة معاصر ولا اختصاص بجليل المزايا والتناسب بين غريب القضايا أردقنا الموجهات وما يلزمها بالمخبرات وما يستورها ولا نخافها عن الطبع حتى لا تكاد تستعمل في محاوراة العامة فضلا عن الخاصة جعلنا هاذيل الاعقاب وخاتمة الكتاب فقلنا

((خاتمة في المخبرات))

((وان على محمولها سور دخل * أو ان بموضوعها الجزئي اتصل))

وتخفيف الصادراء كانت مشروطة أم عرفية فان ما نين تنعكسان وأطلق الاقدمون عليها فسموها عدم الانعكاس كغيرها قال الامام السوسي والحق الذي لا ريب فيه انهما تنعكسان كنفسهما ولهاذا استثنيناها في الاصل مما لا ينعكس وقد نص على ذلك الخواص في غير الحمل والسرارج وغيرهما انتهى وبرهان ذلك في العرفية الخاصة لكونها أعم انه اذا صدق بعض الكاتب ليس هو بساكن الاصابع مادام كانا لادائما فكم هـ انه بقوله لادائما كما يشهد بكون الاصابع للكاتب في وقت ما وهو معنى المطابقة العامة والايجابي يقتضي وجود الموضوع فان كاتب الذي هو موضوع القضية له افراد موجودة وقد حكمت على بعض

تكون خاصة فالسالبية الكسبية هنا انعكس جزئية (في الموجبات بعضهم قد رفضوا عموم الفرد) أي العموم في الأفراد فلا يشترط عدله في عكس الموجبة أن تكون كلية (والبعض نقض) أي منع (عكسها) أي للموجبات (موافقة لما انتقض) ماصصة لمزية أي لا انتقاضه ويصح تشديد الميم على أن لما معنى حين وسباني بيان انتقاضه فإذا تقرر جميع ما ذكر (فذاث دوم) المراد بها هنا ما فيها دوام ذاتي وليس ذلك إلا في الدائمتين الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة (أو ذات) عموم (والمراذيم المشروطة العامة والعرفية العامة) (عكست كالنفس) أي كنفسها (مطلقاً) أي بالموافق ٦٤ والخالف (وهذا) المذهب (قد ثبت) صاحب (جل وموجز والسكشي) فإذا قلنا كل إنسان

لما لم يقتصرنا فيه الحرفان بحرف السلب وأربع لما اقترن فيه الموضوع فقط وأربع لما اقترن فيه المحمول فقط وأمثالها ظاهرة مما تقدم هذا ما اقتضاه النظر في عصرها وأما كذبهم في الصورتين فإشارته إليه بقوله ﴿مالو الجزئي أثبتت أفراداً * أو جمعت في فردها آحاداً﴾ يعني أن الصورتين اللتين تكذب فيهما المنحرفة من هذه الصور المائة واثنى عشرة هما ما لو أثبتت للجزئي الذي لا يقبل التثنية ولا التعدد أفراداً أو حكمت باجتماع الآحاد والأفراد في فرد واحد فالأولى تكون بسبب دخول السور على الجزئي محمولاً أو موضوعاً أو هما معاً نحو كل زيد كل عمرو وكل زيد خالد بكر كل زيد والثانية تكون بسبب دخول السور على المحمول الكلي نحو زيد كل إنسان وهذا السببان لا يوجبان الكذب في الصورتين المذكورتين إلا حيث كانت المنحرفة موجبة كما رأيت في الأمثلة وكما هو مقتضى قوله في النظم أثبتت وجمعت وفي حكم الموجبة سالبية الطرفين نحو ليس كل زيد ليس كل عمرو ولا ن سلب السلب إيجاب فهي بمعنى كل زيد كل عمرو وهو كاذب لا اجتماع السببين فيه ونحو ليس زيد ليس كل إنسان لأنه بمعنى زيد كل إنسان وهو من الصورة التي جمعت في فردها آحاداً قال صاحب المختصر وإنما كانت سالبية الطرفين في قوة الموجبة مع ان سالبية معدولة وهي أعم من الموجبة لأنها لا تقتضي وجود الموضوع لأن هذه ليست سالبية معدولة لأن السالبية المعدولة ليس فيها سلب سلب وإنما فيها سلب محمول عدني فالسلب دخل فيها على موجبة إلا أنها معدولة وأما هذه السالبية التي فيها سلب السلب فقد دخل فيها السلب على قضية سالبية لا على موجبة معدولة فتفي هذا السلب ما كان فيها قبل من الحكم السالبي وبالضرورة أن نفي الحكم السالبي إيجاب فقف على هذا الفرق الحسن اللطيف فانه قد تحير بعدم التنبه له كثير اه وهو يؤيد ما تقدم لنا في رد ما اعترض به المتأخرون مذهب المنقردمين في عكس النقيض فقله الجرد وحكم المنحرفة الصادقة في المكوس وانقائض وغيرها حكم باقي القضايا بدون تفاوت وعابك بالاعتبار والامتحان فيما أعطيناك من القانون الكلي

﴿ثم الصلاة للنبي الخاتم * المصطفى مقيم المكارم﴾ قد أشبعنا الكلام على الصلاة وما قبل فيها من مذهب الجمهور ومذهب ابن هشام في تقريرنا على حواشي السهرقندية وحواشي المولوى عليهم أو أنى باللام نحاشب أعماماً يتخيل من كون الصلاة بمعنى الدعاء وهو يعلى للضرورة وباللهم للمبرة وإن أجيب عنه ولا يخفى لطف ما في قوله الخاتم الخ من براعة الانتهاء مع الإشارة إلى الحديث المشهور (بعثت لأتكم مكارم الأخلاق) مع قوله في طائفة الشرح (كل ميسر لما خلق له)

﴿آياتها توعدت بالجل * تاريخها نمل سميت عن المثل﴾ ١٠٦ ٥٠٠ ٨٥ ٧٢١ سنة ١٣٠٦

حيوان دائماً صادق كل غير حيوان هو غير إنسان دائماً والاصل في نقيضه وهو بعض غير الحيوان ليس هو غير إنسان بالاطلاق قالوا فيسألون ان يكون إنساناً لأنه لما انسلب عنه غير إنسان وجب ان يثبت له إنسان لاستحالة سلب النقيضين عن شيء واحد فقد صدق اذن بعض غير الحيوان إنسان فنعكسه بالمستوى الى بعض الانسان هو غير حيوان بالاطلاق وذلك يناق أصل القضية لأنه موجبة معدولة وأصل القضية موجبة محصلة وأيضاً يلزمه ما هو أعم منه وهو السالبية المحصلة وهو بعض الانسان ليس هو بحيوان وذلك نقيض أصل القضية واجرم مثل هذا في الضرورية وأما العرفية العامة فإذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً انعكس بالموافق الى كل غير متحرك الاصابع غير كاتب مادام غير متحرك الاصابع والاصل في نقيضه وهو بعض غير متحرك

الاصابع ليس هو غير كاتب حين هو غير متحرك الاصابع وإذا كان ليس غير كاتب لزم أن يكون كاتباً فاذن بعض غير متحرك الاصابع فتضم هذه الجزئية صغرى الى أصل القضية كبرى ينتج بعض غير متحرك الاصابع هو متحرك الاصابع وهو باطل أو انعكسها كنفسها الى بعض الكاتب هو غير متحرك الاصابع حين هو كاتب وهي تناق أصل القضية واجرم مثل هذا في المشروطة (ورد هذا القول مما أشق) وجه رده ان القضيةتين اذا اختلفتا في التكيف وبالعدول والتفصيل كانت الموجبة أنخص من السالبة فنقيض العكس هنا سالبية معدولة فلا يلزم الموجبة المحصلة وقولهم

مركوب زيد دائما ولا يصدق بالضرورة (وحدفها) أي الضرورة (حتم) على كلا هذين المذهبين (من الدائمة) الضرورة لثبوتها
 (والقول الأول) ينقل حركة الهمزة إلى اللام وهو القول بالعكس كالنفس (أي في الخاصة) مشروطة كانت أو عرفية (في جمل أي)
 فتعكس الخاصتان على هذا كأنفسهما لكن ينوي أن قيد لادائما راجع للبعض (ولم يثبت) تشديد الباء مفتوحة أي لم يقو (و) القول
 (الثاني) يحدف الياء (عكسها) أي الخاصة (إلى ما انعكست) إليه (عامتها) بتخفيف الميم عكسا (مخافا وقيدت بلا دوام البعض) أي مع
 تقييد العكس بلا دوام في البعض وهذا مذهب السراج والخوفجي في الموجز والكشي (واللذحققا) وهو العلامة ابن راضل (يقول ذا)
 القول في الخاصة (وزاد عكسا) وافقافاته في الخاصتين ورد دليله مسلم من الروا (فقال ان الخاصتين تنعكسان عكس النقيض الموافق
 والمخالف بخلاف عامتهما) قال الامام السنوسي وانما صح عنده انعكاس الخاصتين بالموافق بخلاف العامتين لان البرهان هنا يتم بلا
 دخل رد عليه لان الاعتراض الوارد في العامتين انما سببه تخالفا لهما على السالبة المعدولة في انها تستلزم الموجبة المحصلة وقد عرفت
 أن الأولى أعم من الثانية والأعم لا يستلزم ٦٦ الاخص وانما كانت الأولى أعم من الثانية لصدقها دونها عند عدم الموضوع

فلود دليل على ان السالبة
 المعدولة لموضوعها افراد
 موجودة لتلازم في ذلك
 هي الموجبة المحصلة ولا
 شك ان الدليل قد قام في
 الخاصتين على وجود افراد
 الموضوع التي جعل عنوانها
 تقيض المحمول انتهى
 وايضا ذلك ان اذا قلت
 كل كاتب متحرك الاصابع
 مادام كاتب لادائما فتقيض
 العكس وهو السالبة
 المعدولة معدولها هو غير
 متحرك الاصابع وهو
 موجود لان موضوع
 القضية المفروضة التي
 نحن نطالب عكسها موجود
 لانها موجبة وقد سببت
 التحرك عن ذلك الموضوع

وهل عيش يشرف النفس سر * يصغر خنده طاب ازدراد
 يساجلني الزمان كئوس عيش * أمر من المروور على القتاد
 ولي قلب كطير لا يبالي * بما صنع الزمان من الفساد
 ومن نار الخطوب عليه برد * فكيف يضره شر الزناد
 فاست بسائل ما عشت يوما * أدعري في ودادي أم عنادي
 وصرت بعزل دهرى فبالي * ومال تقصوم من خاف وباد
 وعدت لو حدثني ولزمت بيتي * فطاب العيش لي وصفافوادي
 وأكبرني الهى عن حسودي * فلا أخشى انتقاصا من معاد
 ولا أرجو زديا في زمان * كبير الخظ فيه أخرجاد
 فلا والله ما في العيش خسر * اذا غنى بسود عسلى الرقاد
 فلا زال الحسود منغصابي * بغص بشهد فضلى وازد يادى
 ولا زال الاله يعزى مالى * ويجعلنى كاللاد عادى

والحمد لله جعلناك في هذه الرسالة من درر الفرائد وغرر الفوائد ما لم تره غيرنا من الناظرين (نفسنا
 آييناك وكن من الشاكرين) ومع ذلك فما أبرئ نفسي من القصور والتقصير فباع مدارك البشر عن
 حقائق الخبر قصير سبحانه لا علم لنا الا ما علمتنا نعم المولى ونعم النصير
 فرجك يا من عليه الحساب * وزمانك يا من اليه الحساب

بقولها لادائما فيصدق غير متحرك على افراد ذلك الموضوع فغير متحرك له افراد موجودة فتستلزم تلك السالبة المعدولة الموجبة المحصلة
 (ودافى) حال (الايجاب) واما السالبات فارجع الى احكامها في الموجبات بالمستوى (لما تقدم من أن ما أعطى للموجبيات في المستوى يعطى
 للسواب هنا) (تجدبه) أي في المستوى (نراعا) تقدم (مشتهرا قديما لا اسماعا) لكن (أقرب قول) هنا (انه لا ينعكس الا) الساب
 (المركب من الفعلين) وهو الخاصتان والوقتيتان والوجوديتان (خاصة) مفعول مقدم باعكس سواء كانت مشروطة أم عرفية
 (جينية) أي الى سببية (لادائما عكس) فتقولان من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتب لادائما ينعكس بالموافق الى ليس بعض غير
 ما كن الاصابع غير كاتب حين هو غير ساكن الاصابع لادائما وبالمخالف الى بعض غير ساكن الاصابع كاتب حين هو غير ساكن الاصابع
 لادائما (و) (عكس) (غيرا) وهو الوقتيتان والوجوديتان (مطابقا) أي الى مطابق حال كونها (معجمة) بكسر الميم وبها الضمير أي مطلقة
 عامة فاذا قلت لاشئ من الانسان ينام لادائما انعكس بالموافق الى ليس بعض غير الانسان غير نائم بالاطلاق وبالمخالف الى بعض غير
 الانسان نائم بالاطلاق

(والحمد لله على الاكمال * والشكر دائما لله تعالى) على الكمال
 وآله وصحبه الأعيان * الصكا شقين يجب الاعيان
 وأفضل الصلاة والسلام * على النبي المصطفى الكريم
 ما اقترحت شواردا لا تظار * أفاضل الاعلام والنظار

﴿يقول راجي غفران مامن الذنوب سلف معجزة الفقير عبد الجواد خليف﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

نحمدك اللهم يا من شرفت الانسان بفصح المنطق وبذيع البيان ونشكرك على جزيل افضالك وعظيم احسانك وقالك ونصلي ونسلم على من ايده بواضع الحجج القاطعة وصحيح البراهين الساطعة سيدنا محمد الصادق الامين وعلى آله وصحبه والتابعين (وبعد) فقد تم طبع هذا الكتاب الجليل الذي هو في بابه عديم المثال المسمى سوانح التوجهات على نظم الموجهات لمؤلفيهما هبولى العلوم الحكيمه وعنصر الصور العليمه العلامة المحقق الدراكة المدقق المرحوم الشيخ عبد الله وافي الحامى الفيوى رحمه الله وجعل في أعلى الفردوس مقره ومثواه محلى الهوامش بالشرح المسمى الاالى المنشورات على نظم الموجهات لمؤلفيهما الامام المحقق الهمام المدقق من لا يدرك في مضممار التحقيق اذا جورى العلامة الكبير الشيخ أحمد المجيرى جزاهما الله على هذا الاحسان الاحسان وأسكنهما بفضله

أعلى فراديس الجنان بالمطبعة الخيرية العامرة بمصر المحروسة القاهرة لمالكها

ومديرها المتوكل على رفيع الجناب حضرة السيد (عمر حسين الخشاب)

وذلك في العشر الاواخر من شهر رمضان سنة ١٣٢١ من

هجرة سيد ولد عدنان عليه وعلى آله أفضل

الصلاة وأتم السلام ما برغ بدر

التمام وفاح مسك

التمام

(بيان الخطأ والصواب الواقع في هذا الكتاب)

صواب	خطأ	سطر	صفحة
غير الموجهات	الموجهات	٣١	٤
	الساكن	١١	٦
الوصف المتحرك	الوقت الكتابة	١٦	٨
	مع	٣٠	٨
	وينفردان الى قوله الذاتية	٣١	١٠
مادام	أومادام	٣٧	١٠
العرفية	المنشورة	٣٦	١٩
	الاصابع	١٥	٣٣
	وان تكن في كالصغرى ومثل صغرى ان تكن	٧	٤١